

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٥

الثورة والتغير الاجتماعى

ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢

اشراف :

السيد يسين

مركز الدراســات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الأهرام ومن اهدافه دراســة العلاقات الدولية بهدف تقــديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التاثير على الشرق الأوســط عامــة وعلى الصراع العــربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الإطار :
  - — التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
  - — المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
  - — المنظمــات الدولية والتكتلات والتحــالفات الســياسية والاقتصادية والعسكرية .
  - — الجوانب الســياسية والاقتصــادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .
- يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .
- يتناول جهــاز البحوث بالمركز بالبحث والدراســة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (ا) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
  (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .
- تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصــاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضــلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة — ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٤٦٤٦٤

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

الثورة والتغير الاجتماعى

ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢

اشراف :
السيد يسين

اغسطس ١٩٧٧

الفهــرس

صفحة

مقدمـة

يصدر هذا الكتاب في وقت يكون قد مضى فيه على ثورة يوليو ١٩٥٢ ربع قرن من الزمان . وليس هناك شك في أن الثورة بكل ما أحدثته من تغييرات جوهرية في بنية المجتمع المصرى ، وبما ترتب عليها من آثار واسعة المدى على المستوى الاقليمى والدولى تعد من اهم الاحداث التاريخية في مصر المعاصرة .

لقد قامت الثورة بعد أن تهيأت لها الظروف الموضوعية المناسبة ، ومن أهمها تدهور النظام السياسى القديم وعدم قدرته على حل المشكلة الوطنية التى تتمثل في اجلاء قوات الاحتلال البريطانية ، وعجزه عن مجابهة المشكلة الاجتماعية التى زادت حدتها في الخمسينات ، وبرزت في شكل تناقض حاد بين من يملكون ومن لا يملكون في ريف مصر ومدنها . وظهر بشكل واضح عجز الاحزاب السياسية القائمة ، سواء في ذلك « الوفد » حزب الاغلبية ، أو احزاب الاقلية المعارضة ، عن التصدى الحاسم لكلتا المشكلتين الوطنية والاجتماعية .

وحين قامت الثورة دخلت في معركة حاسمة مع الاحزاب القائمة انتهت بحلها . وسارت الثورة في طريقها الحافل بالتطورات مركزة في المقام الاول على فكرة الديمقراطية الاجتماعية ، طارحة فكرة الديمقراطية السياسية وفق النموذج الليبرالى الغربى ، وذلك في ظل تنظيمات شمولية « هيئة التحرير ، والاتحاد القومى ، والاتحاد الاشتراكى » .

ان تتبع التاريخ السياسى للثورة يخرج عن نطاق هذه المقدمة الوجيزة ، غير انه يمكن القول أن ثورة يوليو قد تجددت بصورة واضحة من خلال ثورة ١٥ مايو التصحيحية التى قادها الرئيس

السادات عام ١٩٧١ ؛ والتى أرادت القضاء على سلبيات الثورة الام وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وسيادة القانون . ومن خلال عملية تطور سريعة تم تغيير المفاهيم والنظم السياسية السائدة ، فتحولنا من التنظيم السياسى الواحد « الاتحاد الاشتراكي » الى السماح بقيام منابر متعددة سرعان ما تحولت الى أحزاب مختلفة ، فى ظل المبادىء الثلاثة : حتمية الحل الاشتراكى ، والوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى . ثم ما يلبث التطور الطبيعى أن يأخذ مداه فيصدر قانون الاحزاب السياسية فى ٢٩ يونيو ١٩٧٧ يبيح للمصريين حق انشاء الاحزاب السياسية وفق الشروط التى نص عليها .

ان مرور ربع قرن على ثورة يوليو ١٩٥٢ مناسبة فريدة تدعو لتأمل انجازات الثورة فى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ..

غير أن النظرة التقييمية للثورة يمكن أن تشوبها محاذير شتى تتعلق جميعها بما يمكن أن نطلق عليها **مشكلة الموضوعية فى تقييم الثورات السياسية** .

فمن المعروف فى الفكر السياسى ان الدراسة العلمية للثورات مسألة بالغة الحساسية والصعوبة . فالثورة بحسب التعريف تمثل نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم ونظام جديد . ومن هنا يمكن أن يقف أنصار النظام القديم مواقف معادية للثورة ، وقد يتاح لهم أن يتحدثوا عنها ويحللوا سياستها بصورة لا تتسم بأدنى قدر من الموضوعية .

وها نحن نشهد الان محاولات شتى من قبل السياسيين القدامى لتجميل صورة الماضى القبيح قبل الثورة ، وتشويه كل ما أنجزته الثورة مركزين على سلبياتها التى لا يمكن أن ينكرها أى باحث موضوعى منصف .

ومن ناحية أخرى ، يمكن أن يقف أنصار الثورة لتبرير كل ما قامت به والدفاع حتى عن السلبيات البارزة بدعوى أنها كانت

المضادة .

ومن هنا يثور السؤال : **أين يمكن أن نعثر على الحقيقة المجردة وسط كل هذه التحليلات المتضاربة ، التي كثيراً ما يقف وراءها الميل والهوى والغرض ؟**

كان هذا هو السؤال الذى طرحناه فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ونحن بصدد التخطيط لسلسلة من المقالات تصدر عن المركز بمناسبة مرور ربع قرن على الثورة .

ومن خلال مناقشة واسعة المدى شارك فيها خبراء المركز وباحثوه استقر الرأى على ضرورة الاعتماد على منهجين أساسيين فى هذه الدراسات :

الاول هو المنهج التاريخى الذى يحاول النظر لتطور المجتمع المصرى نظرة تاريخية ممتدة إلى ما قبل ١٩٥٢ ، ومستمرة فى الوقت الراهن .

والثانى هو منهج المؤشرات الاجتماعية وهو يركز فى المقام الاول على الرصد الكمى والكيفى للتغيرات البنائية والوظيفية التى تمت فعلا على صعيد المجتمع بمستوياته الكلية والجزئية .

وكل ذلك ينبغى أن يتم فى اطار نقدى ، لا يحاول تبرير السلبيات وانما يحددها ويحلل أسبابها ، ولا يتجاهل الايجابيات البارزة التى يحاول انكارها أعداء التقدم والحرية .

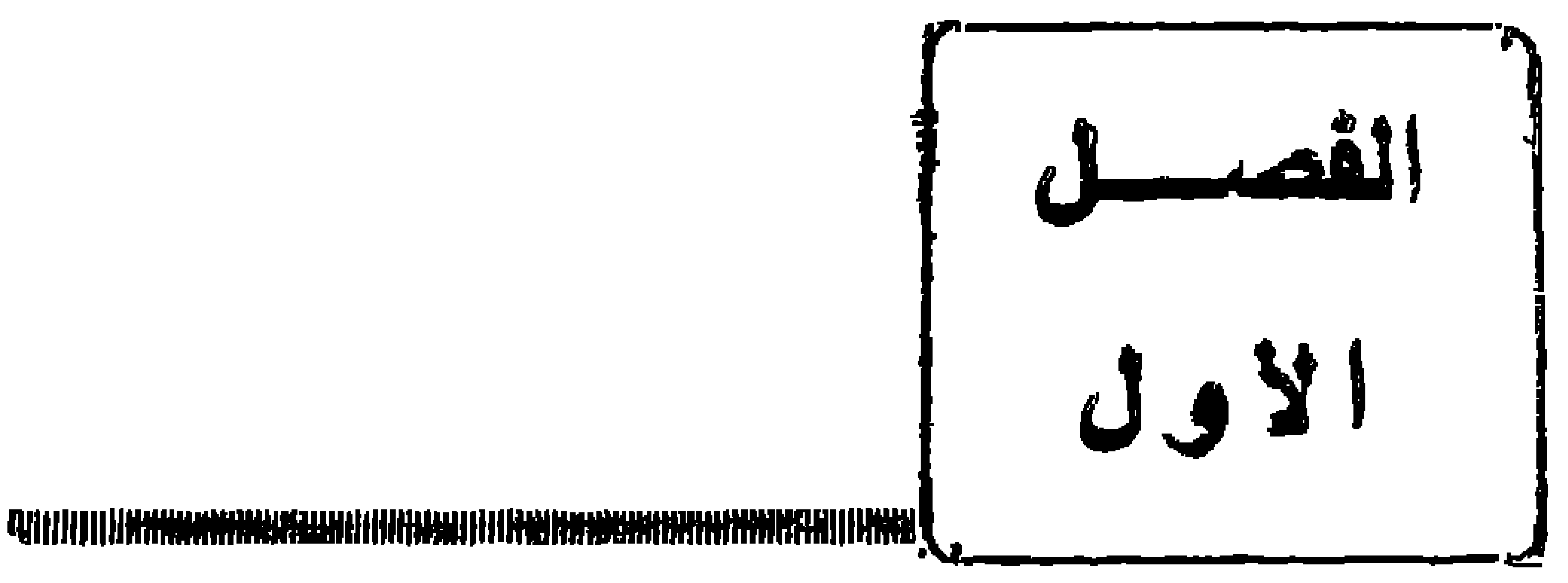
غير أنه تنبغى الاشارة الى أنه اذا كان هذا هو الخط المنهجى الذى حاول أن يتبناه المركز فى هذه المجموعة من الدراسات ، الا أن الحصيلة النهائية لا نعتبرها فى الواقع سوى أنها مجموعة دراسات استطلاعية ، تحاول فى حدود الزمن الذى خصص لها ، والمساحة التى اتيحت أمامها أن تستكشف الطريق ، لكى تثبت قضية بالغة البساطة والاهمية فى نفس الوقت : اننا نستطيع كمعاصرين لثورة

يوليو ١٩٥٢ ، وكمشاركين فيها ، كمواطنين ومثقفين وباحثين ، أن نكون موضوعيين — قدر الطاقة — في تناول هذه الثورة التي غيرت من تاريخ مصر المعاصر ، وقلبت الموازين في العالم كله ، بكل الاصداء البالغة العمق التي ترتبت عليها ، اقليميا ودوليا .

ان الكتاب الذى نقدم له ثمرة عمل جماعى لفريق من الباحثين ، أسهم فى التخطيط له عدد من خبراء المركز ، د . على الدين هلال ، د . نزيه الايوبى ، كما استفاد الفريق من الملاحظات النقدية التى أبداها د . بطرس بطرس غالى رئيس المركز بصدد عدد من المقالات عن السياسة الخارجية المصرية .

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية



(١) مؤشرات الانهيار ـ تحليل المضمون الصحافة المصرية [١٩٥١ ـ ١٩٥٢]
. . . . السيد يسين

(٢) تحليل لاسباب الانهيار
. . . . ابراهيم كروان

[١] مؤشرات الانهيـــار ..
تحليل لمضمون الصحافة المصرية
(أكتوبر ١٩٥١ - يوليـو ١٩٥٢)

ماذا يمكن أن نتبينه لو حاولنا أن نعيد عقارب الساعة الى الوراء .. ليس ساعة أو ساعتين بل خمسة وعشرين عاما كاملة ، وعلى وجه التحديد الى الشهور الاخيرة التى حددت مصير « النظام القديم » فى مصر ، ونعنى من أكتوبر ١٩٥١ الى يوليو ١٩٥٢ !

ترى كيف كانت صورة المجتمع المصرى فى هذا الحين ؟كيف كانت تمارس الحياة السياسية التى كانت مصاغة فى قالب النظام الليبرالى بما يتضمنه من تربع ملك على العرش « يملك ولا يحكم » حسب الصيغة التقليدية وأحزاب سياسية تتصارع صراعا مريرا للوصول الى كرسى الحكم الوثير ، وطبقة السياسيين المحترفين المتحالفين مع طبقة الرأسماليين والاقطاعيين ؟

ومن الناحية الاجتماعية ، ما هى المشكلات الاساسية التى كان يحتدم حولها الجدل ، وتثور بشأنها الخلافات بين الاحزاب والقوى السياسية ؟

وأخيرا ما هى القضايا الفكرية التى كانت تشغل العقل المصرى فى هذه الشهور الاخيرة الحافلة بالاحداث والتى شهدت أفول شمس النظام البورجوازى المصرى وسقوطه النهائى بعد ذلك بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؟

ان تأمل الشهور الاخيرة للنظـام القديم وهـو يتخبط فى المجال السياسى ، فيفشل فى حل القضية الوطنية واجلاء القوات الانجليزية المحتلة ، ويتعثر فى المجال الاجتماعى فيعجز عن حل مشكلة الصراع الطبقى بين الطبقات المستغلة متمثلة فى الاقطاع ورأس المال وطبقات

الشعب العاملة - يمكن أن يعطينا استبصارات بالغة العمق : تمنحنا مزيداً من فهم القوانين العامة التى تحكم نشأة وسقوط النظم السياسية . وهى تجعلنا — على وجه الخصوص — ندرك نوبة الغباء التى تصيب النظم السياسية ومن يمثلونها فى مرحلة سقوطها ، حين يظنون أنهم يستطيعون — برغم تردى النظام فى وهدة الشلل والعجز — أن يمارسوا حياتهم ، ويقومون بأدوارهم كما كانوا يفعلون فى الماضى وكأن عجلة التاريخ قد توقفت عن الدوران !

ان من يتتبع الصحف والمجلات المصرية الصادرة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأيام قليلة يستطيع أن يدرك انه لم يكن هناك فى مصر — على مستوى السلطة السياسية — من شم رياح الثورة قبل اشتعالها . فالملك كان يمارس لعبته المفضلة فى اقالة الوزارات والتكليف بتشكيل غيرها ، والاحزاب كانت منغمسة حتى الاعماق فى ممارسة لعبة الحكم ، والاحزاب المعارضة تتربص بالاغلبية واحزاب الاغلبية حين تستلم الحكم ليس همها سوى الانتقام من المعارضين واغداق المكاسب على المقربين .

فمن ٢٧ يناير ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٥٢ حكمت مصر أربع وزارات متعاقبة هى وزارات : على ماهر والهلالى ، وحسين سرى والهلالى . من هذه الوزارات لم تبق وزارة حسين سرى سوى ١٨ يوما فقط فى الحكم ! اما وزارة الهلالى الاخيرة فقد فاجأتها الثورة بعد ١٨ ساعة من قيامها ، ولعلها كانت أصغر فترة حكمتها وزارة فى التاريخ !

غير اننا لن نستطيع بطبيعة الاحوال أن نحلل مضمون كل الجرائد والمجلات المصرية التى صدرت ابان الفترة التى اخترناها ، اذ يقف دون ذلك صعوبات عملية كثيرة . ومن ناحية أخرى ، نحن ندرك أن تحليلنا كان يمكن أن يكون أكثر عمقاً لو لم نكتف بالصحف والمجلات التى كانت تصدر فى اطار الفكر الرسمى السائد ، وحاولنا أن نحلل صحف القوى السياسية والاجتماعية المعارضة التى كثيراً ماكانت تخضع للمصادرة والتعطيل ، وبعضها كان يصدر ويوزع بصورة سرية . فالصورة التى تقدمها اذن جزئية ومحدودة .

ولعل السؤال الذى يثور هنا هو لماذا حددنا الفترة التى اخترناها

ابتداء من شهر أكتوبر ٥١ ؟ في يقيننا أن الغاء حكومة مصطفى النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ مع انجلترا يمثل مرحلة متميزة تمام التميز من تاريخ مصر ، فقد أدى هذا القرار الى سلسلة متتالية من الحوادث أهمها اشتعال حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال الانجليزى ، وظهرت مظاهر ذلك فى انسحاب العمال المصريين من العمل فى القاعدة الانجليزية بالقنال ، وتشكيل كتائب الفدائيين وممارستها للعمل الفدائى ضد القوات الانجليزية ، وعدوان القوات الانجليزية على الاهالى وعلى قوات بلك النظام المصرية ، واستشهاد عدد كبير من المصريين فى هذه الحوادث مما أدى الى تزايد السخط الشعبى على حكومة الوفد ، وقيام المظاهرات العنيفة التى تطالب بالسلاح . وفى غمار ذلك كله حدث حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ . وأقيلت حكومة النحاس وتتابعت وزارات « الموظفين » على حد تعبير المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى ، وزارات على ماهر والهلالى وحسين سرى والهلالى .

حقا لقد كانت هذه الحقبة المتميزة من تاريخ مصر ، بكل تشابكات الوقائع التى حفلت بها ، وبالايقاع البالغ السرعة لاحداثها ، أشبه ما يكون بالانحدار الخاطف الى بئر ليس لها قرار . لقد كان « النظام القديم » يسرع الى خاتمته المحتومة معلنا انهيار احتكار الطبقات الممتازة وافلاس حكم البورجوازية .

فى ضوء تحليل جريدة يومية هى الاهرام ، وثلاث مجلات اسبوعية هى المصور وآخر ساعة وأخبار اليوم نستطيع ان نضع أيدينا على قسمات وجه المجتمع المصرى فى هذه الحقبة . غير أنه ليس وجها واحدا فى الحقيقة . بل هى ثلاثة وجوه : السياسى والاجتماعى والفكرى . فلنر ماذا كانت الملامح البارزة لكل وجه من هذه الوجوه التى وان تعددت ، الا أن الصلات الوثيقة التى تربط ما بينها لا تخفى .

الوجه السياسى

يمثل يوم الاثنين ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ بداية فترة حاسمة فى تاريخ مصر ، ففيه الغت حكومة الوفد معاهدة ٢٦ أغسطس عام ١٩٣٦ . فى مساء ذلك اليوم التاريخى اجتمع البرلمان

بمجلسيه « النواب والشيوخ » والقى مصطفى النحاس رئيس الوزراء فى هذا الوقت بيانا عن سياسة الحكومة بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، أعلن فيه قطع المفاوضات السياسية التى كانت قائمة فى عهد وزارة الوفديين بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بعد أن تبين « عدم جدواها » على حد تعبيره كما أعلن الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، واتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان وقدم الى البرلمان المراسم بمشروعات القوانين المتضمنة هذا الالغاء . وقد ذكرت جريدة الاهرام الصادرة فى ٩ أكتوبر ١٩٥١ أن الوزارة « قد سجلت أعظم خطوة ايجابية خطتها البلاد الى تحقيق أهدافها الوطنية منذ بدأت الحركة القومية حتى الان » .

ووصفت صدى هذا القرار التاريخى فقررت أنه قد بلغت حماسة نواب الامة وشيوخها المحترمين الاوج وانتهى الى الذروة حين أعلنت الحكومة هذا الموقف الحازم الحاسم لمواجهة العدوان الاستعمارى الغاشم على استقلال وادى النيل وحريته وكرامته ، فاذا هم صف واحد سمت فيه القضية الوطنية على الاعتبارات الحزبية ، فكان معارضو الحكومة اسرع الى تأييدها من مؤيديها فى هذه المرحلة الحاسمة من مراحل الجهاد .

وجاء فى البيان الذى القاه النحاس « لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجا ولا صخبا ، بل يقوم على التدبير والتنظيم ، وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات » .

غير أن الاحداث التالية أثبتت عكس ما قرره النحاس على طول الخط . فهو أولا لم تكن عنده نية « لتوحيد الصفوف » على حد تعبيره والتعاون مع أحزاب المعارضة بأى صورة من الصور ، وهو ثانيا لم يكن عنده خطة عمل واضحة المعالم تساعده فى مرحلة المجابهة المباشرة مع انجلترا . وقد حاول النحاس فى بيانه طمأنة الجماهير فقرر « اما الخطوات العملية التالية فسيعلن عن كل خطوة منها فى حينها القريب » .

ودأبت الوزارة الوفدية على لسان رئيسها مصطفى النحاس وغيره من أعضاء الوزارة على التأكيد بأن الوزارة أعدت لكل شىء

جدتة وأنها أمضت الشهور فى الاستعداد للكفاح وأن المصلحة العامة تقضى بأن تظل الخطوات المقبلة فى طى الكتمان الى أن تعلن فى الوقت المناسب » وكانت الوزارة فى مصيفها بالاسكندرية حسب التقليد الذى كان سائدا قبل الثورة ـ والنحاس ينتقل بين القاهرة والاسكندرية مدليا بالتصريحات حول الجهاد وضرورة انهــاء الاحتلال الانجليزى . وعنـدما سـافر النحاس من القاهرة الى الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ تعالت هتافات جموع الشعب بمحطة العاصمة منادية « نريد السلاح للكفاح » فرد عليهم النحاس باشا قائلا : تريثوا : كل شىء سيتم فى أوانه باذن الله .

وقـد تجاوب الشعب مع الغـاء المعـاهدة تجاوبا رائعا ممثلا فى الهيئات والنقابات والتجمعات المختلفة بل والافراد الذين أظهروا رغبتهم فى الاسـهام بطريقة عملية فى مساعدة العمال المصريين الذين انسحبوا من العمل فى القاعدة الانجليزية فى القنال . ومن ناحية أخرى أصرت بريطانيا على البقاء فى مصر تمسكا بحقوقها طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ .

ونجد مانشتات الاهرام فى الايام التالية على الالغاء كما يلى :

« أتشيسون يلح على مصر فى أرجاء الغاء المعاهـدة »

« أمريكا وفرنسا تؤيدان بريطانيا فى موقفها »

« قواد بريطانيا وأمريكا وفرنسا وتركيا قادمون الى مصر »

« مصر تلقت أمس تحذيرا من بريطانيا تحملها مسئولية المحافظة على أرواح الانجليز والاجانب »

« بريطانيا قبلت مبدأ الجلاء واشراك الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة » .

« اذا رفضت مصر فان الدول الغربية تدافع عنها رغم انفها !! »

وقد أدى الغاء معاهدة ١٩٣٦ الى احتشاد المعسكر الاستعمارى لمنع مصر من التحرر ، وتثبيت الاحتلال الى ما لا نهاية فى صورة ادخال مصر قسرا فى مشروعات الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط .

والحقيقة ان الغاء المعاهدة قد فجر الطاقات الثورية الكامنة فى الشعب المصرى وخصوصا بين الطبقات الشعبية والمثقفين . فقد

تشكلت كتائب التحرير بصورة تلقائية وبغير معونة أو مساعدة أو توجيه من الحكومة القائمة ، وضمت هذه الكتائب بين صفوفها طلائع المثقفين وخصوصا طلبة الجامعات والمدارس وكذلك العمال وغيرهم الذين لم يترددوا في ترك أعمالهم والانتقال الى منطقة القتال للمشاركة فى حرب التحرير ضد القوات الانجليزية .

وقد اخذت المقاومة المصرية صورا شتى . بدأت أولا بانسحاب العمال المصريين من العمل فى القاعدة البريطانية . ونجد فى الاهرام يوم ١٤ اكتوبر اى بعد ستة أيام فقط من الغاء المعاهدة خبرا عن بدء حركة مقاطعة القوات البريطانية فى القنال : « سائقو وعمال القطارات يرفضون نقل الانجليز من بور سعيد الى معسكراتهم » والحقيقة ان الحماس الشعبى لمقاومة الانجليز قد بلغ ذروته فى فترة قصيرة من الزمن ولعل من بين الدلالات البارزة على ذلك أن الرغبة فى السفر الى منطقة القناة لقتال الانجليز استشرت بين كافة الفئات ، حتى بين صغار التلاميذ والاطفال .

ونجد فى جريدة الاهرام الصادرة يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٥١ صورة لمجموعة من الاطفال الذين سافروا بغير علم أسرهم الى منطقة القتال للاشتراك فى قتال الانجليز بعد ترحيلهم الى القاهرة ونجد تعليقا للاهرام تحت الصورة كما يلى : « كان للاعتداءات التى ارتكبتها قوات الاحتلال ضد الامنين من أهالى القناة أثره فى نفوس المصريين . ولقد دفع الشعور الوطنى الذى يجيش فى صدور هؤلاء الاطفال الى ترك منازل أهلهم فى القاهرة والسفر الى الاسماعيلية لمحاربة قوات الاحتلال » .

وهكذا سرى الحماس الشعبى ليلمس طوائف الشعب جميعا ، ومن لم يستطع أن يشارك مباشرة فى الكفاح ، شارك بما يستطيع من أمواله . ولعل خير ما يكشف عن الجوهر الاصيل لافراد شعبنا ما نشر فى جريدة الاهرام الصادرة فى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ تحت عنوان « صدى الغاء المعاهدة » انها تلقت من الاستاذ السيد دياب ناظر مدرسة عزبة سعد النموذجية بالاسكندرية برقية أعلن فيها تنازله عن نصف راتبه مدى الحياة ، رغم رقة حاله وكثرة عياله الخمسة عشر وذلك لمساعدة العمال المصريين الذين يقاطعون جيش الاحتلال » .

هذا مجرد مثل بسيط يرمز لاستعداد افراد الشعب للتضحية حين يدخل الوطن فى مرحلة حاسمة من مراحل تحرره .

(١٠)

واذا كان الشعب قد ثار بكل طوائفه وفئاته ، ولم يتوان عن ممارسة العمل الثورى فور الغاء المعاهدة ، فماذا كان الموقف على الجانب الاخر ، نعنى ماذا كان موقف قوات الاحتلال من ناحية وماذا كان موقف الحكومة الوفدية التى أعلنت الغاء المعاهدة ؟

فيما يتعلق بقوات الاحتلال ، **فقد أخذت تتحرش بالمواطنين المصريين وتطلق النيران عليهم : وتجبر العمال المصريين على العمل بالقوة فى القاعدة . وشيئا فشيئا صعدت قوات الاحتلال من عملياتها الوحشية وتساقط الشهداء المصريون بالعشرات : كل ذلك فى مواجهة مقاومة عنيدة وباسلة من جانب قوات الفدائيين ومن جانب قوات بلك النظام فى الاسماعيلية التى دخلت فى معركة ليس فيها اى تكافؤ فى السلاح مع قوات الاحتلال ورفضت تسليم مبنى المحافظة كما كانت تريد القوات الانجليزية .**

وبدأ تحرش القوات البريطانية بالمواطنين المصريين ابتداء من ١٦ أكتوبر ١٩٥١ . فقد قامت فى الاسماعيلية مظاهرات شعبية ابتهاجا بالغاء المعاهدة فتصدت لها القوات الانجليزية واطلقت عليها النار . فقتل سبعة من المواطنين واصيب أربعون آخرون من بينهم بعض رجال البوليس واحتلت القوات البريطانية المدينة بدعوى المحافظة على الامن وحماية ارواح الرعايا البريطانيين وفى ١٧ أكتوبر ١٩٥١ احتلت القوات البريطانية كوبرى الفردان وبعد ذلك عزلت منطقة القنال وأقامت حكما عسكريا فيها واصبحت تمنع دخول المصريين الى المنطقة الا بعد تفتيشهم لهما .

وواصلت القوات البريطانية عملياتها الاستفزازية فاحتلت جمرك السويس بالقوة وقطعت المواصلات بين شرقى القنطرة وغربها . ومارست القوات البريطانية وسائل القرصنة للاستيلاء على مواد التموين وسلب المواطنين وقوافل السيارات وشيئا فشيئا سيطر الانجليز على منطقة القنال وعزلوها تماما عن باقى البلاد . وحتى ٦ ديسمبر عام ١٩٥١ كان قد سقط صرعى المعارك مع القوات البريطانية ١١٧ قتيلا ، ٤٣٨ جريحا من المواطنين المصريين . وقامت مظاهرات عديدة فى القاهرة والاسكندرية والجيزة تطالب بالسلاح لمحاربة الانجليز ، واضطرت الحكومة الوفدية الى منع المظاهرات واغلاق المدارس وصرح وزير الداخلية فى هذا الوقت أن الحكومة تريد أن تتفرغ للمعركة مع المحتلين ودفع القوة بالقوة .

ونجد فى اهرام الخميس ١ ديسمبر ١٩٥١ خبرا عنوانه : « صدام البوليس والطلبة : سؤال من النائب الاشتراكى » ويتصل الخبر أن النائب الاشتراكى الاستاذ ابراهيم شكرى وجه سؤالا برلمانيا لوزير الداخلية عن تفصيلات ودقائق الصدام الذى وقع فى القاهرة وبعض المدن الاخرى بين الطلبة والبوليس فى يوم الثلاثاء والاربعاء ٤ ، ٥ ديسمبر ١٩٥١ ، وعن المبررات التى حدت بوزير الداخلية الى إصداره أوامره باستعمال العنف مع هؤلاء الطلبة الذين يعبرون عن شعورهم الوطنى ، اثر توالى أنباء عدوان الانجليز الاثم على الوطنيين فى منطقة القنال ؟ » .

والحقيقة ان هذا السؤال الذى وجهه النائب الاشتراكى الاستاذ ابراهيم شكرى الى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى ذلك الوقت ليكشف عن التناقض العدائى الذى أخذ يتبلور بين حكومة الوفد من ناحية والشعب من ناحية أخرى . فبالرغم أن فئات الشعب قد أيدت الوزارة الوفدية فى خطوتها الحاسمة التى تمثلت فى الغاء معاهدة ١٩٣٦ ، سرعان ما يتبين لها أن هذه الوزارة لم يكن لديها أى خطة عملية لمجابهة الموقف المترتب على ذلك . وقد ظهر عجزها وقصورها واضحين فى اعطائها التعليمات لقوات بلك النظام بالصمود فى حين أن هذه القوات ليست مسلحة التسليح الذى يسمح لها بمجابهة الجيش الانجليزى . صحيح أن هذه القوات قامت بالدفاع عن نفسها ببطولة ، وبقيادة فريق من ضباط البوليس الشجعان الذين أصروا على عدم الاستسلام ، غير أن توالى سقوط الشهداء والجرحى سواء من العسكريين أو المدنيين فى منطقة القنال ، وبغير خطوات عملية حاسمة من قبل الحكومة الوفدية أدى الى ازدياد السخط الشعبى عليها ، وصل هذا السخط الى حد قيام المظاهرات الشعبية العنيفة تهتف ضد الملك وضد النظام . قامت هذه المظاهرات فى ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ ، وأغلقت الحكومة الوفدية على اثرها الجامعات الثلاث : فؤاد وابراهيم وفاروق ، ثم تبعت ذلك بالغاء المعاهد العليا والمدارس ، وتجددت المظاهرات والاضطرابات فى القاهرة على اثر مولد الامير أحمد فؤاد بن فاروق يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ واعلان ولايته للعهد . كانت مصر تغلى بالثورة على الاحتلال وفى نفس الوقت كانت تقام فيها الزينات والمآدب احتفالا بولى العهد . وقد شاركت الصحافة المصرية فى هذه الفترة فى اظهار ترحيبها بولى العهد

بصورة يبدو فيها النفاق الرخيص للملك الذى أهدرت الجماهير الشعبية بحسها الصادق وبمظاهراتها العدائية هيبته ومرغتها فى الاوحال . هكذا كان عمق الانفصال بين الشعب وبين صحافة هذا العهد . ويكفى أن نقرأ مقالا لاحد الكتاب المعروفين نشره فى مجلة المصور الصادرة فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، بعنوان « ولى العهد » جاء فيه :

« .. وهكذا يملأ المولود « العزيز منصبا من مناصب الدولة ، ويتأهل حتى يكبر ويترعرع ليقوم بمهامه الملكية ، وواجباته الدستورية ، ان شاء الله

والوافد الزاحف يفد فى انبل ظرف ، وأروع فترة . فهو ابن الكفاح وابن الثورة وطليعة الاستقلال والحرية . يغدو النضال يستعر بين شعب مجيد وعدو أثيم . وسيرى القراء فى غير هذا المكان كيف ساهم « ولى العهد » فى أسبوعه الاول فى هذا النضال وفى هذا الجهاد » .

بهذه الصورة صور الكاتب الكبير هذا الطفل « الملكى » الرضيع الذى لم يزد عمره عن أسبوع واحد باعتباره مناضلا ومكافحا اشترك فعلا فى الكفاح ! فى الوقت الذى كان فيه الشهداء يتساقطون بالمئات ، أقيمت المآدب احتفالا بولى العهد و « أمير الصعيد » . **وأقام الملك مادبة ملكية كبيرة احتفالا بولى عهده الميمون يوم ٢٦ يناير ١٩٥١ اليوم الذى اشتعلت فيه القاهرة بلهيب الحرائق دعا اليها حسب ما نشرت الاهرام يوم ٢٦ يناير - خمسمائة ضابط من القوات المسلحة ومائتى ضابط بوليس وخمسين من رجال الحاشية العسكرية الملكية** . لقد كان حريق القاهرة ـ بالرغم من صعوبة تحديد المدبرين له حتى الان ـ رمزا لتفسخ النظام القائم وعجزه من ناحية ، ودليلا على تصاعد السخط الشعبى على الطبقات الحاكمة المسيطرة على مقدرات البلاد من ناحية اخرى ، لقد اندلع الحريق فى ٢١٧ مؤسسة عامة مصرية وأجنبية واحدث اضرارا بالغة بعاصمة البلاد .

وقد فصل تقرير النائب العام عن المسئولية الادارية فى حوادث ـ ٢٦ يناير والذى نشرته الاهرام يوم ٨ مارس ١٩٥٢ تسلسل احداث هذا اليوم المشئوم وقرر بوضوح أن وزارة الداخلية هى التى

عبأت الشعور العام يوم ٢٦ يناير ؛ وذلك لانها نشرت عن طريق الاذاعة – في مساء يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ بلاغا أعلنت فيه ما وقع بمدينة الاسماعيلية من اعتداءات القوات البريطانية في منطقة القناة على رجال البوليس المكلفين بحفظ الامن في تلك المنطقة اعتداء أسفر عن قتل نحو الخمسين وجرح نحو الثمانين وأسر ما يقارب الالف من الجنود مع ضباطهم وقائدهم . وكان لهذا الخبر كما يقرر التقرير « اثره الفعال في نفوس الناس عامة ورجال البوليس خاصة ورجال بلوكات النظام بصفة أخص » ففي السادسة من صباح يوم ٢٦ يناير تمرد جنود بلوكات نظام الاقاليم وأبوا القيام بما كلفوا به من الذهاب الى الجهات المخصصة لهم لحفظ الامن بالعاصمة في هذا اليوم . وخرجوا يحملون اسلحتهم في مظاهرة ساخطين على ما أصاب زملاءهم وضباطهم وقائدهم بالاسماعيلية وأخذوا طريقهم وهم يتنادون وينصايحون بطلب السلاح وساروا من العباسية الى الازهر الى ميدان محمد على الى ميدان الاسماعيلية فالجيزة الى جامعة فؤاد وتوجهت المظاهرة بعد ذلك الى رئاسة مجلس الوزراء .

وقامت منذ الصباح الباكر مظاهرات عديدة أهمها : مظاهرة من عمال العنابر والسكة الحديد ومظاهرة من طلبة الازهر يخالطها بعض من رجال بلوكات مصر وبلوكات الاقاليم ومظاهرة من طلبة بعض كليات جامعة ابراهيم ، ومظاهرات شتى من مختلف الطبقات وكان شعار الجميع السخط على الاعتداء الذى وقع بالاسماعيلية على رجال البوليس وطلب السلاح للسفر الى القتال للحرب .

وتركت هذه الجموع – حسب ما يقرر تقرير النائب العام – دار الرياسة بعد أن القى وزير الشئون الاجتماعية اذ ذاك خطابا حاول فيه تهدئة المتظاهرين « لتنساب في قلب العاصمة معبأة نفوسهم ملتهبة مشاعرهم ؛ متحللة مناعتهم ضد كل توجيه اجرامى يستغله دعاة السوء فساروا كأنهم مخزن للبارود تحف بهم أعواد الثقاب . وما لبثت هذه الاعواد أن اشعلت فدوى الانفجار وكان ذلك ظهر اليوم ، اذ انهال فريق من المتظاهرين على كازينو أوبرا بالاتلاف بعد أن أشعلوا النار فيه » .

وبلغ عدد المحال التى أصابها الدمار نحو سبعمائة محل موزعة كما يلى : ٩٢ حانة ومخزنا للخمور ، ٧٣ مرقصا وصالة ومطعما

ومقهى ٦ ، ٤ دارا للسينما ، ١٦ ناديا ، ١٠ متاجر للسلاح ، ٨ محلات للسيارات ، ٢٣ فندقا ، بنك واحد هو بنك باركليز ، ٢٠ مكتبا لشركات ، ٣٠٠ متجر ، ١١٧ مكتب أعمال وشققا للسكن[١] .

لقد كان حريق القاهرة اعلانا بارزا عن افلاس العهد ، وعن تفسخ النظام وقد كشف عن ذلك بوضوح استمرار الاحزاب السياسية فى صراعاتها للوصول الى السلطة . ومن ناحية أخرى كان الملك يتلاعب بالوزارات ، ولعل ما يكشف عن ذلك أن وزارة النحاس التى أعلنت الاحكام العرفية يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ ، وتعيين مصطفى النحاس حاكما عسكريا اقيلت صبيحة ذلك اليوم ، وكلف على ماهر بتأليف الوزارة الجديدة يوم ٢٧ أكتوبر ولم تبق الا قرابة الشهرين اذ استقالت فى أول مارس ١٩٥٢ . وجاءت وزارة الهلالى التى استمرت حتى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ - وأعقبتها وزارة حسين سرى التى لم تستمر سوى ١٨ يوما اذ انتهى عهدها فى ٢٠ يوليو ١٩٥٢ . ثم شكلت آخر وزارة فى النظام القديم وهى وزارة الهلالى الثانية التى لم تستمر سوى ١٨ ساعة ، ذلك أن الثورة كانت قد قامت لتقطع سلسلة العثرات .. والتخطبات التى مارسها النظام القديم فى أخريات أيامه ، كاشفة عن عجز النظام وافلاسه .

الوجه الاجتماعى

ما هى المشكلات الاساسية التى كان يحتدم حولها الجدل وتثور بشأنها الخلافات بين الاحزاب والقوى السياسية خلال هذه الفترة من اكتوبر ٥١ حتى يوليو ١٩٥٢ ؟

لا يمكن فى الحقيقة الاجابة على هذا السؤال بغير تأصيل البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى ساد فى المجتمع المصرى منذ دستور ١٩٢٣ .

لا ريب ان صدور دستور عام ١٩٢٣ يمثل مرحلة متميزة من تاريخ مصر السياسى وقد صدر الدستور كمنحة من ولى الامر ، اذ ورد فى مقدمته ما يدل بوضوح على انه نتيجة لارادة الملك . وفصل الدستور الشكل السياسى للبلاد فقرر ان مصر دولة ذات سيادة ، وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابى « المادة الاولى » وان الملكية

وراثية فى أسرة محمد على باشا « المادة ٣٢ » ثم تحدث عن السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية الخ ....

غير أن هذا الاطار الديمقراطى شكلا كان يشتمل من ناحية المضمون على مبادىء رجعية . فقد نصت المادة التاسعة فى هذا الدستور على انه « للملكية حرمة فلا ينتزع من احد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الاحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » ويقرر الدكتور عبد العظيم رمضان فى رسالته « تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ » تعقيبا على هذه المادة : « وبهذه المادة ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين والراسماليين الاحتفاظ بممتلكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لاعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة . واصبحت اية دعوة لمثل هذا الاجراء الاخير جريمة يعاقب عليها القانون . لانها تعتبر خروجا على مبدأ جوهرى من مبادىء الدستور . وبهذا ايضا اصبح من المتيسر استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التى قد تنادى بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية التى تهدد مصالح الجماهير « المرجع السابق ص ٣٩٢ - ٣٩٣» ومعنى ذلك ببساطة ان الحرية السياسية التى كفلها الدستور لجميع المصريين قد اصبحت عمليا مقصورة على الطبقة البورجوازية وبوجه خاص البورجوازية الكبيرة . فبمقتضى احتفاظ كبار الملاك الزراعيين والراسماليين بثرواتهم ، امكنهم بحكم نفوذهم الاقتصادى والاجتماعى فى الريف المصرى ان يسيطروا على البرلمان ، وان يتحكموا فى الاحزاب عن طريق تمويلها وان تصبح بالتالى الاداة التنفيذية فى خدمتهم ، مما يضمن حماية مصالحهم .

على ضوء هذا التحليل الخاطف للطابع الاوتوقراطى لدستور ١٩٢٣ ، نستطيع ان نقدر طابع المشكلات الاجتماعية التى كانت مطروحة فى الصحافة المصرية التى تعرض لها فى هذه الفترة .

وأول ما يلفت النظر حين تتصفح هذه الجرائد والمجلات الصادرة فى الفترة من اكتوبر ١٩٥١ حتى يوليو ١٩٥٢ غياب أى تحليل علمى لمشكلات المجتمع المصرى التى كان يئن منها . لقد كانت هذه الصحف فى حقيقة الامر تدور فى فلك الفكر الرسمى السائد . وهو فكر يمينى اصلاحى بتجاهل التحليل العلمى للمشكلات

الاجتماعية او حين يتعرض لهـــا يزيفها ولا يعطيهـــا الوصــف الصحيح .

لقد كانت فترة الخمسينات في مصر حافلة بصور الصراع الطبقي في الريف والمدينة على السواء وليست بعيدة عن الذاكرة حوادث تمرد الفلاحين على الاقطاع في بهوت وغيرها ، كما ان صراع الطبقة العمالية ضد الراسماليين واصحاب المصانع المستغلين كان صراعا حادا وعنيفا .

غير أن هذه الجرائد والمجلات لاتعدم الاشارة الى سوء احوال الطبقات الفقيرة ولكن من خلال ما نسميه **مشكلة الغلاء** ! وهكذا استطاعت الصحافة المصرية ان تختزل كل مشكلات الصراع الطبقي في مصر في مشكلة واحدة هي الغلاء وكيفية القضاء عليه .

ومن الطريف حقا ان نرى كيف كان الفكر اليميني يتصور مشكلة الغلاء وكيفية القضاء عليها .

نشرت مجلة المصور في عددها الصادر بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٢، موضوعا بعنوان « الغلاء » : ما يريد على ماهر ان يحطمه « وقالت في مقدمته :« يدرك على ماهر باشا تماما ان « الغلاء » هو المشكلة الاولى في السياسة الداخلية لهذا البلد .. وهو يؤمن بان الخطوة الاولى في الاصلاح الداخلي هي القضاء على هذا المارد الرهيب الذي يجر البلاد نحو الهاوية .. فمارد الغلاء يكلف الحكومة الملايين وينشر بين افراد الشعب روحا من التذمر ، والقلق وعدم الرضا ، ويهبط بقيمة الجنيه المصري في الداخل والخارج ، ويزعزع الثقة العالمية في الاقتصاد المصري ويؤمن ماهر باشا كذلك ان المسألة ليست مسألة «اعانة غلاء » لان هذه الاعانة تتسرب بسحر عجيب الى جيوب التجار .

ثم اضافت المجلة ان على ماهر باشا توصل الى الحل العبقري لمشكلة الغلاء بعد دراسة وتفكير طويلين . ما هو هذا الحل ؟ هو مراقبة الاسعار مراقبة حازمة صارمة !

هكذا كان يفكر واحد من زعماء مصر السياسيين في هذا الحين ، مراقبة الاسعار هي الحل الناجح لمشكلة الغلاء ! وقد نشر المصور في نفس العدد موضوعا عنوانه: وسائل هامة للقضاء على الغلاء:

ثلاثة وزراء سابقين للتموين يقترحون ». وهؤلاء الثلاثة هم : عبد عبد الحميد عبد الحق باشا ، وطه السباعي باشا ، وعبد الرحمن الرافعي بك اما عبد الحق باشا فقد كان متفائلا جدا اذ قرر انه يستطيع القضاء على الغلاء في شهر ». ومن ناحية اخرى ذهب طه السباعي باشا الى ان فرق اسعار القطن كفيل بالعلاج . ورأيه ان الحكومة لو استولت على ٧٥ في المائة من زيادة اسعار القطن واستخدمتها لخفض اسعار الواردات الاساسية التي تدخل في مقومات الفقير والمتوسط أو التي تؤثر تأثيرا عاما شاملا في الجهاز الاقتصادي كله .. يتم علاج اهم ناحية من نواحي الغلاء من اهون سبيل ، وكانت آراء عبد الرحمن الرافعي بك اكثر نضجا فهو يتحدث عن زيادة الانتاج الزراعي والصناعي ويقرر انه « بينما تضن الحكومة بالمال اللازم للمشروعات الانتاجية فانها تسرف اسرافا فاحشا في المشروعات الكمالية والانفاقية اي التي تنفق فيها الأموال دون ان يكون لها اثر في زيادة ثروة البلاد . ولو انها انفقت على المشروعات الانشائية الانتاجية مثل ما تنفقه على المشروعات الكمالية لتغير الحال وعم الرخاء

ونشر في نفس الموضوع راى جرىء لمحمد سعيد بك المدير العام لمصلحة الجمارك عنوانه « نصف سكان مصر يعيشون عيشة البهائم » قال فيه :

« ان اربعة ملايين من المصريين يعيش الفرد منهم بايراد لا يزيد على جنيه واحد في الشهر ، ونحو خمسة ملايين يعيش كل منهم على ايراد لا يزيد عن الجنيهين وهي حقائق مؤلمة تدل على ان نصف الامة ليس في حساب الاحياء . ولا يزيد الانتاج الزراعي في مصر على ٢٢٤ مليون جنيه والصناعي على ٥٣ مليون جنيه . وتقدر الخدمات العامة والخاصة بمبلغ ١٢٥ مليونا ودخل الوسطاء كالتجار والسماسرة بمبلغ ٢٠٠ مليونا جنيه ، مع اننا لو أردنا أن نضمن عيش الكفاف للطبقات الفقيرة وافترضنا ان الحد الادنى لمعيشة اسرة تتألف من رجل وامرأة وولدين هو عشرة جنيهات شهريا في الريف وخمسة عشر جنيها في المدن لكان علينا ان ننتج ما لايقل قيمته عن ٨٠٠ مليون جنيه . ثم نظرة واحدة الى ارقام هذا الانتاج تدل على عدم عدالته .. ولكي يعتدل الميزان ينبغي زيادة الانتاج

الزراعي بنسبه الربع ، وهذا يمكن باستصلاح الأراضي في شمال الدلتا وبعض نواحي الصحراء .

ولا سبيل الى زيادة الانتاج الزراعي وتنظيم توزيعه بالعدل الا باعادة تنظيم الملكيات الزراعية ، فلا تعطى الارض الا لمن يفلحها بيده وادارة الزراعة في القرى على نظام تعاوني يكفل شراء البذور والالات والاسمدة بارخص الاسعار وتعويض اصحاب الاراضي الحاليين عن ممتلكاتهم بدفع اثمانها على اقساط مقسمة على ٢٠ عاما ».

لقد عنينا بذكر رأى محمد سعيد بك بكاملة لنبين انه في ظل النظام القديم وبالرغم من سيادة الفكر اليميني كانت ترتفع احيانا بعض الاصوات الشريفة التي حاولت ان تجد حلولا ثورية للمشكلة الاجتماعية في مصر . ولا ريب ان مثل هذا الرأى كان يعد ثوريا في زمانه ، حيث كان يسود الاقطاع والاستغلال الراسمالي الذي انعكس على حياة ملايين من ابناء الشعب الذين كانوا يعيشون في فقر مدقع .

وفي بعض الاحيان النادرة نجد في الجرائد والمجلات المصرية وعيا بالابعاد الحقيقية للمشكلة المصرية ولعل مقال **شكرى زيدان الذى نشر في مجله المصور عدد ٢٢ فبراير ١٩٥٢** يصلح مثلا لذلك فقد كتب مقالا بعنوان : « **هذا هو الخطر : فلنبادر الى العلاج قبل فوات الاوان** » وتحدث فيه عن الانفجار السكاني في مصر مقررا ان الاحصاءات الرسمية تشير الى زيادة معدلات السكان بمعدل ٣٠٠,٠٠٠ نسمة كل نسمة ، وان عدد السكان زاد في الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩٥١ بما يناهز ثمانية ملايين نسمة في حين لم تزد الثروة القومية في هذه الفترة شيئا يذكر . واعتمد شكرى زيدان على دراسة للاستاذ هنرى مونييه استاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة ابراهيم ، خلاصتها ان دخل مصر هذا العام لم يزد في الحقيقة شيئا يذكر من ١٩١٣ الى ١٩٥١ ، وان متوسط دخل المصرى في العام ينقص باستمرار .

ويورد شكرى زيدان الجدول الرئيسي الذي استخلص منه الاستاذ مونييه النتيجة التي توصل اليها .

ويتبين من هذا الجدول انه بالرغم من تزايد الدخل القومى خلال السنوات ١٩١٣ ـ ١٩٥١ فان متوسط دخل الفرد بالجنيه تناقص من ١٢ر٤ عام ١٩١٣ الى ٦ر٧ عام ١٩٥٢ اذا وضع في الاعتبار القيمة الشرائية للدخل القومى والنسبة المئوية لعدد السكان وذلك حسب ما استخلصه الباحث الفرنسى هنرى مونييه .

وبغض النظر عن سلامة هذه التقديرات الاحصائية فهذه المقالة لشكرى زيدان تظهر ان ثمة وعيا كان قد بدأ يتبلور فيما يتعلق بتفاقم المشكلة الاجتماعية فى مصر على اساس قومى وبالنظر الى المتغيرات الاقتصادية والسكانية الاساسية . غير ان الحلول التى اقترحها تظل محافظة على النغمة الاصلاحية الرئيسية فى الفكر اليمينى فهو يرى ان الحل يكمن فى تخفيض اسعار الحاجيات وخصوصا نفقات المعيشة والاقتصاد فى الكماليات ومن ناحية اخرى العمل على زيادة الثروة القومية بتنفيذ المشروعات التى تعمل على مضاعفة الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى .

اذا كان ذلك هو منهج الصحف المصرية فى تصوير المشكلات الاجتماعية فى المجتمع المصرى والتماس الحلول لها . فمن الواضح قصور هذا المنهج عن الاحاطة بابعاد المشكلات الاجتماعية الحقيقية التى كان يعانى منها الشعب المصرى فى هذه الفترة من ناحية ، وغلبة الفكر اليمينى الاصلاحى وسيطرته على طريقة صياغة الحلول لهذه المشكلات . لقد ظل هذا الفكر حبيس الدعوات المتخاذلة للاصلاح التدريجى ولم يستطع ان يرقى ابدا الى مستوى الدعوات الجسورة التى ترمى الى تحقيق التغيير عن طريق الثورة .

الوجه الفكرى

ما هى أهم القضايا الفكرية التى كانت تشغل العقل المصرى فى هذه الايام ؟ مرة أخرى نشير الى أن تحليل الجرائد والمجلات المصرية التى كانت تعبر عن الفكر الرسمى السائد لا يمكن لها أن تقدم صورة موضوعية لخصوبة العقل المصرى فى ذلك الحين ، ولا الى تعدد الاتجاهات الفكرية ، ولا الى الصراع العنيف الذى كان قد أخذ يتبلور بين اليمين واليسار فى مصر على صعيد الجبهة الثقافية . ومع ذلك نستطيع أن نضع أيدينا على بعض المشكلات الفكرية التى عرضت لها هذه الصحف وأن نستخلص دلالاتها السياسية والاجتماعية والثقافية .

ولعل **مشكلة المرأة** كانت من بين المشكلات التى لقيت اهتماما خاصا فى هذه الفترة ويرجع ذلك الى أن لجنة الفتوى بالازهر أصدرت فتوى هامة استعرضت فيها حقوق المرأة فى الاسلام على المذاهب الاربعة وقد نشر الاهرام بتاريخ ١١ يوليو ١٩٥٢ نص الفتوى ، وقد صدرت الفتوى ردا على حوار فكرى هام كان طرفه الاساسى **الدكتور أحمد زكى ، وكان موضوعه حق المرأة فى الانتخاب** ، ورأت اللجنة أن الموضوع له شقان : الاول - أن تكون المرأة عضوا فى البرلمان ، والثانى - أن تشترك فى انتخاب من يكون عضوا فيه ، ورأت اللجنة أنه لمعرفة الحكم فى هذين الامرين اللذين يتضمن أولهما نوعا من ولاية التصرف فى شئون عامة يلزم بيان أن الولاية نوعان : ولاية عامة وولاية خاصة .

فالولاية العامة : هى السلطة الملزمة فى شأن من شئون الجماعة ، كولاية سن القوانين والفصل فى الخصومات وتنفيذ الاحكام ، والهيمنة على القائمين بذلك .

والولاية الخاصة : هى السلطة التى يملك بها صاحبها التصرف فى شأن من شئون غيره كالولاية على الصغار ، والولاية على المال ، والنظارة على الاوقاف .

وقد منحت الشريعة الاسلامية المرأة هذا النوع الثانى من الولاية فهى تملك منها ما يملكه الرجل كما تملك التصرف فى شئون نفسها الخاصة بها ، فلها حق التصرف فى اموالها بالبيع والهبة والرهن والاجارة وغيرها من التصرفات وليس لزوجها ولا لاحد من اهلها حق منعها من ذلك .

أما الولاية العامة - ومن اهمها مهمة عضو البرلمان وهى ولاية سن القوانين والهيمنة على تنفيذها فقد قصرتها الشريعة الاسلامية على الرجال اذا توافرت فيهم شروط معينة . وقد جرى التطبيق العملى على هذا من فجر الاسلام الى الان . فانه لم يثبت أن شيئا من هذه الولاية العامة قد أسند الى المرأة ، لا مستقلة ولا مع غيرها من الرجال » .

وقرر الدكتور أحمد زكى فى مقاله :

« بعضهم يقول هذا حرام . وبعضهم يؤكد أنه حلال . والذى يعنينا من الامر كله هو النتيجة المؤسفة التى سينتهى اليها التحريم

الذى نادى به المنادون من علماء وغير علماء . هذه النتيجة المؤسفة . أمر من أمرين ـ أن تحرز المرأة حقها بعد زمن قد يطول أو يقصر ـ وأنف التحريم راغم . وفى ذلك امتهان لفتوى شرعية أصدرتها علية من العلماء . أو يدوم التحريم الى الابد . وفى هذا قضاء سرمدى بأن تظل نساء مصر فى معزل دائم عن انتخب الصالحين للنيابة والشورى وفى معزل دائم عن مقاعد الشيوخ والنواب » .

وختم الدكتور احمد زكى المعركة بمقال طريف نشره فى اخبار اليوم فى نفس اليوم وفى نفس العدد بعنوان « **حكمنا بالغاء منصب المفتى** » وصاغ المقال فى صورة حكم اصدره الرأى العام يشتمل على الحيثيات ـ كأى حكم قضائى ـ ويخلص فى النهاية الى المنطوق . وأهم ما فى هذه الحيثيات أن الاسلام لا يعرف ما الافتاء وما المفتى . ومفتى الدولة خاصة ، وانما هى وظيفة ابتدعها الحاكمون فى عصور جهالة واجحاف ليستميروا من رجالها السنا ، وليطمئنوا عن طريقها الى آذان تسمع وتطيع » وانتهى الى الحكم وهو كما يلى :

« أولا : الغاء لقب « مفتى الديار » لانه يمثل دكتاتورية فرد لا سند لها فى الدين .

ثانيا : حل لجنة الافتاء ، الا أن تنقلب الى حلقة دراسات لا تلزم قراراتها أحدا أو تكفر مسلما .

ثالثا : ارسال منح من شباب الازهر بعد التخرج الى مواطن العلم الحديث حيثما كانت فى الارض تمهيدا لخلق الازهر خلقا جديدا ، لتدرس فيه علوم الدنيا الى جانب علوم الدين ، الى أبعد غاية ولتكون منه جامعة حديثة ، تجرى فيها البحوث حرة صادقة ، يرسو الدين بها على اساس متين من القرآن الكريم ، ومن الاحاديث ، ما أجازه العقل منها . لا ما أجازته الاسانيد » .

والواقع أن ما اقترحه الدكتور احمد زكى بصدد تطوير الازهر قد تحقق فعلا فى عهد الثورة ، أما عن حقوق المرأة وحقها فى الانتخاب وفى عضوية البرلمان فقد أصبحت المناقشة فيه تتعلق بتاريخ الصراع الفكرى فى مصر بين الفكر الرجعى المتحجر والفكر الاصلاحى

المتنور . فقد دخلت المرأة فعلا فى عهد الثورة البرلمان ، وأصبح لها حق الانتخاب . وغزت كل مجالات العمل تقريبا بدون قيود مصطنعة وبغير سدود مانعة .

ونجد حوارا فكريا هاما بداه **الدكتور طه حسين** فى جريدة الاهرام بتاريخ ٣١ مايو ١٩٥٢ حين نشر مقالا بعنوان « محنة الادب » وتحدث فيه عن الاسباب التى يراها ادت الى ما يطلق عليه محنة الادب فى مصر . وقد حصر هذه الاسباب فى ثلاثة :

١ - ظروف سياسية أهمها التضييق على الحريات بحكم فرض الاحكام العرفية سنوات وسنوات ، ومن شأن ذلك تقييد حرية الفكر والابداع .

٢ - صعوبات النشر بالنسبة للادباء وخصوصا الناشئين .

٣ - ضعف التعليم الادبى فى مصر .

وقد اشترك فى التعقيب على آراء طه حسين الاستاذ اسماعيل مظهر والدكتور منصور فهمى باشا . نشر اسماعيل مظهر مقالا فى الاهرام بتاريخ ٢ يونيو ١٩٧٢ بعنوان : حول محنة الادب ، قرر فيه أن أسباب المحنة ترد الى أن قادة الفكر والنقد لم يكونوا صفا ثانيا من المفكرين والنقاد يستلم الشعلة منهم بالاضافة الى ضيق مجال الحرية الفكرية مما الجأ الادباء الى استخدام الرمزية المفجوجة للتعبير عن خطراتهم وآرائهم .

أما الدكتور منصور فهمى باشا فقد نشر فى الاهرام بتاريخ ٤ يونيو ١٩٥٢ مقالا بعنوان : خطرات نفس حول محنة الادب ، ذهب فيه الى أن أسباب المحنة ترد الى « ذات العصر الذى نحيا فيه لما يلابسه من تفسخ وانحلال فقد اعتاد أبناؤه أن ينصرفوا عن الاداب والفنون .. وأن يستهينوا بالنزعات المثالية ويهونوها تهوينا ، وأن يستخفوا بالقوة الروحية استخفافا غليظا ، وأن يوطئوا نواحى التفكير العالى وينخفضوا به انخفاضا موصولا بغية اشاعته فى العموم وتيسيره لسواد الناس ، على حساب الانتقاص من أدق مزاياه وأرفع خصائصه من الاصالة ومن التعميق والتدقيق .

هذه لمحات سريعة عن الوجوه السياسية والاجتماعية والفكرية للمجتمع المصرى قبيل ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ من خلال تحليل بعض الصحف والمجلات المصرية .

ونستطيع ـ من خلال عرضنا ـ أن نستخلص أن الوجه السياسى كان حقيقيا الى حد ما ، خصوصا فى رصده لمظاهر الخلل فى النظام السياسى المصرى وفى التسجيل الدقيق لحوادث القتال وما تبعها . غير ان الوجه الاجتماعى كما كشفنا عن ملامحه فى هذه الجرائد والمجلات ـ وجه مزيف ، لانه لم يصور بأمانة وموضوعية المشكلات الاجتماعية الحادة التى كان يجابهها المجتمع المصرى فى هذه الفترة ولا الصراع الطبقى العنيف الذى كان يأخذ مجراه .

وأخيرا نستطيع ببساطة أن نلمس هزال الوجه الفكرى كما انعكس فى هذه الجرائد والمجلات ذلك أن العقل المصرى فى هذه الحقيقة كان قد بدأ يمارس النقد الاجتماعى بصورة راديكالية واضحة كما ظهر فى صحف المعارضة ، وكما تبدى فى مؤلفات بعض المفكرين مثل خالد محمد خالد فى « من هنا نبدأ » وغيره .

وأيا كان الامر ، فقد كانت هذه الحقبة من ٨ اكتوبر ١٩٥١ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أخصب الفترات فى تاريخ مصر ظهر فيها واضحا ثورية الشعب المصرى الحقيقية ومقاومته للاستغلال وللاحتلال ، هذه المقاومة التى بلغت ذروتها بقيام الثورة لتبدأ حلقة جديدة من حلقات النضال ■

[٢] تحليل لاسباب الانهيار

يعد التعرف على مقومات وخصائص البيئة الاجتماعية والسياسية التى وقع فى اطارها حدث ضخم فى حياة شعب من الشعوب مدخلا ضروريا لفهمه وتقييم دلالاته وينطبق هذا على ثورة ٢٣ يوليو فى مصر كما ينطبق على غيرها من الثورات . الا أن هذا ليس المبرر الوحيد لاهمية فهم الظروف التى سبقت قيام الثورة مباشرة ، فخلال السنوات القليلة الماضية أصبح تقييم النظام الذى كان قائما فى مصر حينئذ من بين القضايا التى اثارت الاهتمام ، وطرحت للنقاش فى الصحف وبين المثقفين ، كما تناولتها بعض الوثائق السياسية . وذهب البعض الى أن صورة الفترة السابقة لقيام الثورة قد خضعت لتشويه متعمد استهدف القائمون به أن يجعلوا من يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بداية لتاريخ مصر . وأشار هؤلاء الى أن النظام السابق للثورة كان نظاما ديمقراطيا لانه كان محكوما بسيادة القانون . والشرعية الدستورية ، ولانه كفل للمواطنين من الحريات والحقوق ما سمح لهم بالتعبير عن آرائهم دون خوف من اعتقال بغير قوانين ، وعقاب بلا ضوابط . وتعذيب بدون رقيب .

ولعل أول سؤال يتبادر الى الذهن عند الاستماع الى هذا الرأى هو : « لماذا انهار هذا النظام اذن ؟ هل كان الامر مصادفة أم ماذا ؟ وللاجابة على هذا السؤال موضوعيا يتعين الرجوع الى أعمال المؤرخين . وعلماء السياسة والاجتماع الذين تناولوا هذا النظام وتطوراته بالتسجيل والتحليل . وهناك اتفاق بين الباحثين على أن الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية قد شهد تتحول مشكلات النظام الى أزمات ملحة ، وتفجرات متعاقبة ومتصاعدة . يكفى الرجوع بهذا الصدد الى شهادتين أولاهما .. للدكتور محمد حسين هيكل الذى أشار الى أن الثمانين شهرا الاخيرة من حياة هذا النظام

كانت «أشهر ثورة فكرية وقلق اجتماعي واضطرابات نفسية . قل أن رأت مصر مثلها في تاريخها القومي الحديث » . وثانيها .. للمعلق الامريكي ستيوارت السوب بعد زيارة قصيرة لمصر في نوفمبر ١٩٥١ . سجلها في صحيفته حين ذكر أن الشعب الفقير قد أخذ يستيقظ ويشعر بالغبن اللاحق به ولابد له أن يثور بالقوة ضد هذه الاوضاع في وقت قريب .

والشهادتان معا الى جانب شواهد الازمة الاجتماعية والسياسية علامات على أن النظام السابق كان قد فقد مقومات الاستقرار والاستمرار .. وازدادت عوامل الخلل الهيكلي فيه وبدون ذلك ماكانت لتنجح حركة الجيش أو أن تلقى في حينه تأييدا شعبيا لم يكن موضع خلاف بين المؤرخين والكتاب ولعل أهم عوامل تحلل النظام القديم أنه أصبح يعاني خلال هذه الفترة من ازمات ثلاث متبادلة التأثير ووثيقة الارتباط ببعضها البعض ، وهي الازمة الاجتماعية ، وأزمة المشاركة السياسية ، وأزمة الشرعية .

الازمة الاجتماعية

اخذ عدد السكان في مصر يتزايد بسرعة في الفترة موضع الدراسة . فبينما ازداد السكان خلال العشر سنوات الممتدة من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ بحوالي ٩ر٢ مليون نسمة ، فقد ازدادوا في الخمس سنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢ بمقدار ٥ر٢ مليون نسمة ، وحدث الجانب الاكبر من الزيادة في الطبقات الفقيرة التي استمر معدل المواليد فيها في الزيادة ، بينما انخفض معدل وفياتها . وكان ذلك أحد عوامل ازدياد حدة المشكلات الاجتماعية الاقتصادية سواء في الريف او المدينه الى جانب عدم عدالة نظام توزيع الملكية والدخل ويكفي أن نلقى نظرة على خريطة توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٤٩ حيث كان ١٠١ر شخص يملكون ٩٥ ر ٩٩٠ فدانا اى ان حوالي ٢٧ ر في المائة من الملاك كانوا يمتلكون ٥ر١٦ في المائة من اجمالي الارض المزروعة واستمر الاتجاه العام نحو تركز الملكية على مستوى كبار الملاك في الوقت الذى كانت فيه ملكية صغار الملاك آخذة في التفتيت وبينما كان متوسط دخل الاسرة المعدمة عام ١٩٥٠ وعددها حوالي ٣ر١ مليون أسرة حوالي ٢٦ جنيها سنويا كان متوسط دخل كبار ملاك الاراضي « أكثر من ٥٠ فدان » من تأجير أراضيهم فقط

حوالى ١٥ الف جنيه سنويا . يضاف اليها أكثر من نصف هذا المبلغ لمن كان يقوم منهم بزراعة ارضه لحسابه الخاص .

ونظرا للافقار المتزايد للعمال الزراعيين فى الريف ، وتحول بعض صغار الملاك الى معدمين الى جانب عوامل أخرى ـ حدثت هجرة داخلية واسعة من الريف الى المدن وعجزت الحكومات عن توفير مستوى مناسب من الخدمات فيها ، الى جانب انخفاض متوسط دخل العمال فى المدن ، فقد كان متوسط اجر العامل الصناعى فى يوليو ١٩٤٦ حوالى ١٢٥ قرشا وفى يناير ١٩٤٨ لم يكن يتجاوز ١٣٩ قرشا وفى يناير ١٩٥٠ بلغ ١٤٩ قرشا ، بينما كانت الاسعار قد ازدادت خلال نفس الفترة اكثر من مرتين ونصف . بسبب مضاربات التجار ومحتكرى الاسواق . ولم يقتصر الامر على العمال ، بل لقد تدهور مستوى معيشة بعض قطاعات الطبقات المتوسطة ، وخاصة البورجوازية الصغيرة ، من الموظفين وأصحاب الدخول المحدودة والثابتة ، وازدادت معاناتهم من جراء التضخم المتزايد بعد الحرب ، والتفاوت الطبقى الصارخ فى مناطق سكنية متقاربة للغاية ، وازداد بالتالى وعى هذه القوى الاجتماعية المتنامية بضرورة التغير الذى يزيد من عائدها الاقتصادى ويحل مشكلاتها الاجتماعية .

ازمة المشاركة

وكان من الضرورى بطبيعة الحال ان يفرض تضخم الهوة الاجتماعية بين قلة ازدادت ثراء وغالبية ازداد احساسها بالفقر قيدا خطيرا على مغزى بعض الحريات السياسية والقانونية التى نص عليها الدستور فامكن لمن كان يمتلك الارض ورأس المال ان يحصل بطرق مختلفة على أصوات كثير من الناخبين الفقراء ، وليس أدل على ذلك من ان نسبة كبار الملاك الزراعيين فى مجلس النواب ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ كانت حوالى ٤٣٫٥ فى المائة وكان متوسط مشاركتهم فى الوزارات التى تشكلت فى مصر منذ ابريل ١٩١٤ حتى يوليو ١٩٥٢ وعددها خمسون وزارة بنسبة ٥٨٫٣ فى المائة .

ومن هنا ايضا فقدت قطاعات من الشباب والمثقفين الاهتمام بالمشاركة النشطة فى الاحزاب بحكم احساسهم بعدم جدوى اللعبة السياسية ، وعدم احترام قواعدها من جانب السلطة التنفيذية . وعدم

تمكين الحزب المعبر عن ارادة الاغلبية من الحكم وترجمة هذه الارادة الى قرارات وسياسات . ففى كثير من فترات الحكم الملكى قامت السلطة التنفيذية بوقف العمل بالدستور واقالة الحكومات التى تمتعت بتأييد غالبية الشعب . حتى أن حزب الوفد لم يمارس الحكم بمفرده الا اقل من ثلاث سنوات ، وجرى تزوير الانتخابات فى مرات عديدة لمنعه من الحصول على غالبية مقاعد المجالس النيابية .

يضاف الى ذلك ما اتسم به دوران النخبة السياسية - بمعنى دخول عناصر جديدة اليها باستمرار - من ضعف شديد ، فقد استمر شخص واحد هو الملك فاروق ملكا لمصر منذ عام ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢. وعلى مستوى الاحزاب استمر معدل التصعيد الداخلى فى الاحزاب بالبطء ، واستمرت زعامات الاحزاب منذ منتصف الثلاثينيات أيضا حتى قيام الثورة دون تغير ملموس . وانحصرت عملية صنع القرارات والتأثير على السياسات داخل الاحزاب فى أيدى عدد قليل من الافراد . وعلى مستوى علاقة الاحزاب بالسلطة فقد تكرر تولى عدد صغير من الاشخاص لرئاسة الحكومة ، حتى انه خلال الفترة من ١٥ يناير ١٩٤٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تولى كل من محمود فهمى النقراشى ، وحسين سرى واحمد نجيب الهلالى رئاسة الحكومة مرتين ، ونتيجة لتلك الاوضاع ظهر تطوران هامان :

التطور الاول: هو تبلور جماعات شبابية داخل بعض الاحزاب القائمة مثل الوفد أو - الحزب الوطنى نظرا لعدم اقتناع الشباب الوطنى النشط بأن قيادات الاحزاب تمثل قواعدها بدقة وبوجود درجة عالية من التوافق بين هذه الاحزاب وفشلها فى التعبير عن مصالح الجماهير وتجميع هذه المصالح ، بقدر ما عبرت عن مصالح كبار ملاك الاراضى الزراعية والرأسمالية الناشئة وحدوث كثير من صراعاتها خارج البرلمان على كسب ود القصر أو رضاء السفارة البريطانية .

التطور الثانى: تمثل فى انخفاض نسبة المشاركة فى الانتخابات فبينما كانت هذه النسبة فى أول انتخابين برلمانيين بعد اعلان دستور ١٩٢٣ هى ٩٦ فى المائة وذلك فى مرحلة صعود الآمال الشعبية ازاء هذه المرحلة ، انخفضت فى آخر انتخابين اجريا فى العهد الملكى الى ٤٤.٥ فى المائة فى انتخابات ١٩٤٥ و ٦١ فى المائة فى انتخابات عام ١٩٥٠ أى أن أقل قليلا من نصف من لهم حق التصويت لم يمارسوا حقهم فى الانتخابات

الاولى وان حوالى خمسى الناخبين لم يصوتوا فى آخر انتخابات أجريت قبل الثورة .

أزمة الشرعية

ونتيجة لتفاقم الازمة الاجتماعية ، وازمة المشاركة السياسية ، وعدم توفر المؤسسات القادرة على استيعاب مطالب القوى الصاعدة فى المجتمع والتعامل مع مشكلاتها بكفاءة ، ازدادت شرعية النظام ضعفا لدى غالبية الجماهير ، خاصة وان نخبته الحاكمة فى عديد من مستوياتها - قد اقترنت فى اذهان غالبية المواطنين ، وخاصة من الشباب الوطنى بالفساد ، وقصور الادراك والتحالف مع مجموعة من كبار ملاك الارض واثرياء الحرب ، والانغماس فى حياة الترف والانفصال عن حياة غالبية الشعب ، والسماح للقوى الاجنبية بالتغلغل داخل البلاد وفرض شروطها وتحمل مسئولية تجميد التضية الوطنية بعد فشل كل محاولات تسويتها من خلال المفاوضات مع دولة الاحتلال ، واخيرا اقترنت صورة النظام بالهزيمة فى حرب فلسطين وقضية الاسلحة الفاسدة عام ١٩٤٨ ، ولذا فقد اندفع النظام تدريجيا نحو درجات متصاعدة من عدم الاستقرار .

ومع ضعف وتحلل الشرعية القانونية للنظام ازداد اللجوء الى العنف كوسيلة لتحقيق أهداف اطراف العملية السياسية ، على اختلاف مواقعهم وتعدد أغراضهم ومبررات سلوكهم كما راوها حينئذ . وقد تعددت المؤشرات على هذا التحلل وتمثلت فى الاضرابات العنيفة والمظاهرات ، وأعمال الاغتيالات يقابلها حملات القمع والاعتقالات وحركات التطهير ، وقد خلص الباحث دبكمجيان فى دراسة كمية له عن أحداث الفترة التالية لعام ١٩٤٧ ، الى أن مؤشرات تحلل الشرعية القائمة وتفتت وعلامات عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى قد أخذت فى التزايد والتصاعد عامة فى هذه الفترة وبلغ عددها عام ١٩٤٨ - ٢٧ حادثا وخلال الاشهر السبعة الاولى فقط من عام ١٩٥٢ حوالى ٢٠ حادثا .

ويمكن رصد بعض الاتجاهات ذات الدلالة فى هذا الصدد من أهمها :

١ - ازدياد نشاط بعض التنظيمات ذات الطبيعة العسكرية وشبه

العسكرية والتى كانت تتبع أحزابا وجماعات مختلفة مثل الجهاز السرى للاخوان المسلمين ، وفرق القمصان الزرقاء التابعة للوفد والقمصان الخضراء التابعة لحزب مصر الفتاة ، وازدياد الصدامات المسلحة بين هذه التنظيمات ، من ذلك مثلا ما حدث فى بور سعيد فى يوليو ١٩٤٦ من تراشق بالنيران بين التنظيم التابع للاخوان المسلمين وتنظيم الوفد . واستخدمت فيه القنابل اليدوية والرشاشات ،ولم يقتصر الامر على هذه الاحزاب بل قام القصر بتشكيل ما اسمى « الحرس الحديدى » ليس فقط من أجل حماية الملك ، ولكن ايضا للتخلص من بعض الشخصيات الوطنية المناوئة له ، وتلك جميعها مظاهر لشىء اعمق هو عدم احترام الشرعية القائمة .

٢ ـ بروز دور بعض حركات الرفض الاجتماعى والسياسى ، أو التى تدعو لادخال تغيير جوهرى على النظام الذى كان قائما ، الى جانب حدوث تطورات هامة فى أحزاب قائمة تتضمن التأكيد على البعد الاجتماعى بدرجة أكبر ومثال ذلك تحول حزب مصر الفتاة الى الحزب الاشتراكى ، وظهور تجمع جديد فى حزب الوفد تحت اسم الطليعة الوفدية .

٣ ـ ازدياد عدد الاضرابات العمالية والانتفاضات الفلاحية العنيفة ، ففى عام ١٩٥٠ وحده جرى تنظيم ٤٩ اضرابا عماليا ، وارتفع هذا العدد فى العام التالى الى ٢٠٠ اضراب فى المنشآت العامة والخاصة ، وقد تزامن مع ذلك انتفاضات الفلاحين فى بهوت وكفور نجم ، ولعل من أهم الاسباب التى ساعدت على تكرار حدوث الاضرابات التى نفذت بنجاح ارتفاع عدد النقابات بسرعة فبينما لم يكن عدد النقابات يتجاوز ٢١٠ نقابات عام ١٩٤٤ ، فقد بلغ بعد عامين ٤٨٨ نقابة ، ووصل عام ١٩٥٢ الى ٥٦٨ نقابة .

٤ ـ تكرار حدوث ظواهر العنف الفردى والجماعى ، ولعل اغتيال أحمد ماهر فى فبراير عام ١٩٤٥ وأمين عثمان فى يناير ١٩٤٦ ، وكل من سليم زكى ومحمود فهمى النقراشى فى ديسمبر ١٩٤٨ ، وحسن البنا فى فبراير ١٩٤٩ وتعرض مصطفى النحاس لمحاولات ثلاث لاغتياله خلال الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨ من بينها اثنتان فى شهرى أبريل ونوفمبر ١٩٤٨ تقدم نماذج لحالات العنف الفردى على

اختلاف مصادره خلال الفترة موضع الاهتمام ، ولعل حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ يعد أهم شواهد العنف الجماعى ، الا انه قد سبق ذلك استخدام العنف فى الانتفاضات الفلاحية ، وتحطيم بعض الملاهى فى شارع الهرم فى ١٥ يناير ١٩٥٢ - وانفجار دارين للسينما فى الاسكندرية فى ١٩ يناير ١٩٥٢ . وقد اعتبر كثير من المحللين أن حرائق يناير بغض النظر عن مسألة من الذى أشعلها كانت تأثيرا على تيارات السخط والتذمر التى ماج بها الجسد الاجتماعى والسياسى حينئذ .

النخبة والازمـــة

فى مواجهة موقف هذه هى خصائصه ، وتلك هى أزماته ، يجدر التساؤل عن الاساليب التى اتبعتها النخبة الحاكمة للتعامل معه ، وهل عجلت هذه الاساليب أم أجلت الانفجار الذى كان قد بات متوقعا ؟ ويمكن بهذا الخصوص رصد عدد من المؤشرات .

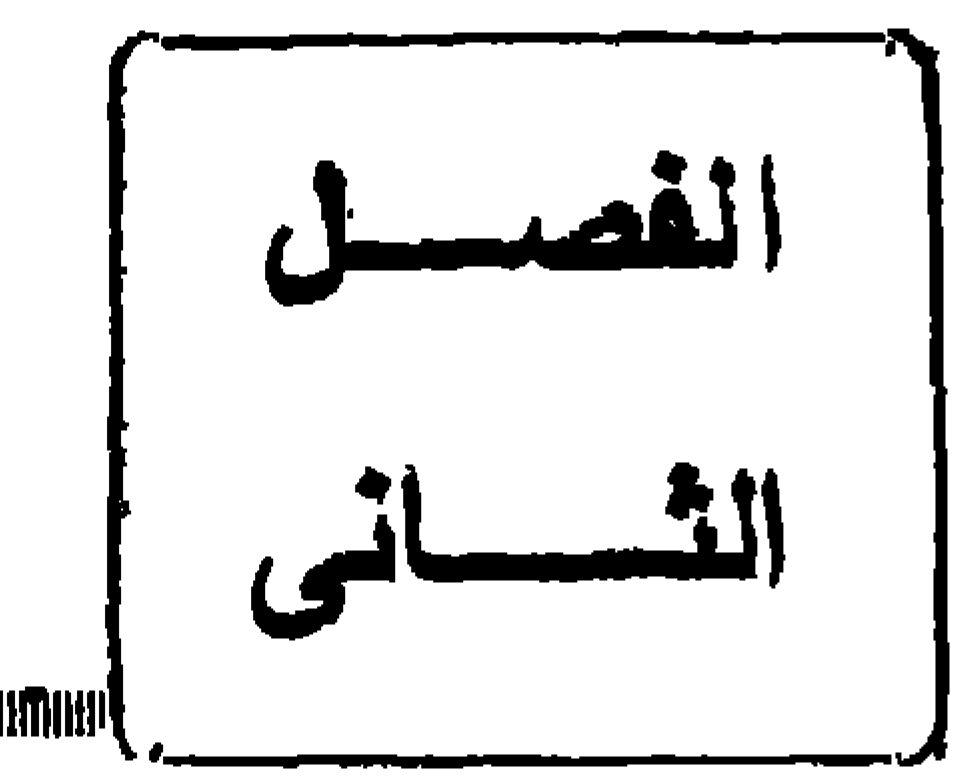
أولا : زيادة هائلة فى معدل التغير الوزارى . ففى الخمس سنوات من ١٥ يناير ١٩٤٥ حتى ١٢ يناير ١٩٥٠ تعاقبت سبع وزارات على السلطة أى أن متوسط عمر الوزارة كان حوالى ثمانية أشهر ونصف ، وفى فترة عامين ونصف امتدت من ١٢ يناير ١٩٥٠ ، حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تعاقبت ٥ وزارات على السلطة اى أن متوسط عمر الوزارة لم يتجاوز ٦ أشهر فقط مع ملاحظة أن أول عامين فى هذه الفترة قد شهدتا وزارة واحدة لحزب الوفد (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢) ، وخلال أقل من ستة أشهر تالية جرى تشكيل ٤ وزارات ، وبذا يكون متوسط عمر الوزارة الواحدة شهرا ونصف أى أن متوسط عمر الوزارات قد اتجه للانخفاض بسرعة ، وهذا يعد مظهرا لعدم الاستقرار من ناحية ، الا انه يعد أحد عوامل عدم الاستقرار من ناحية أخرى نظرا لانه يتضمن بالضرورة عدم استقرار السياسات المتبعة والتى كانت تتناقض من حزب الى حزب وتختلف من شخص الى آخر ، ويبدو ذلك بوضوح بالرجوع الى سجل رؤساء وزراء مصر خلال الفترة موضع المناقشة ، وهم ٦ شخصيات : تولى ثلاثة منهم الوزارة مرتين خلال هذه الفترة فقط ، واستمر بعضهم فى الحكم لايام أو أسابيع قليلة .

ثانيا : اقامة تنظيمات سياسية شكلية ترفع شعارات الاصلاح مثل « جبهة مصر » التى كونها على ماهر فى نوفمبر ١٩٤٥ ، وارتبط بذلك أيضا رفع حكومات الاقلية لشعارات التطهير ومحاربة الفساد لمحاولة ترك الانطباع لدى الرأى العام بوجود تغير ، الى جانب الرغبة فى هدم زعامة الوفد ، ولكن فاعلية هذه الوسيلة كانت محدودة للغاية ، لانه كان من الواضح انها قامت على ايجاد كباش فداء للنظام ككل ، وانها تمت على أسس جزئية وانتقائية ، لان الملك وبعض أفراد أسرته وحاشيته كانوا ضالعين فى الصفقات والعمولات ونشاط البورصة ، كما أن بعض شخصيات حاشية الملك الذين ارتبطوا فى أذهان الجماهير بالاثراء غير المشروع ، قد دخلوا هذه الحكومات التى رفعت شعارات التطهير ، ولعل اهم مثال على هذا دخول كريم ثابت الوزارة قبل الاخيرة فى العهد الملكى ، التى قام حسين سرى بتشكيلها فى ٢ يوليو ١٩٥٢ .

ثالثا : السعى للحيلولة دون التعبير عن التغيرات الاجتماعية والسياسية بوسائل شتى من بينها مصادرة الصحف المعارضة ، واحكام قبضة النخبة المالكة على أدوات الاعلام وشن حملات ضد قيادة الوفد والاحزاب الوطنية بل ومحاولة اغتيال بعضها بواسطة الحرس الحديدى الذى شكله القصر ، واطلاق البوليس للرصاص لفض الاضرابات والاعتصامات وتكرار استدعاء الجيش للمشاركة فى نفس المهمة كما حدث بالنسبة لاضراب عمال المحلة ، وعمال الشركة الأهلية للغزل ، والترسانة البحرية بالاسكندرية ، وان كان البوليس ذاته كجهاز قد عرف ظاهرة الاضراب وذلك حين أضرب رجال الشرطة فى القاهرة خلال شهر ابريل ١٩٤٨ .

رابعا : محاولة احتواء التوترات الاجتماعية والسياسية ، وذلك بأساليب مختلفة من بينها القاء مسئولية ظواهر السخط والتذمر على جهات خارجية ، أو اتهام التنظيمات المحلية التى تتولى قيادة عمليات الاحتجاج بالعمالة لقوى أجنبية ، ومحاولة ايجاد أساس دينى لشرعية الحكم القائم بالاعلان الذى ظهر فى ٥ مايو ١٩٥٢ عن انتساب الملك السابق « للاسرة النبوية الشريفة » وذلك بالاضافة الى عملية ضرب القوى المناوئة للنخبة الحاكمة ببعضها البعض ، ودفعها للصدام بدلا من تكوين جبهة متحدة ضد القصر والنظام القائم برمته .

وقد صادفت هذه المحاولات نجاحا جزئيا فى تأجيل انهيار النظام ، الا انها لم تستطع الحيلولة دون حدوث ذلك الانهيار خاصة وأن قيادة النظام قد أصيبت بنوع من « العمى السياسى والاجتماعى » فرغم ان المؤشرات كانت تزداد وضوحا كل يوم ، فان تحليل سلوك النخبة الحاكمة لا يشير الى أنها ادركت جديا حجم الخطر الذى كان يتهدد نظامها ، وحتى اذا كانت بعض عناصرها قد أدركت ما بدا واضحا لصحفى أجنبى أقام فى مصر لبضعة أيام مثل السوب ، فانها لم تستطع صنع سياسات قادرة على استيعاب التغيرات الجديدة بفاعلية مما صنع مناخا ملائما لنجاح الثورة ■



النظام السياسى فى عهد الثورة

[١] الاســـتقرار الســـياسى

الحديث عن الاستقرار السياسى مسألة هامة عند تناول تطور نظام سياسى ما ، ليس فقط لانها تحدد مدى الاستمرارية فى هذا النظام ، وقدرته على ملاءمة الظروف الجديدة داخليا وخارجيا ، وفعاليته فى استيعاب القوى السياسية ، بل أيضا هو أحد المؤشرات على قدرة النظام على التنمية الاقتصادية المتوافرة والمكثفة باعتبارها القضية الاولى لشعب من الشعوب الحديثة الاستقلال ومن بينها مصر .

ولعل المشكلة التى سوف تواجهنا هى تعريف وجهى العملة « الاستقرار السياسى » و « عدم الاستقرار السياسى » باعتبارهما الظاهرة موضع البحث . أن هذا التعريف يمكن أن يجنبنا غموض التعبيرين والتعريفات المتعددة التى دأب علماء السياسة على وضعها لكلا التعريفين . ولا شك أن التعبير الاول فى أوسع معانيه يشير الى درجة من الاستمرارية النسبية فى الظروف وأنماط التفاعل المتواترة داخل النظام ، مع قابلية للتغيير غير المفاجىء الذى يكون موضع الاتفاق العام من العدد الاكبر من السكان . التعبير الثانى يشير الى درجة من قابلية النظام السياسى للتغيير من قبل أفعال تتم خارج الشرعية حيث يمكن ذكر أمثلة من أنماط العنف المختلفة وأشكال التحرك الثورى التى تعبر عن رفض النظام . ولكن التعريف يظل ضيقا ويمكن أن يتسع ليشمل أيضا مدى قدرة أجهزة النظام على التماسك الذاتى بحيث يدخل فيها درجة الاستقرار الحكومى وقدرة التنظيمات السياسية أو التنظيم السياسى الواحد على العمل بفعالية وأيضا مدى التماسك الداخلى فيها وحجم التفتت وأشكاله الظاهرة وغير الظاهرة داخلها .

المشكلة الثانية التى سوف نتعرض لها ان كلا التعبيرين يتعرضان لاحكام « أخلاقية » بحيث يبدو أن الاستقرار السياسى يعبر عن

« فضيلة » في النظام السياسي ، وأن عدم الاستقرار يشير الى « خطيئة » غير مرغوب فيها في النظام . والحقيقة أن كلا الظاهرتين لا يمكن الحكم لهما أو عليهما الا بارتباطهما بالظروف المتعلقة بالدولة في مرحلة تاريخية معينة . فلا يمكن للاستقرار السياسي أن يكون « فضيلة » في ظل نظام متخلف تتحكم فيه قيم القبلية والرجعية والتخلف . فالنظام السياسي اليمني تحت حكم الامامة خير تعبير عن ذلك . هنا فان عدم الاستقرار قد يكون « فضيلة » لأنه يعني نمو عناصر الرفض وتفكك النظام السياسي الذي قد يبشر بتغيير في النظام السياسي كله . معنى ذلك أن الاستقرار من عدمه ليس تعبيرا مجردا يسهل الحكم عليه ، فهو يختلف اختلافا بينا حين تسود مؤسسات سياسية واجتماعية ، وتكون هناك قيم سياسية واجتماعية موضع الرضاء العام كما في الدول المتقدمة رأسمالية كانت أو اشتراكية ، عنها في الدول المتخلفة حين تكون تعبيرا عن ركود الحراك الاجتماعي وتخلف البيئة السياسية .

ولكن الذي قد لا يكون هناك خلاف عليه بين الباحثين أن الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث ، تحتاج في مرحلة انتقالها الى الأخذ بالتحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الى درجة مناسبة من الاستقرار السياسي توفر الأرضية الملائمة لعملية التطور ، وتبعدها عن السياسات قصيرة النفس التي تتغير خلال فترات زمنية متقاربة . وحتى الذين يحتجون بالمثال الصيني كتعبير عن استخدام عدم الاستقرار السياسي من خلال عمليات الثورة الثقافية المتكرر وعمليات التطهير المتعددة التي حدثت في نخبة النظام الحاكم من أجل التجديد السياسي والقضاء على الأفكار والتقاليد القديمة ، يقعون في خطأ مخيف . فالنظام الصيني ورغم تعرضه لأكثر من فترة من عدم الاستقرار في سنوات ١٩٦٦ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، فان ذلك لا يلغي وجود قوة استمرارية ضخمة ومؤثرة وهي الحزب الشيوعي الصيني وزعامة تاريخية وأسطورية هي زعامة ماو ، وكلاهما كفل درجة من « التوجه » العام للمجتمع نحو التحديث والتنمية وأيضا الاستقرار .

وبالنظر الى نظام ٢٣ يوليو ، فاننا نجده في الوهلة الأولى قد يبدو تعبيرا عن درجة كبيرة من الاستمرارية والثبات ، فالقيادة فيه استقرت لرئيسين فقط للجمهورية هما جمال عبد الناصر وأنور

السادات ذلك اذا استبعدنا السنوات الثلاث الاولى من عمر الثورة من جانب آخر فإن الشرعية التى أعلنها الزعيمان هى شرعية ثورة يوليو وأهدافها الستة والتطويرات التى لحقت عليها خلال الحقبة التالية سواء تحت قيادة عبد الناصر أو حكم السادات . بمعنى آخر أن الاستناد الى الثورة وشجب ما عداها ظل هو الشرعية التى استند اليها الزعيمان بغض النظر عن تفسير كل منهما لها .

ولكن اذا تخينا هذه النظرة المباشرة جانبا ، فسوف نجد علامات عديدة تشير الى وجود درجة من عدم الاستقرار السياسى . اذا ما تتبعنا – بالتحليل الكمى – التغيرات فى السلطات الرئيسية فى الدولة ، ومظاهر عدم قدرة النظام على استيعاب القوى السياسية .

بالنظر للسلطة التنفيذية سوف نجد انه يمكن التمييز بين أربع مراحل :

الاولى : من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٧ ابريل ١٩٥٤ وشهدت ٦ تغيرات وزارية وهى ما يعنى أن متوسط عمر الوزارة الواحدة لم يزد عن ثلاثة شهور .

الثانية : وهى التى استمرت حتى ٢٤ مارس ١٩٦٤ وهى التى تولى فيها عبد الناصر الوزارة واجرى خلالها خمسة تعديلات وزارية فى أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ومعنى ذلك حدوث تعديل وزارى كل عامين تقريبا .

الثالثة : واستمرت حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وشهدت خمس وزارات ، أولاها برئاسة على صبرى من مارس ١٩٦٤ حتى ٢٩ يونيو ١٩٦٥ ثم وزارة زكريا محيى الدين واستمرت حتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ ثم وزارة صدقى سليمان حتى ١٩ يونيو ١٩٦٧ ثم عاد عبد الناصر وترأس الوزارة مرة أخرى حتى ١٠ مارس ١٩٦٨ ، حيث شكل وزارته الاخيرة التى استمرت حتى وفاته . ويعنى ذلك أن متوسط عمر الوزارة خلال الستة أعوام الاخيرة من الحقبة الناصرية وصلت الى ١٤ شهرا تقريبا .

الرابعة شهدت ثلاث وزارات برئاسة د. محمود فوزى خلال الفترة ما بين ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ حتى ١٧ يناير ١٩٧٢ ، تلاها وزارة برئاسة د . عزيز صدقى استمرت حتى ٢٧ مارس ١٩٧٣ حيث تولى

الرئيس السادات الوزارة بنفسه مرتين خلال الفترة التي امتدت حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤ حيث تولاها د . عبد العزيز حجازي حتى ٢٩ أبريل ١٩٧٥ حيث تولاها ممدوح سالم حتى الآن وشكل خلال هذه الفترة وزارتين . وبذلك فان المرحلة الرابعة من عمر الثورة عرفت ٩ وزارات كان متوسط عمر الواحدة منها تسعة شهور تقريبا .

نخلص من ذلك أن عدد الوزارات التي عرفها نظام يوليو تبلغ ٢٥ وزارة بمتوسط وزارة كل عام تقريبا ، وتواتر على هذه الوزارات عشرة رؤساء هم : علي ماهر ، محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، علي صبري ، زكريا محيي الدين ، صدقي سليمان ، محمود فوزي ، عزيز صدقي ، عبد العزيز حجازي ، ممدوح سالم .

بالنسبة للسلطة التشريعية :

شهدت المرحلة الثانية اعلانات دستورية بدأ أولها بالاعلان الدستوري في ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، وتلاه الدستور المؤقت الذي ينظم فترة الانتقال واعلن في ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، ويتألف من ١١ مادة ، ستة منها مبادىء عامة وخمسة عن تنظيم الدولة : مادة تطلق يد قائد الثورة في أتخاذ ما يراه لحمايتها مع تعيين الوزراء وعزلهم ، ومادتان تخولان مجلس الوزراء تولي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، والمادة الرابعة تقيم من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مؤتمرا عاما ينظر في السياسة العامة للدولة والمادة الخامسة تقرر أن القضاء مستقل لا سلطان عليه بغير القانون . وكان معنى ذلك ادماج السلطتين التنفيذية والتشريعية معا ، وبالغاء السلطة التشريعية كلية كان يعني أن استقلال القضاء لا وجود له .

تلى الاعلان الدستوري في ١٩٥٣ الدستور الدائم الذي صدر في ١٦ يناير ١٩٥٦ الذي أعلن من مصر جمهورية رئاسية ينتخب فيها رئيس الدولة بالاستفتاء ويتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة . ونص على انتخاب مجلس للأمة ، ولكن رقابته على الوزارة فردية ولرئيس الجمهورية حق حله ، وحق الترشيح له مقصور على الاتحاد القومي الذي يتم تكوينه بقرار من رئيس الجمهورية ، وبذلك تم استيعاب السلطة

التنفيذية والتشريعية وأصبحت سلطة رئاســة الجمهورية أقوى السلطة فى الدولة بعد انتهاء مجلس قيادة الثورة .

وقد ظلت سمة هيمنة رئاسة الجمهورية هى الصفة الملازمة لكافة الإعلانات الدستورية التالية : فقد ألغى الدستور الدائم باصدار دستور الوحدة المؤقت فى مارس ١٩٥٨ الذى تولى فيه رئيس الجمهورية أيضـا السلطة التنفيذية ، وكون مجلس الامة باختيار رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس فى كل من مصر وسوريا ، وبعد الانفصال صدر بيان دستورى فى سبتمبر ١٩٦٢ وصدر بقرار من رئيس الجمهورية بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ، وظل هذا البيان قائما حتى أعلن الدستور المؤقت فى ١٩٦٤ الذى دعم أيضا سلطات رئيس الجمهورية ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية عندما اعطى الرئيس حق حل البرلمان وما نص عليه من سيطرة الاتحاد الاشتراكى واعتباره السلطة الممثلة للشعب ، وأجازة الدستور للبرلمان حق تفويض الرئيس حق أصدار القوانين واستخدام ذلك فى عام ١٩٦٧ عشية الحرب واستمر يمارس عدة سنوات . وفى عام ١٩٦٩ صدر اعلان دستورى باضافة حكم جديد الى المادة ١٤ من الدستور المؤقت واخيرا جاء الدستور الدائم فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ الذى يدمج أيضا بين السلطات مع قدر من الاختلاف يتعلق بتصوير الدستور لرئيس الجمهورية باعتباره حكما بين السلطات ومتوليا للسلطة التنفيذية ، ولا يعطى له حق حل المجلس التشريعى بشكل مطلق فيشترط لذلك وقف جلسات المجلس ثم طرح الامر على استفتاء شعبى .

إن ذلك يشير الى وجود تغيير أو تعديل دستورى كل ثلاثة أعوام من عمر الثورة ، وأن هذه الاعلانات الدستورية الستة الاساسية فيها تدعيم سلطة رئاسة الجمهورية باعتبارها سلطة خاصة ذات سمات متميزة تفترق عن السلطة التنفيذية وتعلوها ، ولعلها السلطة الوحيدة التى تميزت بالاستقرار النسبى طوال سنى حكم الثورة .

فيما يتعلق بالبرلمان شهدت الثورة ستة برلمانات جاء اولها فى يوليو ١٩٥٧ ، ولكن بعد الوحدة المصرية السورية تكون مجلس الامة مؤقت تم اختياره من أعضاء مجلس الامة فى البلدين ، ولم يستمر عمله سوى ١١ شهرا حيث انتخب مجلس للامة فى عام ١٩٦٠ استمر حتى الانفصال وانتخب المجلس الرابع فى مارس ١٩٦٤ حيث ظل

حتى نوفمبر ١٩٦٨ . وانتخب مجلس خامس للامة تم حله وانتخب « مجلس الشعب » هذه المرة في عام ١٩٧١ بعد أحداث ١٥ مايو وهو المجلس الوحيد في عمر الثورة الذى اكمل مدته الدستورية حتى ١٩٧٦ حيث انتخب البرلمان الحالي . نخلص من ذلك الى وجود ست هيئات تشريعية في عهد الثورة يبلغ متوسط عمر كل منها أربع سنوات ولم يكتمل لاى منها فترته الدستورية سوى للبرلمان السادس ، وشهدت البلاد فترات كثيرة لم توجد فيها سلطة تشريعية منتخبة فى البلاد أو تملك سلطة اصدار القوانين حين قامت بتفويض حقها الدستورى لرئيس الجمهورية .

الحياة الحزبية والتنظيم الشعبي :

لم تستقر الثورة على صيغة واحدة للعمل السياسي والشعبي ، فبعد قيام الثورة وفي عام ١٩٥٣ شكلت « هيئة التحرير » كتنظيم سياسي للثورة ، واعلن عن ذلك وسط سلسلة من الاجراءات التى الغت دستور ١٩٢٣ والغت الاحزاب القائمة ، وجاء بيان الهيئة الجديدة مصرحا بانها ليست حزبا ولا جمعية ولا ناديا . بل هي مصر كلها منظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب ، وأيا كان المصري ، وأيا كانت نزعاته وميوله ، فهو واحد فى هذه الهيئة سبيلا للعمل والخدمة والانتاج .

مع أعلان دستور ١٩٥٦ نص فيه على انشاء الاتحاد القومى الذى يشكله المواطنون ليعمل على تحقيق اهداف الثورة وأعطى سلطة الترشيح لمجلس الامة واعطى من الصلاحيات ما يجعله نمطا من مؤسسات السلطة الدستورية . بعد الانفصال تم حل الاتحاد القومي وأتى الاتحاد الاشتراكي العربي ليعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة ، وكان التنظيم الجديد تعبيرا عن الاجراءات الثورية الاجتماعية التى تمت والتى ضربت فى الاساس المصالح الاقتصادية لفئات من المواطنين . ونص دستور ١٩٦٤ على ان الاتحاد سلطة تمثل التحالف وجاء البيان الدستورى لسنة ١٩٦٩ يشترط صراحة عضوية الأتحاد الاشتراكي كشرط صلاحية وشرط استمرار لعضوية مجلس الامة . اما من جهة بنائه الداخلي فتم اولا بالانتخاب على اساس مستويات تتصاعد من الوحدات الاساسية حتى القمة ، ثم اعيد تنظيمه عام ١٩٦٥ بطريق التعيين ، ثم عاد تنظيمه الى مبدأ

الانتخاب من جدد في عام ١٩٦٨ . ثم أعيدت انتخابات في ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٦ ظهرت فكرة المنابر السياسية والتنظيمات السياسية الثلاثة « يمين ويسار ووسط » ودخلت انتخابات مجلس الشعب في نفس العام حيث صارت أحزابا . وأخيرا أقر مجلس الشعب في العام ١٩٧٧ قانونا للاحزاب يقضي بوجود مرحلتين للعمل الحزبي : الاولى خلال الفصل التشريعي الحالي حيث توجد حزبية قصيرة بشرط توافر ٢٠ عضوا في مجلس الشعب لانشاء أى حزب سياسي ، ثم المرحلة الثانية والتي يصير فيها لكل جماعة سياسية الحق في تشكيل حزب .

يتضح اذن أن الحياة السياسية والحزبية في مصر شهدت ما يقرب من ثماني مراحل تاريخية اختلفت فيها اشكال وأنماط التعبير السياسي المختلفة . ولم تكن المشكلة في تعدد هذه المراحل التاريخية فقط ، ولكن ايضا تعددت النظريات الايديولوجية والشعارات المعبرة عنها وراءها . فمنذ بداية الثورة ظلت مبادئها الستة الشهيرة هي الوثيقة الاساسية للثورة ، ولكن مع بداية الستينات أصبح الميثاق الوطني « ١٩٦٢ » هو الوثيقة الاساسية للثورة ، تلاها برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٨ ثم برنامج العمل الوطني في عام ١٩٧٢ ، وورقة اكتوبر ١٩٧٤ أى انه كان للثورة خلال ربع قرن خمس وثائق فكرية وايديولوجية .

واذا تجاوزنا الحديث عن السلطات والتنظيمات التى درا سة مؤشرات عدم الاستقرار ومحاولات الخروج عن الاطار القانوني للتعبير عن الرأى نجد انه لم يمض وقت طويل على قيام الثورة حتى واجهت هذه المظاهر ففي ١٢ أغسطس ١٩٥٢ تظاهر عمال النسيج مما أدى الى القبض على ٥٢٧ عاملا وجرى تنفيذ حكم الاعدام في عدد من قادة هذه المظاهرات بعد ستة ايام من قيامها . وفي شهر اكتوبر من نفس العام استخدم بعض ملاك الاراضي في الصعيد أدوات العنف المسلح لمنع تطبيق قانون الاصلاح الزراعي عليهم وجرى تقديمهم للمحاكمة . وفي ١٥ يناير ١٩٥٤ حلت جماعة الاخوان المسلمين واعقب ذلك مظاهرات في الجامعة واشتباكات مع قوات الأمن مما أدى الى اغلاق الجامعات في مارس ١٩٥٤ . وبعد محاولة فاشلة لاغتيال عبد الناصر في ذات العام تم اعتقال ... من الاخوان المسلمين وتقديمهم للمحاكمة .

أما فترة العشرة أعوام من اوائل ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ فاتسمت باختفاء أشكال العنف المختلفة ، وبدا أن النظام نجح فى احتواء أو عزل القوي والاتجاهات المعارضة له خاصة بعد اعتقال العناصر النشطة من الإخوان المسلمين والشيوعيين والوفديين في سنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ حتى حلت الاحزاب الشيوعية نفسها عام ١٩٦٥ وفي عام ١٩٦٥ بدأت علامات الخروج على الشرعية مرة اخرى فحدثت محاولة الإخوان المسلمين للقيام بقلب نظام الحكم ، وفى يناير ١٩٦٦ اكتشفت محاولة حسين توفيق لاغتيال عبد الناصر ، وفى الشهر التالى اكتشفت محاولة لانشاء الحزب الشيوعى العربى .

بعد هزيمة ١٩٦٧ حدث تطوران سياسيان : **أولهما** من داخل السلطة ذاتها حين حاولت عناصر عسكرية مرتبطة بالمشير عبد الحكيم عامر تغيير نظام الحكم فى اغسطس ١٩٦٧ ، وفى عام ١٩٧١ حاول عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بالاشتراك مع علي صبري ومحمد فوزي القائد العام للقوات المسلحة فرض إراء على رئيس الجمهورية انتهت بخروج هذه الجماعة من السلطة ومحاكمتها .

وثانيهما ، تواتر ظاهرة المظاهرات والاضرابات الطلابية والعمالية بدأت فى فبراير ١٩٦٨ ثم نوفمبر ١٩٦٨ وتكررت فى أعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ .

ان تحليل هذه المظاهر المختلفة يشير الي ان فترة الاستقرار الاساسية فى النظام كانت بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٦٥ وهى الفترة التى شهدت اعظم انجازات النظام السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جانب آخر فان الاستقرار الرئيسي فى النظام كان فى سلطة رئاسة الجمهورية ولم يمتد ذلك ليشمل باقى سلطات الدولة ، وامتد ليشمل علاقته مع الجماعات السياسة الاخرى حتى ان الاحكام العرفية التي تخول الحكومة سلطات استثنائية فى التشريع والقضاء ظلت هي السمة الملازمة لنظام الثورة .

فمن المعروف أن ثورة يوليو قامت والاحكام العرفية مفروضة منذ حريق القاهرة فى يناير السابق لها ، واستمر الحكم العرفي حتى استفتى على دستور ١٩٥٦ فى شهر يونيو ثم فرضت الاحكام مرة اخرى فى اكتوبر من نفس العام نتيجة العدوان الثلاثي واستمرت

حتى صدور الدستور المؤقت فى عام ١٩٦٤ فرفعت ولكن حل محلها قانون تدابير أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى يمنح رئيس الجمهورية فى الظروف العادية سلطات استثنائية واخيرا فرضت الاحكام العرفية مع حرب يونيو ١٩٦٧ . وخلال فترة الثورة عرفت اشكال من المحاكمات الاستثنائية ذات الطبيعة الخاصة مثل محكمة الثورة ومحكمة الشعب غير المحاكمات التى خضعت للقانون العسكرى .

واذا كان لنا ان نقيم هذه المظاهر المختلفة ، فانه يكفى مقارنتها بمرحلة ما قبل الثورة . فنجد أنه خلال الفترة من١٩٢٢ حتى ١٩٥٢ عرفت مصر ٤١ وزارة بمتوسط يبلغ وزارة كل تسعة شهور تقريبا وهو معدل اقل مما هو بعد ثورة يوليو ، تناوب عليها ١٧ رئيسا للوزارة وعرفت عشرة برلمانات لم يكتمل أيا منها سوى برلمان ١٩٤٥ - ١٩٤٩ ، وشهدت دستورين دائمين فى عامى ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ وتوقف العمل بالدستور خلال فترات طويلة وعرفت المرحلة عديدا من الانتفاضات الشعبية ومظاهر العنف المسلح والاغتيال السياسى مما يجعلنا نقر أن درجة الاستقرار السياسى كانت فى ما بعد الثورة أعلى بكثير منها قبلها . يبقى فى النهاية ان نحدد الاسباب التى كانت وراء هذه الدرجة من عدم الاستقرار السياسى بعد الثورة ويمكن أن نوردها على الوجه التالى :

١ - من المؤكد أن التحدى الخارجى كان أحد الدوافع وراء التحركات والتغيرات الكثيرة فى القيادة المصرية فقد كان على الثورة ان تواجه مشاكل عديدة منها جلاء الانجليز ومشكلة السودان ثم ظروف التحدى مع اسرائيل عبر ثلاث حروب ثم تحدى الوحدة العربية الذى قاد الى عدة محاولات وحدوية فى اعوام ١٩٥٨ مع سوريا ، ١٩٦٣ مع سوريا والعراق ، ١٩٧١ مع ليبيا وسوريا كل ذلك له آثاره المباشرة وغير المباشرة على الوضع الداخلى فى مصر .

٢ - ان طبيعة العملية الثورية ذاتها كانت تعنى تصفية النظام القديم ، وتصفية المعارضة ومحاولة احتوائها وهو ما استلزم تغييرات كثيرة فى طبيعة النظام ، ، خاصة وأن العنف الايديولوجى للقائمين على الثورة جعل مصدر تركهم هو ارض الواقع ذاته أو ما كان فى احيان كثيرة يطلق عليه «التجربة والخطأ »

٣ ـ أن اتفاق أعضاء مجلس قيادة الثورة على هدفى الاستقلال والتحديث فى مصر لم يكن يعنى نفيا لوجودتفاوت ضخم بين اعضاء المجلس فى الرؤية الفكرية التى تعددت أشكالها من الاخوان المسلمين حتى الشيوعيين مما جعل هناك حالات متتالية من التصفية المستمرة لاعضاء المجلس على التوالى فضلا عن الخلافات الناشئة فيما بينهم لأغراض شخصية وزعامية .

٤ ـ أن الثورة شهدت قدرا ضخما من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، ونقلت المجتمع مرحلة الاقطاع والرأسمالية التقليدية الى مرحلة سيطرة الدولة على أدوات الانتاج واتباع بعض سمات الاشتراكية واعطاء اثقال نسبة للطبقات الشعبية ولا شك أن ذلك أدى الى وجود حاجة ملحة للتغيير المستمر .

٥ ـ أن ضعف اجهزة النظام السياسية وارتباطها بجهاز الدولة ؛ جعلها غير قادرة على استيعاب القوى السياسية الاخرى :

عدد ونسب المقيدين بالجداول الانتخابية ونسبة السيدات للرجال من ١٩٥٦ حتى ١٩٧٢ (١).

السنة	رجال	سيدات	النسبة المئوية للسيدات بالنسبة للرجال	اجمالى
١٩٥٦	٥ر٦٣٥٠٥٢	٦٢٤٥٥	١	٥ر٦١٧٤٦٧
٥٧	٥ر٩٥١٧٨٩	٦٧٤٣٩	١	٩ر١٠١٦٠
٥٨	٥ر٨٦٩٨٤٨	٣٥٥٤١٥	٦	٩ر٢٢٠٣٤٣
٥٩	٥ر٧٤٥٥٦٦	٣٦٠٨٣١	٦	٦١٠٦٣٩٧
٦٠	٥ر٨٠٨١١٩	٣٥٥٦٣١	٦	٦١٦٣٧٥٠
٦١	٦ر٣١٤٥٠٧	٣٨٨٤٢٥	٦	٦٧٠٢٩٣٢
٦٢	٧ر٩١٣١٣٤	٤٨٥٥٣١	٦	٨٣٧٨٦٦٥
٦٣	٦ر٢٠١٩٧٥	٠٥٨٣١٩	٨	٦٢٥٤١٨١
٦٤	٧ر٧٥٢٤٦٢	٦٦٠٣٧٤	٨	٨٤١١٧٣٦
٦٥	٦ر٣٥٨٨٨٩	٦٦٦٦٧٥	١٠	٧٠٥٥٥٦٤
٦٦	٦ر٥٩٦٥٣٢	٧٦٦٩٨٠	١٠	٧٣٢٣٥١٢
٦٧	٦ر٤٢٥٩٣٨	٧٩٦٧٣٧	١١	٧٢١٨٦٧٤
٦٨	٦ر٦٢٧٧٧٤	٨٦٦٧٠٤	١١	٧٤٥٠٤٦٨
٦٩	٦ر٦٥٣٢٠٨	٨٥٣٩٥٩	١١	٧٤٠٦١٦١
٧٠	٦ر٨٥٨٥٨٤	٨١١٧٦٦	١١	٧١٧٠٣٥٥
٧١	٧ر١٧٢٧٨٥	٩٠٧٣٨٧	١١	٨٠٧٩١١٧
٧٢	٧ر٣٣٠٠٢١	٩٥٦١٩٥	١٢	٨٢٨٦١٢٤

(١) المصدر : The National Review of Social Sciences, "Special Issue on Women". Issued by the Centre for Social & Criminological Research (Egypt) Vol. 12, no. 2&3 (September 1975) P.3 .

السنة	المدارس الابتدائية		المدارس الثانوية		الجامعات	
	عدد الفتيات	%	عدد الفتيات	%	عدد الفتيات	%
١٩٢٠	٢١٧٤٧	٢٤ر٥	٢٨	٨٥ر	—	—
١٩٣٠	١٠٩٧١٥	٢٩	٩٢٨	٥ر٨٧	١٦	١ر٤
١٩٤٠	٢٧٧٤١٠	٣٥	٢٥٠٣	١١ر٦	٤٣١	٤ر٥
١٩٥٠	٣٦٨٨٠١	٣٨	١٤٥٢١	١٢ر٢٦	١٨٢٤	٩ر٥
١٩٦٠	٩٩٧٢٦٦	٣٨	٢٨٧٤٤	٢١ر٠٠	١٢٤٤٤	١٥ر١٥
١٩٧٠	١٤٢٢٢٦٢	٣٨	٩٥٠٧٦	٣٢ر٠٠	٦٠٩٢٣	٢١ر٢٤

المصدر : نفس المصدر السابق ص [illegible]

[٢] المشـــاركة السيـاسـيـة

بين التنظيمات الجماهيرية .. والمجالس النيابية

يقصد بالمشاركة السياسية تلك الأنشطة الاختيارية « أو التطوعية » التى يسهم أفراد المجتمع عن طريقها فى اختيار حكامهم ، وفى صنع السياسة العامة ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . أما الاحجام عن هذه الانشطة أو عدم الاهتمام بها ، فانه يشير الى نوع من السلبية أو اللامبالاة . والاشكال التقليدية لهذه الانشطة تشمل التصويت والمناقشات وتجميع الانصار وحضور الاجتماعات العامة ودفع الاشتراكات المالية والاتصال بالنواب والممثلين البرلمانيين أما الاشكال الاكثر نشاطا للمشاركة فتشمل الانضمام الى الاحزاب ، والمساهمة فى الدعاية الانتخابية ، والسعى الى الاضطلاع بالمهام الحزبية والعامة .. الخ .

بهذا المعنى يعتبر حق المشاركة عنصرا أساسيا فى الحكم الديمقراطى طبقا للمفاهيم الغربية ، ولا ينفصل عن السمات العامة الاخرى للديمقراطية مثل قاعدة الاغلبية ، والقابلية للمساءلة ، والسيادة الشعبية ، والمساواة ... الخ ، وفى كل الحالات تتميز الديمقراطية الحديثة باتساع مفهوم المشاركة لضم كل مواطن ، ولا يقتصر على فئات او طبقات محددة . وبهذا المعنى أيضا لا ترتبط المشاركة بالنظم الديمقراطية التقليدية ، بل ترتبط أيضا بنظم الحزب الواحد أو التنظيم السياسى الواحد ، عن طريق التصويت والتنظيمات الجماهيرية كمنظمات الشباب والنقابات العمالية ، والمجالس الشعبية ، والتعاونيات والجمعيات الثقافية .. الخ .

ولكن تضمين مثل هذه الانشطة الاخيرة فى المشاركة محل تساؤل .. فالكثير منها غير تطوعى ، كما أن بعضها قد لا يؤدى الى تمكين الجماهير من احداث تأثيرها على السياسة العامة ،

وعلى اختيار الحكام بقدر ما يكون اداة لخدمة النظام وتكريس شعبيته ، ولاستيعاب طاقات الجماهير في بناء الدولة .

بناء على ذلك ، فان الحديث عن المشاركة السياسية في ظل ثورة يوليو يدور في الواقع حول الاجابة عن تساؤل محدد : الى اى مدى أسهم المواطنون في مصر على مدى ربع قرن في اختيار حكامهم وممثليهم ، وفي تشكيل السياسات العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل بالنسبة للاوضاع في مصر يمكن أن تأخذ أبعادا متعددة ، ولكن الاهمية الخاصة للتنظيمات الجماهيرية والمجالس النيابية في تاريخ الثورة يجعل منهما بالذات نموذجين هامين لدراسة المشاركة السياسية فيمصر الثورة .

التنظيمات الجماهيرية :

اذا كان الاتحاد الاشتراكي العربي هو آخر وأهم التنظيمات السياسية الجماهيرية التي ظهرت في ظل الثورة ، فقد سبقه هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي . أما هيئة التحرير فقد ظهرت كتنظيم أساسي يستوعب نشاط الجماهير ، وكبديل للاحزاب القديمة التي حلتها الثورة . وكانت بمثابة أول تعبير تنظيمي عن خروج الثورة من نطاق العمل في الجيش الى العمل الجماهيري الواسع . ومع أن هيئة التحرير تكونت تحت شعارات « الاتحاد والنظام والعمل » و « كلنا أعضاء في هيئة التحرير » وفي ظل برنامج وطني عام ، الا أن الاجراءات السياسية التي وجهت للاحزاب واعمال قوانين الطوارىء أدى الى احجام قطاعات من الجماهير عن النشاط السياسي .

وفي خلال الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ كونت ثورة يوليو الاتحاد القومي أيضا تحت شعار « كل المواطنين أعضاء في الاتحاد القومي » وكان النقد الرئيسي الذي وجه للاتحاد القومي هو « بان عناصر من الاقطاعيين وكبار الراسماليين تسللت الى الاتحاد القومي وشلت فاعليته » .

وجاء الاتحاد الاشتراكي في ظل وجود وثيقة فكرية وهي الميثاق ، وفي ظل وجود تحديد واضح للقوى المشاركة في الاتحاد الاشتراكي بأنها « العمال والفلاحين والمثقفون والجنود والراسمالية الوطنية »

واستبعد الميثاق كبار ملاك الاراضي وكبار الرأسماليين والعناصر المعادية للثورة من حق المشاركة في الحياة السياسية .

من الناحية العددية ، تبدو صورة المشاركة من خلال الاتحاد الاشتراكي كبيرة للغاية ، فالاتحاد ضم عدداً هائلاً من المواطنين وصل الى نحو سدس او سبع الشعب المصرى ، ونسبة ٢ الى ٣ من قواه العاملة . وطبقاً لاحصاءات يوليو ١٩٦٤ كان عدد الاعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكى ٤ر٨٧١ر٩٥٢ عضواً وفى عام ١٩٧١ قدر هؤلاء الاعضاء بـ ٤ر٦٦ر٩٢٤ . كذلك فان آخر انتخابات للاتحاد الاشتراكى « عام ١٩٧١ » تميزت بدخول اقسام واسعة من الشباب من الجنسين الذين تراوحت أعمارهم بين ١٨ و ٢١ سنة ؛ وكان عدد الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات ٣ر٠٥٤ر٣٤٩ من بين ٤ر٦٦٠ر٩٢٤ هم الاعضاء العاملون فى الاتحاد الاشتراكى .

وفى انتخابات عام ١٩٧١ بلغ عدد مرشحى الاتحاد الاشتراكى ١٦٠ الف مرشح فى ٥٧٢٠ وحدة أساسية وأجريت الانتخابات فى ٥٢٩٨ وحدة ، وأعلن نجاح المرشحين بالتزكية فى باقى الوحدات. أما فى انتخابات عام ١٩٦٨ فقد كان عدد المرشحين حوالى ١٨٠ ألف مرشح فى ٧٥٨٠ وحدة أساسية . ونجح فى لجان الوحدات الاساسية عام ١٩٧١ ـ ٥٨ر٦٤٨ عضواً منهم ٣٨ـ٢٣١ ينطبق عليهم تعريف العمال والفلاحين ، أى بنسبة ٦٤ فى المائة تقريباً ، وهى ظاهرة طبعت أغلبية انتخابات الاتحاد الاشتراكى . أيضاً فان من الاشياء ذات الدلالة ، أن نسبة الاعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى فى المدن كانت أقل منها فى المناطق الريفية ، وطبقاً لارقام انتخابات عام ١٩٦٤ مثلاً كانت هذه النسبة ١٢ فى المائة بالقاهرة ، ولكنها تراوحت فى المناطق التى يغلب فيها سكان الريف بين ٢، و ٢٣ فى المائة .

هذه الارقام الضخمة عكست رغبة النظام السياسى فى ان يكون الاتحاد الاشتراكى تنظيماً جماهيرياً أو شعبياً ، أكثر منه تنظيماً للتنمية وللصفوة ، حيث بدأ ذلك واضحاً أيضاً من نسبة حجم عضوية الاتحاد الاشتراكى الى اجمالى عدد السكان ذوى حق التصويت فى مصر والذين بلغوا حوالى ٧ ملايين فرد . وبهذه الطبيعة كان الاتحاد الاشتراكى هيكلاً ضخماً خطط لان يملأ المراكز المحتملة للمعارضة وأن يوجه ويحتوى الصراع الاجتماعى

والسياسي ، ويعطي – في نفس الوقت – احساسنا بالانتماء ، وبالتالي مظهرا بالمشاركة لدى الاعضاء .

ولكن فعالية الاتحاد الاشتراكي كوعاء لتنظيم المشاركة السياسية للجماهير كانت أقل بكثير مما تدل عليه تلك الارقام . وبدا عجز الاتحاد الاشتراكي عن تنظيم المشاركة السياسية وتنشيطها واضحا . من فقدان الاهتمام والالتزام بين قطاعات واسعة من الاعضاء . واحد المؤشرات الهامة هنا هي اشتراكات العضوية ، ففي مايو ١٩٦٨ دفع ٤٠ في المائة فقط من الاعضاء اشتراكاتهم ، والغالبية العظمى من هؤلاء كانوا من العمال والفلاحين الذين كانت اشتراكاتهم تدفع عن طريق الخصم الروتيني . ولذلك فلم يكن غريبا أن العاملين في الزراعة ، وفي الوحدات الانتاجيــة الصغيرة والذين لم يخضعوا لنظام الدفع الروتيني ، لم يتعدوا نسبة ٢ الى ٣ في المائة -وبدلا من أن يقوم الاتحاد الاشتراكي بوظائفه السياسية ، أخذ شيئا فشيئا في الاضطلاع بالوظائف الادارية الحكومية ونشطت القيادات التنفيذية والادارية لتولي المناصب القيادية فيه ، بحيث طبع العمل في الاتحاد الاشتراكي بطابع اداري ومكتبي ، وظهر تركز شديد على رفع تقارير منفصلة الى المستويات الاعلى لتتماشى مع تقاليد البيروقراطية ، ولا تعكس صورة موضوعية للراى العام . وأسهمت في امتصاص الاتحاد الاشتراكي كوعاء لتحقيق المشاركة السياسية عوامل متعددة :

– فالاتحاد الاشتراكي نشأ – مثله مثل هيئة التحرير والاتحاد القومي – خارج الهيكل الفعلي للسلطة السياسية في الدولة ، خاصة وأن سلطة ثورة يوليو نشأت قبل قيام تلك التنظيمات وليس بعدها وظلت عملية اتخاذ القرارات السياسية مركزة في القيادة السياسية العليا ، ومجلس الوزراء والاجهزة المعاونة لهما اكثر من أى شيء آخر . ومع عجز الاتحاد الاشتراكي عن الاسهام في صنع القرار السياسي ، وعن أن يصبح سلطة سياسية حقيقية ، كان من الطبيعي أن يفرغ مفهوم المشاركة السياسية من أهم مضامينه .

– أن بناء الاتحاد الاشتراكي تم في الاساس من جانب واحد ، أى من جانب السلطة السياسية القائمة أكثر منه من جانب الجماهير الشعبية . وقد أدى ذلك الى أن نظرت عناصر عديدة للانضمام للاتحاد الاشتراكي باعتباره مسألة روتينية أو اجبارية .. أكثر منها

مسألة اختيارية ، سواء بدافع الخوف .. أو الانتهازية السياسية .
واذا كانت اعداد كبيرة من المواطنين قد سعت الى الانضمام للاتحاد الاشتراكى بدافع حقيقى لممارسة حقها فى المشاركة السياسية ، فان ذلك لم يلغ ايضا دوافع الخوف أو الانتهازية .

– وتحت شعار أن العمل السياسى هو «خدمة الجماهير» سحبت من الاتحاد الاشتراكى أهم وظائفه السياسية ليتولى – من ناحية وبشكل متزايد – مهام تنفيذية وجزئية ، وبحيث تحددت – من ناحية أخرى فالاتحاد الاشتراكى ، ليس كأداة للمشاركة الطوعية من جانب المواطنين فى الحياة السياسية وانما فى الاساس كأداة لتدعيم النظام السياسى ، استنادا الى طبيعة بنائه الهرمى من القمة الى القاعدة .

– واذا كانت المشاركة السياسية تفترض أن للمواطن رأيا أو موقفا سياسيا يعبر عنه .. فان ما حدث بالنسبة للاتحاد الاشتراكى – على العكس من ذلك تماما – كان هو تصنف المواطنين وأعضاء الاتحاد الاشتراكى على أساس مهنى لا سياسى ، وظهر ذلك واضحا لس فقط فى المستويات التنظيمية المختلفة للاتحاد الاشتراكى وانما ايضا فى التشكيلات التحضيرية مثل اللجنة التحضيرية والمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية وساعد على قصور الدلالة المهنية على الاتجاه السياسى تلك المشكلة التقليدية التى عانى منها الاتحاد الاشتراكى وأيضا مجلس الشعب حول تعريف العامل والفلاح .

فقد عرف المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية العامل بأنه « كل من تتوافر فيه شروط الانضمام للنقابات العمالية والفلاح بأنه .. كل من لا تزيد حيازته عن ٢٥ فدانا » وفى انتخاب عام ١٩٦٨ قدم تعريف جديد للعامل بأنه « الذى يعمل يدويا أو ذهنيا ، ويعش من دخل عمله ولا يحق له الانضمام الى نقابة مهنية . وعرف الفلاح بأنه « من لا يجوز اكثر من عشرة أفدنة وعمله الوحيد هو الزراعة ويقيم فى الريف » ولكن هذا كله لم يمنع من تقدم الكثيرين من الرأسماليين والموظفين والاداريين فى القطاع العام الى الاتحاد الاشتراكى بوصفهم عمالا وفلاحين .

مجلس الشعب :

منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ تمت ستة انتخابات لمجلس الشعب : مجلس الامة – سابقا فى أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ،

١٩٦٩ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٦ .. تمثل مؤشرات على المشاركة السياسية فقد قفز عدد المواطنين المسجلين بجداول الانتخابات من حوالى ٥٫٥٥٠ مليون مواطن عام ١٩٥٧ الى ما يقرب من ٦٫٧٥٠ مليون عام ١٩٦٤ الى ٧٫٥٠٠ مليون مواطن عام ١٩٦٩ الى ٩٫٥٦٤ مليون فى الانتخابات الاخيرة عام ١٩٧٦ .

والشيء الاول ذو الدلالة هنا ليس هـو ذلك التزايد المطرد فى عدد المسجلين فى الجداول الانتخابية ، فذلك شيء بديهى تناسب مع زيادة عدد السكان وانما هو نسبة الذين يدلون بالفعل بأصواتهم ، فلقد كانت هناك شكوى عامة من انخفاض هذه النسبة فى عدد من الانتخابات السابقة ولكن الارقام لم تكن تبدو بالدقة الواجبة . فاذا اعتمدنا بالذات على أرقام الانتخابات الاخيرة فى نوفمبر ١٩٧٦ التى هى بالتأكيد أدق من سابقتها - يظهر لنا أن عدد الذين ادلوا بأصواتهم يبلغ حوالى ٣٫٨٠٤ مليون مواطن « من بين ٩٫٥٦٤ مليون مواطن مقيدين فى الجداول الانتخابية » أى نسبة ٤٠ فى المائة تقريبا ، وهذه بالطبع نسبة نشير - بشكل مباشر - الى ضعف درجة المشاركة السياسية ومع ذلك .. فان وضوح الرقم وصدقه بداية لابد منها لمواجهة تلك الظاهرة .

فاذا اعتمدنا مقياسا آخر للمشاركة « الاكثر فعالية » وهو عدد المرشحين لانتخابات مجلس الشعب « ومن قبله مجلس الامة وجدنا أن أقصى عدد للمرشحين كان فى انتخابات ١٩٥٧ حيث بلغ عدد المرشحين حينما ٢٥٠٨ مرشحين ، ثم انخفض الرقم بشدة فى انتخابات عام ١٩٦٤ الى ١٦٩٨ مرشحا ، وبلغ أقل قيمة له فى انتخابات عام ١٩٦٩ فوصل الى ٨٧٠ مرشحا . وفى انتخابات ١٩٧١ زاد عدد المرشحين الى ١٥٢٢ مرشحا ، ثم زاد أيضا الى ١٦٦٠ مرشحا فى انتخابات نوفمبر الماضى .

والانخفاض الكبير الذى سجل فى هذا المظهر من مظاهر المشاركة السياسية فى عام ١٩٦٤ عن عام ١٩٥٧ يقر - فى جزء منه - بحرمان بعض العناصر من ترشيح نفسها لعضوية المجلس ففى فبراير عام ١٩٦٤ صدر قرار جمهورى بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ ، حيث اشترط هذا القرار فيمن يرشح نفسه - الا تكون املاكه وامواله قد فرضت عليها الحراسة وفقا لاحكام القانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٤ أو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

- ألا يكون ممن حددت ملكيتهم الزراعية وفقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعي.

- ألايكون قد طبقت بشأنهم القوانين الاشتراكية بما يزيد عن مبلغ ١٠ آلاف جنيه ولذلك فليس غريبا أن نلاحظ أن من بين الاعضاء الـ ٣٥٠ في مجلس سنة ١٩٦٤ كان هناك ٧٦ عضوا فقط ممن كانوا أعضاء في مجلس عام ١٩٥٧ . كما يمكن أن يعزى هذا الانخفاض في عدد المرشحين الى حقيقة أن مجلس ١٩٦٤ كان هو الاول الذى تم تحت شرطا انتخاب ٥٠ في المائة على الاقل من العمال والفلاحين بما حمله ذلك من تردد صاحب التجربة الجديدة .

أما أقل عدد للمرشحين في المجلس والذى سجل عام ١٩٦٩، ٨٧٠ فيمكن أن يفهم - ليس فقط في ظل المناخ السياسي الذى ساد البلاد في أعقاب الهزيمة « يونيو ١٩٦٧ » وانما أيضا في ضوء التدخل الواسع الذى مارسه الاتحاد الاشتراكي ، فالى جانب اشتراط عضوية المرشح في الاتحاد الاشتراكي كمسوغ للترشيح في مجلس الامة ، قام الاتحاد الاشتراكي بتبني مرشحين له من العناصر القيادية في التنظيم ، وانحصرت معركة ١٩٦٩ الانتخابية بين ٣٥٠ من المرشحين الاعضاء القياديين و ٥٢٠ من المرشحين الاعضاء العاملين فيه ولذلك لم يكن غريبا - وبعد أن خفت هذه القيود أن ارتفع عدد المرشحين مرة أخرى بشدة ليصل الى ١٥٢٢ مرشحا عام ١٩٧١ ثم الى ١٦٦٠ مرشحا عام ١٩٧٦ .

أما النص على ضرورة الا تقل نسبة العمال والفلاحين في مجلس الامة عن ٥٠ في المائة ، فقد أحدث تغييرا كبيرا عن طبيعة المشاركة السياسية من خلال انتخابات مجلس الشعب .

ففي حين لم تتعد نسبة العمال ٣ في المائة من مقاعد المجلس الـ ٣٥٠ عام ١٩٥٧ ولم يمثل الفلاحون فيه اطلاقا ، شكل العمال والفلاحون نسبة ٥٤٫٣ في المائة من عضوية المجلس عام ١٩٦٤ ، ونسبة ٥٣٫٢ في المائة في مجلس ١٩٧١ ، ثم نسبة ٥٢ في المائة في مجلس عام ١٩٧٦ . على أن المشاكل التى واجهت تحديد صفة « العامل والفلاح » ، وتسلل الكثيرين من خارج هاتين الفئتين اليهما ، وضعف الوعي السياسي بصفة عامة ذا أهمية أقل بكثير مما قد توحي به الارقام الرسمية .

وعلى سبيل المثال ، فان دراسة اجريت على نواب مجلس

الشعب ذوى الصفة العمالية فى محافظة القاهرة فى مجلس عام ١٩٧١ بينت أن هؤلاء النواب « وعددهم ٢١ نائبا » ينقسمون الى ٨ أعضاء مجالس ادارة أو مديرين ، و ٤ يعملون فى شركات أو مؤسسات أولهم مناصب ادارية ، و ٨ موظفين وليست لهم مناصب ادارية ، وشيخ مسجد ، وملاحظ مبان .

وبصفة عامة ومن وجهة نظر المشاركة السياسية ، مثلت التجربة البرلمانية لثورة يوليو اتساعا تدريجيا للنخبة الاصلية الصغيرة ، صانعة القرار ، بما يسمح به بمشاركة أوسع فى الحكم ، وهى الخطوة التى كانت تعنى – فى نفس الوقت – اضفاء الطابع المدنى على النظام العسكرى الذى نشأ فى بدايات عمر الثورة . ولقد كان مطلوبا من المجلس النيابى حتى عام ١٩٦٧ على الاقل أن يكون وسيلة لتوصيل الرغبات الشعبية للقيادة من ناحية ، ولتفسير وجهات النظر الرسمية أمام الجماهير من ناحية أخرى . وبهذا المعنى لعب المجلس دوره كصمام أمن وقناة للاتصال ووسيلة للتربية السياسية . ومن الناحية التشريعية المحضة انجز مجلس الامة «قبل مجلس الشعب » الكثير وعكس – باستمرار – القوى الاجتماعية الاساسية داخله . ولقد كان إنهاء المناقشات باتخاذ القرارات بالاجماع ، والحدود الموضوعة أمام المجلس للانغماس فى الشئون الخارجية والعسكرية « حرب اليمن مثلا » مؤشرات هامة الى المجالات التى ضعفت فيها السلطة التشريعية ازاء السلطة التنفيذية ، واضعفت بالتالى امكانيات المشاركة السياسية الحقيقية . ولكن لا شك أن الصورة أخذت فى الاختلاف تدريجيا ، مع الاخذ بالنظام الحزبى ، وبروز حق النواب « المستقلين » الامر الذى يحدث دفعة لا شك فيها نحو تعميق المشاركة السياسية من خلال مجلس الشعب .

ويظل فى النهاية هدف توسيع المشاركة السياسية واكسابها مضمونا حقيقيا هدفا عزيزا . فالمشاركة السياسية الفعالة للجماهير مصدر للحيوية ، وطاقة خلاقة وحصن ضد الاستبداد ، واداة لتفجر الابداع الشعبى وعن طريق ادخال الالوف والملايين الى حلبة السياسة وشئون الدولة واعطاء الفرصة لكل مواطن للتعبير عن مصالحه وافكاره بأقصى درجة من الحرية ، تسهم المشاركة فى تأمين السلام والتقدم للمجتمع . ■

[٣] التعبئـــة السـياســية

تمثل ثورة ٢٣ يوليو أحد النماذج التى يطلق عليها اصطلاحا « نظم التعبئة » وهى النظم التى تبدأ عملية تغيير فى مجتمع تقليدى بما يرافق ذلك من انهيار بعض المؤسسات والنظم القائمة فيه ، فضلا عن اقتلاع جذور ذلك المجتمع بما تتضمنه من قيم ومعتقدات وتحريك الناس نحو أنماط اجتماعية جديدة .

ويمكن القول ان الابتداء بهذه الحقيقة لا يتفق فقط مع التحليل المنطقى لمحصلة الثورة فى ربع قرن - من الناحيتين النظرية والواقعية معا ، وانما يتفق أيضا ، وهذا هو الاهم ، مع تصور قادة الثورة لدورهم والمهام التى تنتظرهم والادوات الكفيلة بانجازها . فلا شك ان مفهوم « التعبئة » كان أحد المفاهيم الاساسية لاستراتيجية الثورة ربما بحكم الميراث العسكرى لهؤلاء القادة واستقبال المفاهيم العسكرية فى محيط العمل السياسى .

وربما يفيد فى هذا المجال بعض الاقوال لجمال عبد الناصر ، وردت جميعها فى مناسبات مختلفة للاحتفال بعيد العلم .

■ « ان التنظيم السياسى هو علم التعبئة السياسية للامكانيات الإنسانية وهو لا يختلف كثيرا فى مفهومه العام عن علم التعبئة الاقتصادية للموارد والطاقات الطبيعية والبشرية » .

■ « ان التفاعل بين الفن والعلم وبين الحرية فى أطوارها المختلفة ، انما هو تفاعل مستمر متحرك متجدد لا فجوة فيه ولا انفصال بين دوراته .

ان دور الفن يكون اكثر بروزا فى التعبئة المعنوية اللازمة لدفع الكفاح السياسى ، كما ان دور العلم اكثر بروزا للتعبئة المادية اللازمة لدفع الكفاح الاقتصادى والاجتماعى » .

■ « ان التعبئة الوطنية لكل الطبقات هى الوسيلة الوحيدة لدفع التطور فى جميع مجالاته بسرعة وكفاية »

وتحدد هذه الاقوال – من ناحية أخرى – أهداف ومجالات عملية التعبئة السياسية فضلا عن المناخ الذى كانت تتحرك فى اطاره والادوات التي عهدت القيادة الى استخدامها . ويمكن تركيز اهداف عملية التعبئة بالاضافة الي جانب هدم معالم ورموز النظام السابق، في جوانب البناء الاتية : –

– الاحياء الوطني والقومي: ولاء المواطن المصرى لوطنه ، وانتماء مصر للامة العربية ، ودخول الامة العربية العصر الحديث .

– التوعية الجماهيرية : اقتلاع قيم ورموز ومعالم النظام القديم وبناء وغرس قيم ورموز ومعالم النظام الجديد .

– التكامل السياسى : سواء على مستوى الجماهير أو بين الجماهير والصفوة الجديدة .

– الحشد البشرى : وراء معارك الحرية والاشتراكية والوحدة

الاطار السياسى – الاجتماعى

ومع ذلك يلزم تحديد الاطار السياسى والاجتماعى الذى انطلقت فى مواجهة عملية التعبئة واول ما يلفت النظر فى هذا المجال ، ان الثورة لم تبدأ بنظرية ثورية متكاملة ، بل بشعارات ثورية تمثلت فى المبادئ الستة ومنذ اللحظة الاولى كرست قيادة الثورة جهودها فى النضال العملى المباشر تحقيقا لهذه الشعارات . لقد كانت هذه الشعارات تستند بغير شك على أرضية من الفكر السياسى والاجتماعى وان لم تكتمل معالمه فى نظرية محددة .

هذه البداية الفكرية غير المكتملة للثورة ، قد ضاعفت من أشواط التجارب ومراحلها وضاعفت كذلك من احتمالات الخطأ . فالثورة قد بدأت بقيادة من الجيش لا يؤازرها حزب سياسى ، ولهذا كان العمل المباشر والانجاز السريع – لا الفكر النظرى – هو طابعها المميز .

والثورة قد حملت منذ البداية عبئا مثقلا من المسئوليات العملية الثورية التى تتطلب الحل العاجل . والثورة قد استندت على جهاز الدولة القائم فى ذلك الوقت ، وسعت به الى تحقيق غاياتها الثورية برغم ما كان يتسم به من تفسخ وتخلف .

والثورة قد واجهت منذ البداية خصوما سياسيين من اقصى اليمين الى اقصى اليسار مما جعل قضية تثبيت السلطة الجديدة هى القضية الاولى .

ولكل هذه العوامل لم تكرس الثورة جهودها للفكر النظرى ، الا فى حدود ما يمس السلطة الثورية الجديدة ، او يمس الشعارات العملية التى راحت تناضل من أجل تحقيقها .

ومن ناحية ثانية - قامت الثورة بتصفية الطبقات الاقطاعية والراسمالية من مراكز السلطة السياسية ، الا أن هذه الطبقات ظلت تمارس سلطانها الفكرى بل راحت تتزين بالشعارات الثورية شكلا ثم تملؤها مضمونا بفلسفتها الخاصة وقد ساعد على ذلك الطابع النظرى غير المكتمل للثورة فضلا عن عدة عوامل أخرى أهمها :

- تخلف العمل الثورى نسبيا فى مجال الزراعة حيث يعيش ملايين الفلاحين وتسود القيم والتصورات التقليدية .

- انعدام التنظيم الثورى الحزبى الذى ينظم حركة الجماهير ويرفع مستوى وعيها ويوجه ارادتها . كانت الثورة تتحرك معبرة عن ارادة الجماهير مستندة الى تأييدها ، ولكنها لم تكن تتحرك بالجماهير المنظمة .

على حين كانت الرجعية تتحرك بما يشبه الحزب السياسى بما لها من سيادة فكرية موروثة ومتصلة فى قلب المجتمع الجديد .

ومن ناحية ثالثة : اصطدمت عملية التعبئة منذ البداية بقبة اساسية تكاد تعزل الملايين من شعبنا عن ارتقاء السلم الثقافى والاجتماعى ، وهى عقبة الامية . والامية فى حقيقتها ليست مجرد جهل بحروف الهجاء ، وانما هى تخلف حضارى ثقافى عام ، يترك الانسان تحت رحمة التجربة التلقائية المباشرة والتيارات الفكرية السائدة ، كذلك الامية خلل اقتصادى واجتماعى فى خطة التنمية ويتحدد حجم هذا الخطر بالحجم الذى تمثله الامية بين الشعب المصرى وهى تبلغ ٧٠ فى المائة فى المتوسط !

وفى وسط هذا الاطار بدأت وانطلقت عملية التعبئة . :

ويمكن القول ان الثورة قد نجحت فى نقل « رسالتها » السياسية والاجتماعية الى جموع المواطنين بغض النظر عن تقييم مضمون تلك الرسالة « انظر الجدول المرفق حول تعريفات الاشتراكية » .

تعريفات الفلاحين للاشتراكية العربية

التصنيف	النسبة
١ـ الوحدة والتعاون مع الاخرين	٢٨
٢ـ المساواة	١٨
٣ـ المشاركة فى الشئون العامة	١٦
٤ـ الكفاية والعدل	١٢
٥ـ ازالة الفوارق الطبقية والاستغلال	٨
٦ـ اصلاحات لتحسين ظروف المعيشة	٦
٧ـ الاستقلال الوطنى أو حكم الشعب	٤
٨ـ التعاون بين الامم	٤
٩ـ استجابة سلبية	٢
١٠ـ لا يعلم	٨
١١ـ لا اجابة	١٨

Ilya F. Harik: The Political Mobilization of Peasants. A Study of Egyptian Community. (Canada: Fitzhenry & Whiteside Limited, 1974) p. 171 .

ولقد تمثلت نقطة البداية فى اسقاط النظام السياسى القائم وما يستند اليه من شرعية وقيم فضلا عن رموز الطبقة الحاكمة فيه : الغاء الاحزاب السياسية والالقاب ـ الغاء الملكية واعلان الجمهورية ـ الغاء دستور ١٩٢٣ ـ الغاء الملابس الرسمية ومحاربة الطربوش .

ثم عمدت الثورة الى غرس معالم نظامها الجديد ، حقا كانت « ثورة من اعلى » تحقق فيها للقرارات الرئاسية اهمية فائقة ،

ولكنها نجحت فى ادراج ـ رموزها وقرلراتها واجراءاتها ضمن نظام القيم والمعتقدات المصرية :

• سواء على شكل شعارات سياسية موجزة ذات دلالة معينة :كلنا سيد فى ظل الجمهورية ـ ارفع راسك يااخى فقد مضى عهد الاستعباد ـ حنحارب .

• او مفاهيم كلية مجردة : العدالة ، المساواة ، تكافؤ الفرص ، الحرية الوحدة العربية ، فاصبح هناك اعتقاد وايمان تلقائى بهذه المفاهيم حتى بغير معرفة كيف ولماذا ؟

• او على مستوى الاجراءات والقرارات : مجانية التعليم ـ ٥٠ فى المائة عمال وفلاحين ـ القطاع العام ـ الاصلاح الزراعى ـ القوى العاملة ـ مشاركة العاملين فى الادارة .

ويمكن القول أن استمرار التمسك بهذه الرسالة حتى اليوم هو خير مقياس على نجاح الثورة فى عملية التعبئة السياسية ـ من ناحية ، وان هذه العملية حققت هدفها المباشر فى تأكيد الولاء السياسى وبلورة شعور المواطن المصرى بالانتماء النفسى للوطن وللنظام الجديد برابطة تنظيمية ـ من ناحية ثالثة . وربما يرد ذلك الى مفهوم الثورة للتعبئة فضلا عن الادوات التى استخدمت فى هذا المجال .

مفهوم التعبئة

فمن ناحية مفهوم التعبئة طبقا لممارسة الثورة طوال الفترة الماضية يمكن ادراج عدة ملاحظات اساسية :

اولها : أن مفهوم الثورة للتعبئة غلب عليه طابعان : البيروقراطية والامن . فالثورة لم ترتبط بالاحزاب ، بالعكس الغت جميع الاحزاب القائمة وقررت بناء تنظيمها السياسى الخاص وهو ما يعنى العداء مع الصفوة السياسية السابقة . . ومن هنا برز خطران كبيران :

.. فقد أصبح امن الثورة فى مقدمة الاولويات ، وأصبحت الدولة تدار وكأنها «قشلاق عسكرى» ضخم يجرى فيه التركز اولا على النظام وبالادق « الاتحاد ، النظام ، العمل »

.. عدم حدوث تغير فى القيادة يتناسب مع التغير الذى احدثته الثورة ذاتها فى البيئة الاجتماعية يستوعب ظهور طلائع القوى الجديدة خاصة العمال والشباب والطلاب .

ثانيها : باعتماد صيغة جماعية التعبئة تركز على الحشد الكمى والتأييد الرمزى للقوى الشعبية ورفض منطق الاحزاب من أساسه سواء التعدد او الحزب الواحد ، والتركيز على تعبئة « جميع طبقات الامة » وهو ما أدى – جزئيا – الى ترهل التنظيم السياسى للثورة فى مراحله المتعاقبة : هيئة التحرير ، الاتحاد القومى ، الاتحاد الاشتراكى . ويوضح ذلك ايضا :

•• تعدد المنظمات والتغيير الدائم فى هياكلها وقياداتها ، ثم محاولة خلق منظمات موازية لها أو مدعمة مثل التنظيم الطليعى فى داخل الاتحاد الاشتراكى – منظمة الشباب – لجان المواطنين من اجل المعركة .

••• تفكير عبد الناصر فى الاستقالة من رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٢ ، وذلك لكى يتفرغ لرئاسة الاتحاد الاشتراكى والعمل السياسى الجماهيرى .

الادوات والمؤشرات

ومن ناحية الادوات التى لجأت اليها الثورة فى عملية التعبئة ، فانه يمكن الاشارة الى عدد منها بالاضافة الى التنظيم السياسى :

أولا : دور الزعيم السياسى ، فلا شك ان خطب وتصريحات الرئيس كانت تشكل الاداة الرئيسية فى عملية التعبئة باهدافها المتعددة الابعاد : النوعية ، التكامل ، الاحياء القومى ، الحشد . ولذلك نلاحظ :

– انها فى غالبيتها كانت تلقى باللغة العامية بافاضة واسهاب وتكرار .

– ان متوسطها الشهرى بمعدل ٤ خطب او احاديث صحفية .

– انها كانت تذاع على الهواء مباشرة من الاذاعة ثم التليفزيون ، وكذلك الاحاديث الصحفية ، ولمرات متعددة بعد اذاعتها للمرة الاولى

ثانيا : وزارة الثقافة واجهزتها ، وليس من قبيل المصادفة مثلا ان تنشأ لاول مرة فى مصر وزارة للثقافة والارشاد القومى « عام ١٩٥٧ » فى نفس فترة انشاء وزارة الصناعة . ولقد ارتبط بذلك انشاء عدد من الاجهزة المتخصصة فى عملية التعبئة . ونخص منها : تصور الثقافة الجماهيرية التى جرى تعميمها فى جميع محافظات الجمهورية والهيئة العامة للاستعلامات وما كانت تختص به المناطق الريفية خاصة من اجهزة ارشاد وافلام سينمائية ثم المجلس الاعلى لرعاية الفنون والاداب واخيرا تأميم قطاع السينما والمسرح ..

ثالثا : الاذاعة : وكان من اوضح المؤشرات على اهتمام الثورة بدورها الخطير فى مجتمع تصل فيه الامية الى نسبة ٧٠ فى المائة ما يلى :

.. زيادة عدد ساعات الارسال وانشاء محطات اذاعية جديدة .. صوت العرب ، الشرق الاوسط ، الشعب .

.. تخفيض ثمن أجهزة الراديو وخاصة الترانزستور .

ويمكن القول انه كان هناك اعتماد اساسى على البرامج الترفيهية فى تحقيق اهداف التعبئة بصفة اساسية ويدخل ضمن ذلك الاغانى والاناشيد الوطنية التى كانت تلقى قبولا شعبيا « **الدوار - مصر** التى فى خاطرى - الله اكبر - يا اهلا بالمعارك -.. الخ» ولذلك كان تخصيص وقت الاذاعة الاسبوعى للبرامج الترفيهية ٥٩٫٩ فى المائة تليها البرامج الثقافية ١٩٫٢ فى المائة ثم الاخبار والبرامج السياسية ١٦٫١ فى المائة فالبرامج الدينية ٤٫٨ فى المائة

رابعا : التليفزيون ، بدأ ارساله منذ ١٩٦٠ ، ونظرا لحيوية الدور الذى يمكن ان يؤديه فقد جرى تزويد المدن والقرى التى دخلتها الكهرباء باجهزة تليفزيون حكومية لعرضها فى الميادين العامة .

وفيما يلى نتائج بحث ميدانى اجرى على عينة من الفلاحين لتوضيح اهتماماتهم بالنسبة لبرامج الاذاعة والتليفزيون فى الستينات وتفضيلاتهم لكل برنامج .

البرنامج	التليفزيون %	الاذاعة %
اغانى	٢٥,٠	٦٠,٠
القرآن والاحاديث الشريفة	٣,٠	٥٤,٨
الاخبار والبرامج السياسية	١٠,٤	٣٤,١
خطب الرئيس	٢٠,٧	٢٩,١
المسرحيات والبرامج الترفيهية	٤٤,٤	١٧,٨
البرامج الريفية	٢,٥	٢,٥
الالعاب الرياضية	١٤,٨	—
متنوعات	٧,٤	٩,٦

* المصدر Iliya F. Harik, op.cit., pp.140,142

ويوضح الجدول أن اكثر البرامج تفضيلا هي : الترفيهية % الاخبارية والسياسية ، الدينية وخطب الرئيس .

٤ ـ الصحف ـ جرى تأميم الصحف والمجلات جميعها واصبحت ملكية عامة وخاضعة لتوجيهات الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي مع بداية الستينات .

٥ ـ التعليم ـ ويمكن هنا التميز بين نوعين من الاجراءات كلاهما كان يخدم اغراض التعبئة السياسية .

الاول : ديمقراطية التعليم .. وكان أبرز ملامحها تخفيض المصروفات التعليمية في جميع المراحل ثم الغائها تماما بحيث أصبح التعليم مجانيا وارتبط بذلك تحقيق مشاركة طلابية نسبية في ادارة الشئون الطلابية والمشاركة السياسية بصفة عامة

الثاني : المضمون الاجتماعي للمعرفة .. فمع التحول السياسي والايديولوجي للثورة خاصة في اعقاب قرارات يوليو ١٩٦١ ـ بدأت محاولات متعددة لتعديل مناهج التعليم والتربية والفلسفة التي تستند اليها بصفة عامة وخاصة في الكليات النظرية وقد ترافق مع ذلك

• ادخال ما سمى المقررات القومية «المجتمع العربى – ثورة ٢٣ يوليو – الاشتراكية فى جميع مراحل التعليم الجامعى »

• ادخل مادة التربية الوطنية فى مراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى .

• تطوير مناهج التاريخ بالذات فى المرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية فى محاولة لاعادة كتابة التاريخ المصرى والعربى على حقيقته .

ويبقى السؤال الاخير حول الاثار والنتائج السياسية لعملية التعبئة وهذه يمكن اجمالها فميا يلى :

اولا : دخول سوانح جديده فى اطار العالم السياسى وازدياد عدد المؤهبين والراغبين فى المشاركة السياسية نتيجة لتزايد الوعى السياسى ، وبطبيعة الاحوال تحكمت قدرة النظام الجديد على استيعاب هذه القوى الجديدة فى درجة الاستقرار السياسى .

ثانيا : تغير طبيعة المطالب التى يتعرض لها النظام الجديد نتيجة لدخول قوى جديدة فى العملية السياسية وتطلعها الى حاجات اقتصادية واجتماعية لم تكن تسعى للحصول عليها من قبل وذلك بسبب التغير فى محل الاقامة والعمل والهجرة من الريف الى المدينة ويكفى ان نقارن بين قاهرة المليون مواطن بقاهرة الملايين الثمانية .

ثالثا : عدم القدرة على مواجهة هذه المطالب من خلال المؤسسات القائمة ومن هنا اعادة النظر بصفة مستمرة فى تلك المؤسسات بقصد تطويرها او بناء مؤسسات جديدة قادرة على مواجهة الظروف المستحدثه وترافق مع ذلك محاولة احتواء رغبة التطاعات المتزايدة من المواطنين للمشاركة فى العملية السياسية بالتركيز على السياسة الخارجية او بخلق اشكال رمزية للمشاركة والاعتماد على الشخصية الكازرمية . . ويصل بنا ذلك الى قضية علم الاستقرار السياسى . .

٤ المــــرأة والحيــــاة السياسية

منذ قيام الثورة كان واضحا ان تحرير المرأة المصرية وتقدمها ورفع اسهامها فى الحياة العامة وفى اقامة المجتمع الجديد يعتبر احد الاهداف الرئيسية التى تسعى الى تحقيقها . وعبر الممارسة برزت ملامح تصور عام يحكم موقف الثورة من المرأة وينتظم سياستها المختلفة تجاهها . وهو تصور ذو شقين :

شق سياسى :

ينبع من فكرة ان الحرية لا تتجزأ وانه طالما ان احد أهداف النظام الجديد هو تحرير المواطن المصرى فان هذا التحرير ينبغى بالتبعية ان يشمل المرأة باعتبارها نصف المجتمع والفئة الاكثر معاناة من الحرمان من حقوقها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . وهــو مــا بــرز بشكل واضح فيما جاء فى ميثاق العمل الوطنى حول المرأة فى باب الانتاج والمجتمع حين قال : « ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولابد ان تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

وشق اقتصادى

ينبع من كون التنمية الاقتصادية السريعة هدفا رئيسيا للنظام مما يقتضى بالضرورة ترشيد سلوك المرأة كمستهلك من ناحية وتوسيع دورها الانتاجى من ناحية أخرى وهو ما أبرزه الرئيس السادات فى ورقة أكتوبر عام ١٩٧٣ قائلا « حين اتكلم عن الانسان المصرى فى مجال التنمية فاننى أعنى المجتمع كله أى الرجال والنساء لان المرأة نصف المجتمع وتعطيل المرأة عن المشاركة فى استراتيجيتنا الشاملة للتقدم يحرم المجتمع من قدرات نصف أفراده .

وفى سبيل تحقيق هذا التصور اتخذت سلسلة من الاجراءات

والسياسات المتوازية فى كافة المجالات سواء من خلال جهود موجهة للمراة بشكل خاص ـ او للمواطنين بشكل عام وكان من اهمها :

ـ منح المراة حقوقها السياسية على قدم المساواة مع الرجل فى أول دستور أصدرته الثورة عام ١٩٥٦ حيث حصلت لاول مرة على حق التصويت سواء فى الاستفتاءات أو انتخابات مجلس الشعب او التنظيمات السياسية بالاضافة لحق الترشيح فى هذه المجالس والتنظيمات وتشجيعها بمختلف الوسائل على ممارسة هذه الحقوق ، الى حد ان نص هذا الدستور فى مادته التاسعة عشرة على أن « تيسر الدولة للمراة لتوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الاسرة » .

الحرص على تمثيلها فى كافه التجمعات الرسميه وذلك بتخصيص اعداد معينة لتمثيلها ومكاتب او مؤسسات خاصة للاهتمام بنشاطاتها فيلاحظ من نماذج ذلك حرص رئيس الجمهورية على ان يضمن العشر أعضاء المسموح له بتعيينهم فى مجلس الشعب بعض السيدات وكذلك الحرص على تمثيل المرأة فى التنظيمات السياسية المختلفة فشاركت فى هيئة التحرير وكان من اللافت للنظر مشاركتها لاول مرة فى تنظيماتها العسكرية وهى الحرس الوطنى والتى كانت اول محاولات خلق مناخ يتقبل فكرة مشاركة المراة فى الحياة العامة . كذلك جاء تطبيق مناهج التربية العسكرية فى المدارس على الجنسين خطوة أخرى على نفس الطريق . كذلك انشىء مكتب للمراة فى الاتحاد القومى وامانة المرأة فى الاتحاد الاشتراكى لتنظيم وتشجيع مشاركة المراه فى هذين التنظيمين مع فتح ابواب المشاركة من خلال الامانات الاخرى أيضا . ايضا حينما انشىء التنظيم الشبابى وجهت عناية فائقة لتشجيع الفتيات على عضويته واتاحة أوسع الفرص لهن فى كافة مستوياته ولعل أحد أهم مؤشرات ذلك تخصيص أول فوج فى معسكرات الاعداد للفتيات وقيام رئيس الجمهورية بزيارته واجراء حوار مطول مع عضواته . واخيرا جاءت فكرة انشاء تنظيم نسائى مستقل منذ عام ١٩٧١ فى محاولة لتكثيف الجهود للنهوض بالمراة وزيادة اسهامها العام بعدما اتضح من قصور فى الفترة السابقة .

ـ مجانية التعليم فى المراحل الاعدادية والثانوية ثم الجامعة كان أحد الاجراءات التى لعبت دورا بارزا فى اقبال المراة على التعلم

وفى خروجها للعمل والمساهمة في الانتاج . كما ساعد في ذلك أيضا صدور القوانين المنظمة لعمل المرأة والتى تهتم باعطائها كافة امتيازات الرجل فى الحياة العملية ومن نماذجها نص الدستور الدائم لعام ١٩٧١ في مادة ١١ على أن « تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية »

كذلك فان الاصل فى التشريعات العمالية هو عدم التفرقة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق التى تنشأ للعامل من عقد العمل والقوانين التى تخضع لها علاقته بصاحب العمل فان قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ قد نص فى مادته الثانية على أنه « يقصد بالعمال كل ذكر او انثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه فى خدمة صاحب عمل وتحت سلطته أو اشرافه » ويضاف الى ذلك قيام الدولة بضمان التسهيلات التى تسمح لها بالجمع بين مسئولياتها كأم وربة أسرة وبين عملها ومن أهم نماذجها القوانين التى تنظم اجازات الوضع والاجازات بدون مرتب بالاضافة للقوانين التى تفرض على المؤسسات التي تشغل مائة عاملة فأكثر انشاء دور للحضانة .

ـ واخيرا فقد بذلت الدولة جهودا مستمرة فى محاولة لتغيير النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة وغرس قيم احترام المرأة العاملة وضرورة المشاركة في الحياة العامة والنظرة للمرأة كانسان قادر على التفكير والتصرف ولتوعية المرأة بأهمية تحركها الإيجابي سواء حماية لحقوقها أو اسهاما فى بناء المجتمع الجديد . وكان من أهم أدوات النظام فى ذلك وسائل الاعلام الجماهيرى ومناهج التعليم والتنظيمات السياسية المختلفة بالاضافة لبعض الاجراءات الادارية التى أشرنا لجزء منها فيما يتعلق بالتعليم وقوانين العمل والتى كان من أبرزها ايضا اسناد بعض المناصب القيادية للسيدات مثل اختيار سيدتين لمنصب الوزارة وفتح مجالات العمل الدبلوماسى بالاضافة لاحتلال مواقع قيادية من التنظيمات السياسية والشعبية .

الممارسة الفعلية ومعوقاتها :

على الرغم من الاجراءات والتشريعات التى أشرنا اليها الا أن استجابة المرأة جاءت أضعف بكثير من طموحات هذه الاجراءات والاهداف التى سعت اليها وينطبق هذا بالذات على صعيد المشاركة

السياسية ذلك ان اقبال المرأة على التعليم والعمل قد فاق بكثير اقبالها على ممارسة حقوقها السياسية وهو ما يمكن تفسيره من ناحية بتزايد أعباء المعيشة وضغط الحاجة الاقتصادية ومن ناحية أخرى بأنه أثر مباشر لانتشار التعليم وكفالة الدولة لحق العمل لجميع الخريجين منذ عام ١٩٦٤ . ويؤكد ذلك انه بينما صار تعليم المرأة وخروجها للعمل هو القاعدة الا ان مشاركتها السياسية ما زالت استثناء ينظر اليه المجتمع أحيانا باعتباره مضيعة للجهد والوقت . وان القاء نظرة سريعة على أرقام التسجيل فى جداول الانتخابات والترشيح والعضوية فى التنظيمات السياسية يؤكد هذه الحقيقة .

فبالنسبة لحق التصويت الذى كفله دستور ١٩٥٦ فقد جاء تجاوب المرأة معه ضعيفا منذ البداية فلم يتعد عدد المقيدات فى الجداول الانتخابية ٢١٨٩ سيدة من بين حوالى خمسة ملايين فى سن الانتخاب وفى عام ١٩٥٨ ومع حدوث تركيز معين على تشجيع السيدات على القيد ارتفع عدد المقيدات من حوالى ٦ آلاف الى ٣٥٠ الفا وزادت نسبة النساء المقيدات الى الرجال من ١ فى المائة عام ١٩٥٦ الى ٦ فى المائة عام١٩٥٨ ثم ٨ فى المائة عام ١٩٦٣ ، ١٠ فى المائه ١٩٦٥ ، ١١ فى المائة من ٦٧ ــ ٧١ ثم ١٢ فى المائة منذ ١٩٧٢ .

كذلك بالنسبة لعضوية مجلس الشعب تفاوت عدد السيدات من عضوتين فقط فى اول برلمان الى ثمانية عام ١٩٦٤ ، وسبعة عام ١٩٧١ ثم انخفض فى آخر برلمان الى خمسة فقط .

أما فى الاتحاد الإشتراكى فقد بلغت العضوية فيه بعد انشائه حوالى ٦ ملايين عضو لم يتعد عدد السيدات من بينهم ٢٥٠ الفا ؛ وكذلك فى آخر انتخابات للاتحاد الاشتراكى لم يتعد عدد النساء الفائزات بعضوية لجان الوحدات الاساسية ١٢١٠ من بين ٥٨٫٦٠٠ عضو كما مثلت ١٦ سيدة فقط فى المؤتمر القومى العام الاخير الذى عقد فى عام ١٩٧١ وشارك فيه ١٥٤١ عضوا .

● ● ●

ولكن الملاحظة العامة التي تسرى سواء على النواحى السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية فيما يتعلق بالمرأة هي ان النتائج الفعلية أقل بكثير من طموح القوانين والاجراءات وان كثيرا من

حقوق وامتيازات المرأة في وثائق الثوره ظلت محدوده الاثر في مجال التطبيق وهو ما يمكن ارجاعه لعدة أسباب يرجع بعضهـــا للمناخ السياسي والاقتصادي العام والاخر للقصور في تطبيق القوانين ، وتتحمل المرأة مسئولية البعض الاخر سواء بسبب سلبيتها وعدم اهتمامها بممارسة حقوقها او بسبب وضعهـــا الاجتماعي المتخلف وما تعانيه من ضغط الامية والقهر الاجتماعي وصعوبات الحياة اليومية .

فالقصور في ممارسة المرأة للعمل السياسي من خلال التنظيمات الشعبيه على سبيل المثال ليس الا جزءا من القصور العام الذي شاب عمل تلك التنظيمات عموما لاسباب مختلفه . كذلك فان تجارب التنظيمات النسائيه قد ووجهت هي الاخرى بنوع من اللامبالاه من قبل القواعد العريضة للنساء بسبب انفصالها عن واقع هذه القواعد ومشكلاتها الحقيقيه واقتصارها على القاهرة والمدن الكبرى .

أما عدم الاقبال الجماهيري على الانتخاب والترشيح فيرجع لقصور في وعي المراه باهميه تلك المشاركه في اطار النظره الاجتماعيه المتخلفه التي تقصر دور المراه على داخل البيت ولا ترى في الحياه العامه مجالا ملائما لها ، وهو ما يمكن ان يفسر ايضا الصعوبات التي تعانيها المراه في ميدان العمل سواء من حيث المساواة او من حيث توفير الظروف والتسهيلات اللازمه لها . فعلى الرغم من ان الدستور وقوانين العمل تساوى تماما بين الرجل والمراه كما اوضحنا الا ان هذا المناخ الاجتماعي العام كان له اثره في ان بعض مجالات العمل ما زالت موصده امام المراة وان كثيرا من الجهات تفضل عدم ترشيح نساء للعمل بها كما ان فرص التدريب والترقيه لا تكون مفتوحه امامها بنفس الدرجة .

وبالنسبة للقصور في تطبيق القوانين فان ذلك يتضح بجلاء ضوره فيما يتعلق بالتسهيل على المراة في الجمع بين مسئولياتها في البيت وخارجه وهو ما نصت عليه ايضا الدساتير والقوانين التي ذكرناها حالا حيث نجد انه من الناحيه الواقعيه لايكاد يوجد اى نوع من التسهيلات المفروضه حتى دور الحضانة التي نص عليها القانون وهو ما يزيد من أعباء المراة ويستنفد طاقاتها ويحد من قدراتها على الانتاج والمساهمة في الحياة العامة ■

ملحق

اهم ما جاء فى المواثيق الاساسية للثورة عن المرأة

أولا : دستور ١٩٥٦.

مادة ١٨ : تكفل الدولة وفقا للقانون دعم الاسرة وحماية الامومة والطفولة .

م ١٩ : تيسر الدولة للمرأة التوفيق بين عملها فى المجتمع وواجباتها فى الاسرة .

م ٣١ : المصريون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز فى ذلك بينهم بسبب الجنس او الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

ثانيا : ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ « الباب السابع « الانتاج والمجتمع » »

« ان المرأة لابد ان تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الاغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة »

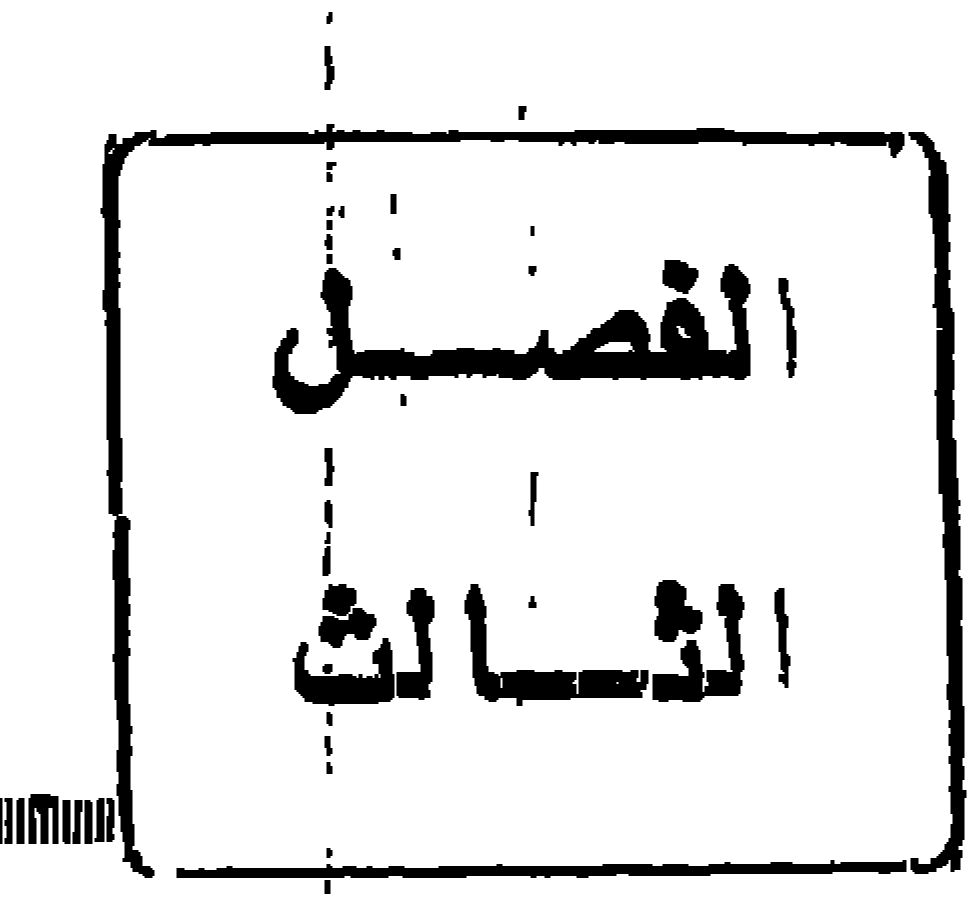
ثالثا : الدستور الدائم ١٩٧١

م ١٠ : تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة وترعى النشء وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

م ١١ ، تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية » .

رابعا : ورقة أكتوبر ١٩٧٣

« حين اتكلم عن الانسان المصرى فى مجال التنمية الاجتماعية فاننى أعنى المجتمع كله أى الرجال والنساء لإن المرأة نصف المجتمع وتعطيل المرأة عن المشاركة فى استراتيجيتنا الشاملة للتقدم يحرم المجتمع من قدرات نصف إفراده .



الثورة وتغيير النظام الاجتماعى

[١] الاتجاهات الأساسية فى التغيير

كان لثـــورة يوليـــــو أثر كـــبير على تغـيير شــــــكل البناء الاجتماعى فى المجتمع المصرى . فقبل قيامها كان ما يميزه وجود طبقتين واضحتين ، طبقة محدودة العدد تتملك فى يدها مقدرات الامور السياسية والاقتصادية ، وطبقة معدمة لا تملك اى شىء ولا تجد الا الكفاف . وفيما بينهما ظهرت طبقة وسطى من كبار المهنيين والتجار والصناع الذين تمكنوا من تكوين بعض الثروات والمدخرات الصغيره . وبعد الثوره تغير شكل البناء الاجتماعى بعد نجاحها فى تحديد الملكيات الزراعية وتأميم الشركات والمصانع والبنوك . ولكن شكل البناء الجديد لم يعد بعد واضح المعالم فالبعض يرون ان الثوره قد نجحت فى اذابة الفوارق بين الطبقات والبعض الاخر يرى انه قد تكونت طبقات جديدة طفيليه وبيروقراطية حلت محل طبقة الاقطاعيين واحتفظت بالتمايز الطبقى على ما هو عليه .

ولن يمكننا الحكم على صحة اى من هذه الاراء الا من خلال استعراض شكل البناء الاجتماعى قبل الثورة وبعدها لالقاء الضوء على هذه المتغيرات .

طبيعه البناء الاجتماعى قبل الثورة :

اذا استعرضنا طبيعة البناء الاجتماعى فى مصر قبل الثورة نلاحظ ان التدرج الاجتماعى ارتبط ارتباطا وثيقا بملكية الارض التى كانت تضفى الى جانب ريعها الكبير هيبة اجتماعية واضحة . واهم ما تتميز به هذه الفترة وجود تناقض بين الملكيات الاقطاعية الضخمة وبين البطالة والقهر الاجتماعى للاغلبية العظمى من سكان

الريف مما أدى الى ازدياد حدة المشكلة الاجتماعية وظهور الصراع الاجتماعي بصورة واضحة ، ونجد انه كان هناك الف مالك يمتلكون ١٩٫٧ فى المائة من المساحة الكلية للارض المنزرعة بمتوسط ١٢٠٠ فدان للمالك . بينما ما يزيد على مليونى مالك « ٧١٫٧ فى المائة من ملاك الاراضى » يملكون ١٣ فى المائة فقط من المساحة الكلية بمتوسط ٠٫٤ فدان للمالك . اى كانوا معدمين من الناحية الفعلية مما ادى الى هجرتهم الى المدن او القرى المجاورة بعد ان قاموا بتاجير أراضيهم الى الاقارب أو الجيران . أما الفلاحون المعدمون والذين لم يكونوا يمتلكون شيئا من الارض فقد كانوا يشكلون حوالى ١٫٣ مليون عائلة .

وكان كبار الملاك يمثلون الطبقة العليا فى المجتمع ويتمتعون بجانب تملكهم لاكبر نصيب من ثروة البلد ، بنفوذ سياسى كبير وتكاد معظم المناصب الوزارية ومقاعد مجلس الشيوخ وعدد كبير من مجلس النواب تقتصر عليهم . وكانت طبقة كبار الملاك تجد قوى اجتماعية وسياسية فى حمايتها ممثلة فى القصر والجيش والبوليس وكبار العلماء الذين لم يكن من مصلحتهم تغيير الاوضاع . ولم يكن هناك من يستطيع التصدى لهذه الطبقة العليا أو حتى مشاركتها سوى طبقتى — المهنيين وكبار التجار والصناع ، الا انه حتى هؤلاء لم يحاولوا الدخول فى صراع معها بل على العكس لوحظ محاولتهم الانصهار اجتماعيا وسياسيا فى طبقة كبار الملاك وذلك عن طريق المصاهرة أو استغلال فائض ثرواتهم المتراكمة من أعمالهم المهنية فى شراء اراض زراعية . وقد زاد من ضعف هذه الطبقة المتوسطة وجود الاجانب بسيطرتهم الاقتصادية ، الامر الذى ادى الى تحديد دور هذه الطبقة .

وكان من نتيجة دخول الصناعة الغربية مع وجود الاجانب سحب الزيادة فى العمالة فى القرى المحيطة بالمصانع بجانب امتصاص البطالة فى نفس المدن القريبة وتولد عن ذلك طبقة عمالية جديدة فى المدن تعرضت لقهر اجتماعى بسبب انعدام التأمين مع انخفاض مستوى الاجور والخدمات . وكان وضع نظيرتها فى الريف اسوا منها بكثير اذ أن أجر الفلاح لا يكاد يكفى بحاجياته الاساسية بجانب أن عمله موسمى الى حد بعيد .

جدول رقم ((٢))

التركيب القطاعي للقوى العاملة في مصر قبل وبعد الثورة

كنسبة مئوية

السنة	الزراعة	التعدين والصناعة	التشييد	النقل والمواصلات	التجارة والمال	خدمات	قطاعات اخرى
١٩٤٧	٤٢٪	٨٪	١ر٤٪	٢ر٤٪	٧٪	٢١ر٧٪	١٧ر٥٪
١٩٧١–١٩٧٢	٤٧ر٣٪	١٢ر٦٪	٤ر٢٪	٤ر٥٪	٩ر٥٪	١٩ر٦٪	٢ر٣٪

أثر ثورة يوليو فى البناء الاجتماعى :

تبلور فكر الثورة فى اذابة الفوارق بين الطبقات واقامة العدالة الاجتماعية . وكانت اولى خطوات تصحيح عدم التوازن الاجتماعى هى اضافة مضمون اجتماعى الى التنميه بهدف توزيع عادل للدخل وملكية راس المال والثروة مع تكافؤ الفرص فى التعليم والخدمات المختلفة . وقد صدر قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ بهدف تقليل سلطه كبار الملاك وتصحيح سوء التوزيع فى الملكية الزراعية . فلقد تحددت ملكيه الارض تدريجيا بعدة قوانين فى سنة ١٩٥٢ « ٢٠٠ فدان » ، سنة ١٩٦١ « ١٠٠ فدان » ، سنة ١٩٦٣ « نزع ملكية اراضى الاجانب » ، سنة ١٩٦٩ « ٥٠ فدانا » .

وفى الفترة بين ١٩٥٢ – ١٩٧٠ حصلت ٣٤٢٫٠٠٠ عائلة على اراض من هيئة الاصلاح الزراعى .

يبين جدول « ١ » توزيع الاراضى الزراعية بين عامى ١٩٥٢ – ١٩٦٥ . ومنه يتضح ان متوسط مساحه الملكيات الصغيرة قد ارتفع من ٠٫٨ الى ١٫٢ فدان نتيجة اعادة توزيع الارض . ولم تتأثر تقريبا الملكيات المتوسطه « من ٢٠ – ٥٠ فدانا » بينما اختفت تماما الملكيات الكبيرة التى كانت تشغل ١٩٫٧ فى المائة من الارض قبل الاصلاح الزراعى . والى جانب هذا نجد ان المساحه الاجمالية للارض زادت فى حدود ٨ فى المائة وزاد عدد الملاك حوالى ١٤ فى المائة .

وبرغم ان طبقه كبار الملاك فقدت سيطرتها السياسية الا انه نظرا لضعف الوعى السياسى للفلاح فان هذه الطبقه لم تفقد نفوذها الاجتماعى والاقتصادى فى الريف . ولتفادى هذا الوضع حاولت الثوره ان تجعل الفلاح يشارك فى الحياة السياسية بجانب المهنيين والعمال للدرجه التى اصدرت فيها قانون ٥٠ فى المائة على الاقل للفلاحين والعمال . فلقد نص الميثاق والدستور وبيان ٣٠ مارس على انه يجب تخصيص نسبة ٥٠ فى المائة على الاقل للعمال والفلاحين من مقاعد جميع المجالس المنتخبة بما فيها مجالس الشعب .

ووفقا لمبدأ لا حرية لاعداء الشعب أصدرت الثورة قانون العزل

السياسي الذى مؤداه أن يمنع من تثبت عليه تهمة استغلال الجماهير من ممارسة حقوقه السياسية وبهذا ترفع سيطرة هذه الطبقة المستغلة لاقوات الشعب وحريته

وبالاضافة الى ذلك تم تحديد حد اقصى للرواتب الحكومية وزيادة الضرائب والتأميم مع توجيه جزء من دخل الدولة الجديد الى الخدمات الاجتماعية « العلاج والتعليم وغيرهما » لخفض تكاليف الحياة على الطبقة الكادحة .

اما عن فئة العمال فلقد قامت الثورة بتخصيص عدد من المقاعد لهم فى مجالس الادارة وتعضيد نقاباتهم مع رفع أجورهم ووضع حد ادنى له وبتحديد ساعات العمل وتحسين ظروفه وتوفير المساكن الصحية بايجارات رمزية وانشاء المدارس والمستشفيات والنوادى .

وقد ارتفع دخل العامل بعد الثورة ووضع حد أدنى للاجور « فى القطاعين العام والخاص » مع فرض التأمين الاجتماعى بصورة اجبارية يساهم فيها كل من العامل وصاحب العمل .

ونتيجة لاتجاه الثورة للتصنيع فقد وجهت الجزء الاكبر من الاستثمارات ــ الى مجال الصناعة وتدعيم القطاع العام . الا أن هذا ساعد على نمو طبقة جديدة بيروقراطية نشأت من الطبقة الوسطى ومن الصفوة العسكرية . وبديهى أن يكون لهذه الطبقة تطلعات طبقية تزيد من سلطتها كما كانت تفعل البرجوازية التقليدية . وكذلك لم تخل من انتهازيين استغلوا سلطتهم ضد الجماهير متنكرين للادوار التى وعدوا بها الثورة .

وبظهور هذه الطبقة الجديدة واستحواذها على نصيب كبير من الناتج القومى ضاقت امكانيات التحسين المطرد لظروف حياة الطبقات الشعبية . فلقد استحوذت البرجوازية البيروقراطية على القوة الاقتصادية الى حد كبير تاركين للطبقة العاملة هامشا ضيقا يكفى بالكاد لمتطلبات الحياة .

جدول رقم ((٦))

هيكل ملكية الاراضى فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ــ١٩٦٥

	الملاك ((بالالف))	المساحة ((آلاف الافدنة))	المعدل ((عدد الافدنة للمالك))	الملاك	المساحة	المعدل
أقل من ٥ أفدنة	٢ر٦٤٢	٢ر١٢٢	٠ر٨	٣٠٢٣	٣٦٩٣	١ر٢
من ٥ الى أقل من ١٠	٧٩	٥٢٦	٦ر٦	٧٨	٦١٤	٧ر٩
من ١٠ الى اقل من ٢٠	٤٧	٦٣٨	١٣ر٦	٤١	٥٢٧	١٢ر٨
من ٢٠ الى اقل من ٥٠	٢٢	٦٥٤	٢٩ر٧	٢٩	٨١٥	٢٨ر١
من ٥٠ الى اقل من ١٠٠	٦	٤٣٠	٧١ر٧	٦	٣٩٢	٦٥ر٣
من ١٠٠ الى اقل من ٢٠٠	٣	٤٣٧	١٤٥ر٧	٤	٤٢١	١٠٠
٢٠٠ فاكثر	٢	١ر١٧٧	٥٨٨ر٥	—	—	بحد اقصى
الاجمالى	٢٨٠١	٥ر١٨٤		.	٣١٩١	٦٤٦٢

من جدول ٢ يتضح زيادة محسوسة فى نسبة العاملين فى قطاع الزراعة نتيجة لاعادة توزيع الارض . كما أن نسبة العاملين فى التعدين والصناعة قد ارتفعت الى اكثر من مرة ونصف بفضل مشروعات التصنيع المتعددة وهذا جلى أيضا فى الزيادة الكبيرة التى طرأت على تعداد مدينتي القاهرة والاسكندرية وأسوان كما أدى التصنيع بالتالى الى زيادة النشاط فى قطاعات التشييد والنقل والمواصلات والتجارة .

وفى المدة من ١٩٤٧ - ١٩٦٠ زادت نسبة سكان المدن من ٣٠ فى المائة الى ٣٨ فى المائة « وقد وصلت فى سنة ١٩٧٦ الى ٤٢٫٩ فى المائة » علما بأن متوسط هذه النسبة لافريقيا ١٩ فى المائة ، ٥٠ فى المائة لاوربا و ٧٠ فى المائة للولايات المتحدة فى سنة ١٩٦٠ . ويعتبر هذا أحد المؤشرات لاتجاه التصنيع فى مصر .

رغم الافتقار الى الاحصائيات الضرورية والصحيحة لمعدلات توزيع الدخل قبل وبعد الثورة فانه من الممكن عقد مقارنات بين بعض ملامح توزيع دخول الزراعة عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦٥ . واذا قدرت عدد الاسر غير المالكة للارض فى عام ١٩٥٠ بـ ١٫٢٧٠٫٠٠٠ أسرة وفى عام ١٩٦٥ بـ ٩٦٠٫٠٠٠ اسرة وكان متوسط الاجور اليومية للذكور البالغين يتراوح بين عشرة قروش واثنى عشر قرشا وبين عشرين واثنين وعشرين قرشا . وكان عدد أيام العمل فى السنة ١٥٠ و ١٨٠ يوما على التوالى . وبناء على افتراضات معينه خاصة بتكوين الاسر العامله وبمعرفة تفاوت الاجور على أساس السن والجنس يكون من الممكن تقدير متوسط الدخل السنوى للأسرة التى لا تملك أرضا و ٢٦ جنيها مصريا عام ١٩٥٠ و ٥٩ جنيها مصريا عام ١٩٦٥ . واذا أخذنا فى الاعتبار أن تكاليف المعيشة القروية قد ازدادت بحوالى ٧٠ فى المائه بين هذين العامين ، فيبدو ان الزيادة فى الدخل الحقيقى تصل الى ٣٣ فى المائة وهذا يعنى ان متوسط معدل النمو يقدر بـ ١٫٩ فى المائة سنويا .

أما بالنسبة للصناعة فلقد أدت التأمينات تلقائيا الى تحسين التوزيع النسبى للدخل والثروة عن طريق تحويل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة .

جدول رقم «٣»

متوسط الدخل السنوى فى الصناعة
من ١٩٥٢ الى ١٩٦٦/ ١٩٦٧ مقدرا
بالجنيهات

	١٩٥٢	١٩٦٦/ ١٩٦٧
موظفون	٢١٢	٤٥٠ (٥٧٥)
عمال	٨٨	١٦٨ (٢٠١)
الاعمال الصغيرة :		
التوظيف الذاتى	١٢٠	٢٨٠
العمال	٣٢	٦٠
التراحيل والريف	٣٢	٦٠

يبين جدول « ٣ » أن متوسط دخل العمال الذين يتقاضون أجورهم بالاسبوع قد ازداد بنسبة مئوية أكبر من متوسط دخول المستخدمين . واذا اعتبرنا الرقم القياسى الرسمى لتكاليف المعيشة فان الزيادات التى طرأت على متوسط الدخل بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ – ١٩٦٧ تبدو انها تساوى ٤٤ فى المائة للعمال و ٨ فى المائة فقط بالنسبة للمستخدمين . « الارقام التى بين قوسين تضم الارباح الاضافية وحصة اصحاب الاعمال فى التأمينات الاجتماعية » .

ولقد انخفض متوسط ساعات العمل فى الاسبوع من ٥١ الى ٤٩ ساعة فيما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٦ – ١٩٦٧ . كما أن الزيادات فى الدخل الحقيقى قد صاحبها انخفاض فى كمية الجهد المبذول نتيجة لتطوير الالة وهذا ينطوى على ارتفاع فى مستوى الحياة الاجتماعية .

ولقد صدرت عدة تشريعات بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين منها قرار بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ بوضع حد أعلى للمرتبات قيمته خمسة الاف جنيه مصرى سنويا . وقرار بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة التصاعدية الى ٩٠ فى المائة على الدخول التى تزيد عن عشرة الاف جنيه سنويا مع اعفاء الدخول الصغيرة من ضرائب الايراد العام . الا ان هذا الهدف الاشتراكى الاخير لم يتحقق بعد لقصور جهاز الضرائب عن تحصيل أموال الدولة عند المموليين واضطراره لمصالحتهم لضعف اجهزة الرقابة فيه .

ولا شك ان الثورة قدمت للطبقة العاملة ولجماهير الشعب الكثير رفع مستوى المعيشة واذابة الفوارق الطبقيه الا أن الزيادة السريعة فى عدد السكان وعدم السيطرة على التطلعات الطبقية تؤدى الى تحديد المكاسب . ومما لا شك فيه أن زيادة الوعى الاشتراكى الديمقراطى والنقد الذاتى هو الطريق الى التقدم ومازال الطريق طويلا ■

[٢] الانجازات الاجتماعية للثورة : حســـاب الأرباح والخســـائر

يمكن القول بأن البعد الاجتماعى لثورة يوليو كان واضحا منذ قيامها . فقد نظرت الى ما قبلها من ثورات باعتبار أنها كانت تفتقد البعد الاجتماعى ، ولذلك حرصت على سد هذه الثغرة بالنص فى أول وثائقها وهو المبادىء الستة . حرصت على أن تتضمن ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية . كما اضافت فى تفسيرها لمفهوم الديمقراطيـــة السـليمة بعـــدا جـــديدا هــــو الحرية الاجتماعية الذى يسير موازيا للحرية السياسية .

ويمكننا تلخيص مسار الثورة لتحقيق سياستها الاجتماعية فى ثلاثة اتجاهات :

١ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية بتقريب الفوارق بين الدخول واصدار القوانين المنظمة لعلاقات الانتاج فى الزراعة والصناعة .

٢ ـ رفع مستوى المعيشة وزيادة الخدمات التى تكفل مستوى كريما للمواطن المصرى مثل الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والتأمينات .

٣ ـ تغيير الانسان المصرى وتطوير ثقافته القومية والشعبية .

أولا ـ فى مجال العدالة الاجتماعية

كان من أبرز سمات النظام الاقتصادى قبل الثورة هو سوء توزيع الدخول بين الافراد سواء فى مجال الزراعة وكان وقتها المجال الرئيسى للاقتصاد ، او فى مجال المال والاعمال . وقد اصدرت الثورة عدة قرارات تهدف الى تحقيق العدالة فى توزيع الثروة الوطنية فى اعوام ٥٢ ، ٦١ ، ٦٩ حيث تقرر تخفيض الحد الاقصى للملكية الاسرة الى خمسين فدانا.وكذلك يحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية .

ولقد تم ذلك فى اطار ما سمته الثورة باذابة الفوارق بين الطبقات والحل السلمى للصراع فيما بينها ، أما بالنسبة للمصريين ، والذين كانوا يعملون فى الارض بالايجار ، فقد رفعت الثورة شعار الارض لمن يزرعها ، ووفقا له أصدرت قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر عام ١٩٦٣ تضمن تخصيص النصيب الاكبر من دخل الزراعة الى صاحب الجهد الحقيقى فيها وهو الفلاح المستأجر ، بحيث لا يزيد نصيب المالك فيها على سبعة أمثال الضريبة ، وكذلك تضمن القانون الحيلولة دون التأجير عن طريق الوسطاء أو سماسرة الارض ، بالاضافة الى ذلك صدرت عدة قوانين لتحديد حد أدنى لاجور العمال الزراعيين وتنظيم تشغيل الصبية والفتيات والنساء فى الاعمال الزراعية وكذلك عدة تنظيمات لرعاية عمال التراحيل وتقديم بعض الخدمات لهم .

ولقد توازى مع تلك الاجراءات عمليات استصلاح الاراضى بلغ اجمالها ٩.٨ آلاف فدان خلال الفترة ما بين ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ وتم توزيعها على المصريين بالاضافة الى الاراضى المنتزعة من الاقطاعيين ، وبلغ عدد الاسر المستفيدة ما لا يقل على ٣٥٢ ألف عائلة حتى هذا التاريخ .

ويمكن القول بأن هذه الاجراءات قد نجحت فى تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالقطاع الزراعى والى تقليل الفوارق بين طبقاته ، وان لم تعدم عددا من أوجه القصور ونواحى النقد يمكن اجمالها فيما يلى :

اولا : لم توزع هيئة الاصلاح الزراعى الأرض التى انتزعتها من الاقطاعيين بكاملها على الفلاحين ، بل استأثرت بجزء لا يستهان منها زرعته لحسابها ، مما أدى الى التقليل من عدد المستفيدين بأراضى الاصلاح ، كما ادى الى تضخم الجهاز الادارى والبيروقراطى فى هذه الهيئة .

ثانيا : تفتيت الاراضى الزراعية مما لا يسمح باستخدام الالات والميكنة ، وكذلك يفتح طريقا واسعا نحو مزيد من التفتت الناتج عن دواعى الارث الشرعى .

ولقد دعمت الثورة لمواجهته هذا الخطر النظام التعاونى والذى تدرج من شكله الاختيارى حتى صار اجباريا فى كافة القرى ، وبذلك

زاد عدد الجمعيات التعاونية من ١٧٢٧ جمعية تضم نصف مليون فلاح قبل الثورة الى ٥٠١٣ جمعية تضم ١ز٢ مليون فلاح فى عام ١٩٧٠ وقد عهد الى هذه الجمعيات مسئولية ادخال الميكنة الزراعية واقراض الفلاحين السلف اللازمة لهم عن طريق بنك التسليف ، ثم تسويق محاصيلهم تعاونيا .

وقد تخلص الفلاح المصرى من كافة أنواع الاستغلال الذى كان يمارسه عليه السماسرة والوسطاء ممن كانوا يقرضون الفلاحين او يشترون محاصيلهم .

الا ان تجربه التعاون ذاتها قد شابتها بعض السلبيات والتى نتجت عن عدم اعداد قيادات تعاونيه لازمه لبث الوعى ودفع التجربة للامام من خلال الجهود الذاتيه . وكذلك نتجت السلبيات عن عدم تفهم الجهاز الإدارى المشرف على هذه الجمعيات لطبيعة القانون وعدم وجود رقابه صارمه على النظام التعاونى بصفه عامة ، مما ادى الى ما شهدناه من حالات للاثراء غير المشروع الناتج عن استغلال موظفى الجمعيات لاعضائها ، بالاضافة الى استئثار اثرياء القرية على رئاسة الجمعيات التعاونية وتوجيه امورها لصالحهم .

أما فى التجارب التى توافرت فيها القيادات وأمكنها تفهم طبيعة الأجراءات الثوريه فقد زادت انتاجيتها وظهرت فيها تجارب جديدة فى استنباط محاصيل وطرق جديده فى الزراعة مثلما شهدنا فى قريه « نواج » ، وكذلك ما شهدناه من تجارب رائدة اخرى تحت سيطره الجمعيات التعاونية وادت فيها الى نتائج رائدة فى مجال العمل التعاونى .

وقد سارت نفس هذه الاجراءات فى قطاع المال والاعمال ، فقد كان سوء توزيع الدخل فيه هو السمة الغالبة أيضا ، وعلى سبيل المثال وجد ان هناك خمسين شخصا يمتلكون ٤٢ فى المائة من اسهم بنك مصر قبل التاميم منهم واحد فقط يمتلك ١٤ فى المائة من اسهم هذا البنك .

واتضح من البيانات أيضا أن تجارة القطن والتى كانت تمثل ٨٠ فى المائة من صادرات البلاد لم يكن يتحكم فيها سوى ٢٤ بيتا من

بيوت السمسرة كان يمكنها فرض السعر الذى تراه وتتحكم بذلك فى الاقتصاد المصرى كله .

وفى احصائية أخرى اتضح أن ٦٠٠ شخص فقط كانوا يسيطرون على أغلب مجالس ادارات الشركات الصناعية والتجارية فى مصر ، وذلك أمر يمكن تفسيره حيث ان هذا القطاع لم يكن سوى جزء من طبقة ملاك الاراضى فى أغلبه بما يتميز به من التركيز الشديد للثروة فى أيدى القلة .

ولقد أدى ذلك الى تفاوت مفرط فى الدخول والنتائج عن سوء توزيع الثروة ، ففى احصائية صدرت عام ١٩٥٠ عن مقارنة الدخل السنوى فى قطاع المال والاعمال اتضح أن متوسط دخل الراسمالى سنويا ٢٠٠ الف جنيه ، مقابل ٢٦ جنيها سنويا متوسط دخل العامل فى نفس القطاع .

وفى سبيل ادابة الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية قامت الثورة باتخاذ عدد من الاجراءات بهدف الحد من الدخول الكبيرة بفرض الضرائب التصاعدية على الايراد العام والتى وصلت الى ٩٠ فى المائة على الدخول التى تزيد على عشرة آلاف جنيه سنويا طبقا للقرار ١١٥ لسنة ٦١ ؛ وكذلك باجراءات التمصير لمنع سيطرة راس المال الاجنبى على مقدرات البلاد ونزح الثروه الى الخارج ، ثم تأمين الصناعات والشركات التى تمثل شرايين الاقتصاد للدولة مثل البنوك وشركات التأمين والتجارة بالجملة والتصدير والاستيراد والنقل والصناعات الثقيلة ، ليس فقط بهدف الحد من الدخول الكبيرة ، ولكن ايضا بهدف تجميع رأس المال اللازم للانطلاقة الصناعية الكبرى من أجل زيادة الانتاج وتوفير فرص العمل للمواطنين وتحقيق حياة حرة كريمة لهم .

فمع قوانين التأميم صدرت عدة قرارات أهمها القانون ١١١ لسنة ٦١ بتوزيع أرباح الشركات على المساهمين مع تخصيص ٢٥ فى المائة منها للموظفين والعمال الارباح الاشتراكية - والقرار ١١٣ لسنة ٦١ بوضع حد اقصى للمرتبات بما قيمته ٥ آلاف جنيه ، وكذلك قرار برفع الحد الادنى للاجور من ١٢٥ مليما قبل الثورة الى ٢٥٠ مليما مع تطبيقه بكل صرامة على العاملين فى القطاع الخاص ، كما تمتحديد ساعات العمل بـ ٤٢ ساعة اسبوعيا والغى العمل الاضافى

بدون أجر ، وأصبحت التأمينات الاجتماعية والصحية اجبارية على جميع العاملين فى القطاع العام والخاص ، وارتفعت مساهمة صاحب العمل فيها من ٧ الى ١٧ فى المائة من قيمة الاجر المدفوع فى هذه التأمينات ، وقد تضمنت هذه المبالغ تأمينات ضد الشيخوخة والعجز والوفاء ، وتأمينا ضد اصابات العمل وضد البطالة .

وفى اطار تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ايضا صدرت تشريعات خاصة بالاجازات التى يحصل عليها العامل بأجر كامل فوصلت الى ١٤ يوما . وزادت الاجازة المرضية المسموح بها الى ١٨٠ يوما فى السنة يستحق خلالها العامل ٧٠ فى المائة من أجره الاساسى ، وأصبح الفصل من العمل مستحيلا قانونا وكان لتلك التشريعات دورها فى تقريب الفوارق بين الدخول وضمان العدالة فى توزيع الناتج القومى وضمان التامين ضد العجز والشيخوخة ففى غضون سنى الخطة الخمسية مابين عامى ٦٠ الى ٦٥ارتفعت الاجور من ٨ر٤٢ فى المائة الى ٧ر٤٦ فى المائة من الدخل القومى وزادت العمالة من ٥١ر٦ مليون عامل سنة ١٩٦٠ الى ٣٧ر٧ مليون سنة ١٩٦٥ ، ثم ٢٧ر٨ مليونا سنة ١٩٧٠ ، وقد زادت العماله فى سنى الخطة الخمسية الاولى بمقدار ٢ر٢٢ فى المائة مقابل زيادة فى عدد السكان قدرها ١٥ فى المائه زيادة فى العمالة لا تزيد على ٥ر١٠ فى المائة بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ .

وارتفع دخل الفرد من ٤٥ جنيها عام ١٩٥٢ الى ٦٠ جنيها فيما بين عامى ٦٤ــ ٦٥ .

لكن التجربة لم تقدم قدرا من السلبيات نتجت جميعها عن ظروف بداية التجربة ، فقد نتج عن الاتجاه لحماية المنتجات الوطنية بمنع استيراد مثيلاتها من الخارج عدم الاهتمام بجودة الانتاج او رفع مستواه بقدر ماكان التركيز على كمية المنتج منه ، وقد ظهر الى جوار النزعة الى التخطيط او التوجيه الشامل للانتاج مشكلة المركزية والبيروقراطية التى اعاقت فيما بعد ذلك هذه القطاعات عن الانطلاق بتضخمها واستنزاف مواردها .

كما أدت المركزية والبيروقراطية الى انحراف بعض من القيادات فى الحكومة والقطاع العام واستئثارها بقدر كبير من الامتيازات الخاصة واستغلال النفوذ فى أعمال الربح غير المشروع .

كما ادى تطبيق مبدأ حق العمل للجميع ان تراكمت قوة زائدة عن الحاجة لم يتوقف تأثيرها السلبى على ميزانية الشركات وارباحها ، بل تعداه الى ظهور جو من السلبية واللامبالاة والاهمال .

كما أدى قانون منع الفصل من الوظيفة الى سوء استغلاله وعدم قدرة المديرين على العقاب الحاسم للمخطىء مهما كان خطؤه ، كما زادت حالات التمارض واستغلال ثغرات القانون من اجل التهرب من العمل .

التعليم والصحة

ان المظهر النهائى لكفاءة اى نظام هو مدى انعكاس اجراءاته على الجماهير ؛ وذلك فيما يظهر من خدمات تعليمية وثقافية وصحية .

فمن حيث الخدمات التعليمية كان مبدأ تكافؤ الفرص الذى التزمت به الثورة دافعا لها نحو ازالة اى عوائق تحول دون تعبير الانسان عن قدراته وابداعه ، ومن هنا أصدرت القوانين التى تضمن ذلك وأهمها مجانية التعليم لجميع مراحل الدراسة على ان يكون الزاميا فى المرحلة الابتدائية ؛ وقد نتج عن ذلك أن ارتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائى من ٤٠ فى المائة بين ٦ - ١٢ عاما فوصلت عام ١٩٦١ الى ٨٨٫٢ فى المائة كما منحت رعاية خاصة للمكفوفين والصم والبكم والمتخلفين عقليا بانشاء المدارس الخاصة لتأهيلهم .

ووفقا للتقديرات التالية على ذلك فى عام ١٩٧٠ تضاعفت نسبة التلاميذ فى هذا التاريخ بالمقارنة بعدد التلاميذ عام ١٩٥٢ بمقدار ٢٩٨ فى المائة فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية ، وبنسبة ٢٦٤ فى المائة فى التعليم الثانوى العام ، و٨١٤ فى المائة فى التعليم الثانوى الفنى ، و٤٢٥ فى المائة فى التعليم العالى . فيما بين هذين التاريخين .

وتشير الارقام الى ازدياد ملحوظ في الاقبال على التعليم وعلى الاخص التعليم الفنى بالنسبة للمدارس الثانوية ، وكذلك فى التعليم العالى زاد فيها نصيب الكليات العملية من ٢٥ فى المائة الى ٤٠ فى المائة فيما بين عامى ٥٢ - ٧٠ ان ذلك يشير الى تغيير هام فى طبيعة الثقافة للقطاعات العريضة من المتعلمين ، اذ تغير الاتجاه نحو

التعليم الفنى والعملى بدلا من الإتجاهات السابقة للمتعلمين كذا الكليات النظرية أو التعليم العام .

ولقد صحب التقدم فى مجال التعليم بعض السلبيات التى لاحظها المحللون ، فالزيادة الكبيرة فى أعداد التلاميذ لم يصحبها زيادة مماثلة فى عدد المدرسين أو عدد المدارس ، فقد ارتفعت نسبة التلاميذ لكل مدرس من ٢٩ تلميذا سنة ١٩٥٢ الى ٣٩ تلميذا سنة ١٩٧١ فى التعليم الابتدائى ، ومن ١٠ تلاميذ لكل مدرس فى التعليم الفنى الى ٢٠ فى سنة ١٩٧١ ، وفى التعليم الثانوى العام ظلت النسبة ثابتة فيما بين العامين وهى ٢٢ تلميذا لكل مدرس .

كما صحب الاقبال الزائد على التعليم ايضا تكدس فى أعداد الطلبة بالنسبة للمدارس ، واتباع نظام الفترات المسائيه وما الى ذلك مما جعل ظروف العملية الدراسية اكثر صعوبة وكذلك فقد ادت سياسه الفصل بين خريجى التعليم الثانوى والتعليم العالى وما يترتب عليها من زياده فى المرتب وفى المكانة الاجتماعية لخريجى التعليم العالى ، ادى ذلك الى انصراف الشباب عن التعليم الفنى بحثا عن هذه الاغراءات ، وقد أدى ذلك الى الضغط على الدولة لزيادة التعليم الجامعى مهما كان من دعم احتياج الدولة الى هذا النوع من التعليم .

ولقد تركت هذه السياسة الكمية بصمات اخرى على العملية التعليمية ذاتها ، فقد لاحظ رجال التربية وعلم النفس أن الاهتمام بكم الخريجين على توعيتهم ادى الى الاهتمام بنتائج نهاية العام وزيادة الدروس الخصوصية بصرف النظر عن الاهتمام بدرجة الاعداد التربوى والعلمى للطالب .

وفى مجال الصحة زادت النفقات العامة الجارية بمعدل سنوى مقداره ١١ فى المائة فى المتوسط سنويا ، فيما بعد عام ١٩٥٢ وحتى سنة ٧٠ ، كما تضاعفت عدد الاسرة فى المستشفيات من ٣٦ الف سرير عام ٥٢ وحتى ما يقرب من ٧٢ الفا من الاسرة عام ١٩٧٠ ، بالاضافة الى ذلك زاد عدد الوحدات المجمعة فى الريف ووصل فى الستينات الى ١٧٨٦ وحدة مجمعة تضم ٨١٤٩ سريرا اضافيا لخدمة ابناء الريف وأصبحت كل قرية تقريبا مزودة بوحدة صحية سواء أكانت فرعية أو مجمعة .

ونتيجة لنظام التأمين الصحى وزيادة الاهتمام بالرعاية الصحية بالريف والمناطق النائية ونتيجة ايضا لفرض العمل الاجبارى فى الريف على الاطباء حديثى التخرج فى هذه المناطق ان زاد الوعى الصحى وانتشر الاهتمام بالقضاء على الامراض المتوطنه وغيرها ، ولا ادل على ذلك من ارتفاع عدد الصيدليات - وكلها تقريبا من القطاع الخاص من ٦٨٠ صيدلية عام ١٩٥٢ فوصلت الى ٩١٠ صيدليات عام ١٩٧١ ، وزيادة متوسط معدل استهلاك الادوية للفرد الواحد من ١ فى المائة الى ٢ فى المائة سنويا فيما بين هذين التاريخين .

وبرغم ان السياسة الصحية لثورة يوليو قد تركت بصماتها على اغلب مواطنى مصر ، لكن كان يشوبها بعض المشاكل وتعترضها بعض الصعاب . فالمواطن المصرى وان اصبح باستطاعته ان يجد الرعاية الصحية المجانية فى مكان قريب من موطنه ، لكن قدر هذه الرعاية لم يصل الى الحد الامثل وربما رجع ذلك الى قلة خبرة الاطباء حديثى التخرج او الى نقص الامكانيات المتاحة لهم وعدم توافر الدواء المطلوب ، الامر الذى يؤدى بالطبيب الى تخفيض الجرعات اللازمة لعلاج المريض حتى يمكن توزيع الخدمة الطبية على اكبر عدد من المترددين .

كذلك لم يحدث أن قررت وزارة الصحة مشروعا قوميا للقضاء على أى من الامراض المتوطنة مع أن حماس الجماهير كان متوافرا آنذاك .

أما المشكلة التى ترتبت على زيادة الوعى الصحى فقد كان زيادة السكان اذ تبين احصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ان قمة الانفجار السكانى كان بين عام ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وهى الفترة التى صاحبت اقصى تركيز للرعاية الصحية والاهتمام بالمواطنين .

وفى مجال الاسكان .. وانشاء المدن الجديدة فقد أدى النمو السريع فى الصناعة بالمقارنة بالزراعة الى حدوث هجرة داخلية من المناطق الزراعية الى الصناعية واشتغال عدد كبير من العمال الزراعيين فى المصانع الناشئة وتشير البيانات الى زيادة معدل التحضر - أى ازدياد نسبة سكان المدن بالمقارنة باجمالى السكان فزادت نسبة التحضر فيما يتعلق بسكان المدن الكبرى

القاهرة-الاسكندرية-السويس - بورسعيد من ١٨ فى المائة سنة ١٩٤٧ الى ٨ر٢١ فى المائة سنة ١٩٦٠ حيث انخفضت نسبة الزيادة فيما بعد ، الا أن عواصم المحافظات ومدنها شهدت زيادة أكبر فى نسبة القاطنين بها نتيجة انتشار الصناعات الجديدة فيها وتطوير ما استولت عليه الدولة من صناعات ، فارتفعت نسبة سكان المدن من ١ر١٢ فى المائة سنة ١٩٤٧ الى ١ر١٥ فى المائة سنة ٦٠ ثم ١٨ فى المائة فى عام ١٩٦٦ بمعدل هجرة سنوى ٥ر١ فى المائة بين عامى ٦٠ - ٦٦ مقابل ٨٦ر فى المائة قبل عام ١٩٥٢ .

ولقد صحبت هذه الزيادة الملحوظة نموا للمدن على اتساع الجمهورية ساهمت الدولة فيه بالتركيز على الاسكان الشعبى وتحت المتوسط والذى بلغ ما يقرب من ٣٢ الف مسكن فيما بين عامى ٥٢ ، ٦٠ بخلاف اسهامها فى المساكن التعاونية التى وصلت الى ١٣٠٠ وحدة سكنية .

وفيما بين عامى ٦٠ - ٦٦ قامت الدولة بانشاء عدد من الضواحى اهمها مدينة نصر بالقاهرة ، ومجموعة قرى نموذجية لاسكان أهالى النوبة فى كوم امبو .

وفيما بين عامى ٦٩ - ٧٠ بلغت جملة الوحدات السكنية التى أنشأتها الدولة ما بين ريفى وحضرى ومستوى اقتصادى ومتوسط وفوق المتوسط ٨٢٢٢٦ وحدة سكنية .

وكذلك قامت الدوله بمواجهه أصحاب المساكن الذين قاموا برفع أجور وحداتهم نتيجة زيادة الضغط على المدن فأصدرت عددا من التشريعات بخصوص لجان تقدير الايجارات وتحديد الحد الاقصى للقيمة الايجارية للمكان وفقا للقانون ١٢٩ لسنة ٦١ .

وفى مجال الخدمات الاجتماعية أنشأت الدولة نظام الوحدات الاجتماعية الفردية للاهتمام بالاسرة والعمل على تنظيمها ومحو الامية ونشر الثقافة ، كما تم تعميم مراكز التدريب المهنى ودعم مشروع الاسر المنتجة بهدف تدريب أفراد الاسر على صناعات مناسبة وتوفير الادوات والخامات لرفع الدخل المادى للاسرة ، وقد زادت الإعتمادات اللازمة للضمان الاجتماعى والاغاثة والمعاشات والمساعدات للاسر المحتاجة والمنكوبة ، وكذلك انشاء مكاتب التأهيل

الاجتماعي للمعوقين لدراسة حالاتهم وتوجيههم والاشراف على تدريبهم وتأهيلهم وصرف الاجهزة التعويضية لهم .

ثالثا ـ انجازات في مجال الثقافة

ولقد صحبت كل هذه الاجراءات تغيرات ثقافية هامة سواء في مجال الثقافة الجماهيرية أو الشعبية ؛ أو في مجال الثقافة القومية .

فقد زاد عدد الاذاعات من اثنين فقط عام ١٩٥٢ الى احدى عشر اذاعة في عام ١٩٧٠ وارتفع معها عدد ساعات الارسال من ١٥ ساعة الى ١٥٩ ساعة يوميا حتى عام ١٩٧٠ . كما شهدت مصر دخول الارسال التليفزيوني في يوليو سنة ١٩٦٠ وعلى ثلاث قنوات آنذاك وخصصت الدوله الاعتمادات اللازمة لتمويل مشروع الالف كتاب بهدف تزويد المكتبة العربية بالمراجع الاساسية اللازمة لاى نهضة ثقافية ، بالاضافة لعدة سلاسل للثقافه الشعبية بسعر رخيص مثل سلاسل اخترنا لك وسلسلة كتب سياسية واقتصادية ، وفي مجال نشر الثقافة ايضا قامت الثورة بتطوير خدمات دار الكتب وفروعها فزاد عددها من ١١٠ آلاف كتاب سنة ١٩٥٢ الى ٩٩٠ الف سنة ١٩٧٠ وزاد عدد المترددين عليها من ٧٤ الفا الى ٩٣١ الفا سنة ١٩٧٠ .

بالاضافة الى ذلك انشأت الثورة المكتبات الشعبية ووصل عدد الكتب بها الى ٣٢٨ الف كتاب يقرأها ٢٧١ الف قارىء حتى عام ١٩٧٠ ، وقد انشأت الدولة جهازا خاصا للثقافة الجماهيرية تابعا لوزارة الثقافة اضطلع بمهمة انشاء قصور الثقافة التي ضمت الى جانب المكتبة دورا للتمثيل وقاعات للمحاضرات والعروض السينمائية ، هذا بالاضافة الى قوافل للثقافة الشعبية تتحرك الى المناطق التي لم يتم فيها بعد انشاء هذه الدور .

ويذكر المحللون لهذه الفترة بأن الثورة التزمت الحياد الصارم بين الاتجاهات الفنية والادبية الجديد منها والقديم ، وقد قدم ذلك القوة الدافعة لكل ما هو حيوي يرغب فيه الجمهور ويثريه ، مما أدى الى ظهور الابداع في ميادين الدراما والشعر والفولكلور والفنون التشكيلية ، وان لم يكن يتضح بنفس الصورة في ميادين القصة .

كذلك أسهم المناخ الذى خلقه انشاء الكونسرفاتورا واوركسترا القاهرة السيمفونى ومدرسة الباليه والكورال ، بالاضافة الى بعث الثقافة العربية الاصيلة مثل انشاء المتاحف القومية كمتحف مصطفى كامل ومتحف الجزيرة ومتحف بور سعيد وجواد حسنى وابن لقمان ومختار ، ومحمود خليل وفى مجال الفنون التشكيلية تمثلت رعاية للدولة لها فى اقامة مراكز الفنون التشكيلية ، مع مراكز احياء الحرف والفنون التلقائية مثل فنون خان الخليلى وما الى ذلك .

واسهم مسرح التليفزيون الذى تموله الدولة فى اذكاء نهضة مسرحية دافقة تميزت بالاصالة والتعبير عن الواقع المصرى المتحرك آنذاك ، وصحب ذلك رعاية الفنون الناشئة وتشجيعها مثل مسرح العرائس والمسرح الغنائى وفرق الرقص التعبيرى والرقص الشعبى وانشىء مسرح الجيب لرعاية التجارب المسرحية الجديدة .

ويقرر المحللون أن الدراما انتقلت فيما بعد عام ١٩٥٢ من مرحلة الترجمة والاقتباس الى مرحلة الابتكار، وفى ميدان الشعر والدراما الشعرية عبرت الثورة بشعرائها عبر حواجز القوافى الجامدة الى شعر تلقائى أكثر مرونة وأقل جمودا ، كما لعب هذا الجو ايضا دوره فى ميدان الرسم فانتقل به - فيما يرى المحللون - من تقليد الاساتذة العظام فى الرسم العالمى الى تجارب جديدة أصيلة .

ولقد صحبت تلك الاجراءات جميعها بعض من اوجه القصور تمثل فى تضخم الأجهزة البيروقراطية وظهور بعض المثقفين الحكوميين بحكم وظائفهم الرسمية فى الدولة ، بالاضافة الى بعض التعقيدات وأشكال التباطؤ التى تصاحب أى عمل حكومى فى هذه الفترة .

والخلاصة ان ثورة يوليو نجحت فى تغيير الانسان المصرى اجتماعيا وثقافيا وتعليميا ومهنيا ، وتركت بصماتها على كل بقعة من بقاع مصر ●

الفصل
الرابع

الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية

د. عمرو محيي الدين

الآثار التوزيعية للسياسات الاقتصادية

لا يمكن تقييم التطور الاقتصادى لثورة يوليو سنة ١٩٥٢ دون القاء نظرة سريعة على حقيقة البنيان الاقتصادى المصرى فى بداية ١٩٥٢ . لقد كان الاقتصاد المصرى يعانى فى ذلك الوقت من كل سمات التبعية والتخلف . ولقد كان الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت هو اقتصاد المحصول الواحد « القطن الخام » . اذ احتلت الزراعة ما يقرب من ٣٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى فى حين انها كانت تستوعب ما يزيد على ٧٠ فى المائة من القوة العاملة المصرية وكانت الصناعة المصرية قطاعا متخلفا فى نموه اذ كان يساهم بحوالى ٨ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى ولا يزيد استيعابه للقوة العاملة عن ٩ فى المائة من اجمالى القوة العاملة . ولقد ارتبط هيكل تجارتنا العالمية بالسوق الراسمالية العالمية كتابع لها اذ كان القطن الخام يمثل ما يقرب من ٨٠ فى المائة من جملة الصادرات السلعية فى حين ان الصادرات الصناعية لم تتجاوز ٥ فى المائة من جملة الصادرات ولقد عانت الزراعة المصرية من فائض رهيب فى القوة العاملة بلغ حوالى ٢٥ فى المائة من جملة القوة العاملة فى الزراعة. ويعكس نمط توزيع الملكية الزراعية « ويوصف الزراعة النشاط الرئيسى » نمط توزيع الدخل القومى فى ذلك الوقت . اذ بلغ عدد الملاك الذين يتجاوز حيازتهم ٢٠٠ فدان ١ر فى المائة من جملة الملاك فى حين ان حيازتهم تصل الى ٢٠ فى المائة من جملة الاراضى الزراعية ، فى حين ان ٩٤ فى المائة من عدد الملاك يملكون ما يقل فى المتوسط عن ٥ افدنة وتبلغ جملة حيازاتهم ما يقرب من ٣٥ فى المائة من الاراضى الزراعية .

وقد بلغ نصيب الملاك الزراعيين الذين يحوزون ما يزيد على ٥٠ فدان سنة ١٩٥٢ على ٣٩ فى المائة من الدخل الزراعى فى حين انهم لم يكونوا يتجاوزون ١ فى المائة من عدد السكان الزراعيين اما الملاك

الصغار الذين تبلغ حيازتهم اقل من ٥ افدنة فقد كان نصيبهم من الدخل الزراعى ١٥ فى المائة فى حين ان نسبتهم الى جملة السكان الزراعيين لم تتجاوز ٣٥ فى المائة . ويأتى فى اسفل السلم الاجتماعى الفلاحون المعدمون الذين كان مصدر دخلهم الوحيد هى قوة العمل . اذ بلغ نصيبهم فى الدخل الزراعى سنة ١٩٥٢ ٣ر٥ فى المائة فى حين انهم كانوا يمثلون حوالى ٥٥ فى المائة من جملة السكان الزراعيين « حوالى ٢١٧ر١ الف عائلة » وتشير بيانات الحسابات القومية فى هذه الفترة ان نصيب الاجور من الناتج القومى الزراعى كان ١٧ فى المائة فى حين ان عوائد حقوق التملك كانت تمثل ٨٣ فى المائة من الدخل الزراعى وهذا نمط لتوزيع الدخل الزراعى يفوق النمط السائد فى بلدان اوروبا ابان العصور الوسطى . ولقد كان لهذا النمط لتوزيع الدخل القومى آثاره على تكوين المدخرات وعلى نمط الاستثمارات المنتجة فى الاقتصاد القومى اذ كان الاستهلاك التفاخرى هو السمة المميزة لسلوك كبار الملاك فى ان الاستثمارات فى شراء الاراضى والعقارات السمة الاساسية للتصرف فى مدخراتهم وهكذا انخفض المعدل السنوى لتراكم رأس المال الى ٨ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى سنة ١٩٥٢ . ولقد كانت المؤسسات المالية التى تعمل فى الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت هى مؤسسات مالية أجنبية وكانت اغلب عملياتها التمويلية منصبة على محصول القطن وعمليات الاستيراد والتصدير .

اذا حاولنا تقييم النمو الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٥٢ نجد ان الانماء الاقتصادى الذى تحقق يفوق عشرات اضعاف معدلات النمو المحققة خلال الفترة من الحرب الاولى ١٩١٤ حتى سنة ١٩٥٢ . ذلك انه خلال الاربعين عاما من سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٥٥ زاد الدخل الفردى بحوالى ٥ فى المائة فقط خلال الفترة كلها بمعدل زيادة سنوى قدره ١ر فى المائة سنويا . اذ انه خلال الفترة من ١٩١٣ حتى سنة ١٩٢٨ بقى متوسط الدخل الفردى عند مستواه تقريبا فى حين انه انخفض بحوالى ١٠ فى المائة بين سنة ١٩٢٨ و سنة ١٩٣٩ — نتيجة للازمة العالمية الكبرى . وفى ابان الحرب الثانية وما صاحبها من صعوبات الاستيراد والاختلالات التى اصابت الاقتصاد المصرى انخفض الدخل الفردى مرة اخرى بحوالى ١٠ فى المائة . وهكذا كان متوسط الدخل الفردى فى نهاية الحرب

الثانية منخفضا بحوالى ٢٠ فى المئه عن مستوى سنة ١٩١٣ .
ونتيجة للحرب الكورية وتحسن معدلات التبادل التجارى الدولى زاد الدخل الفردى خلال الفترة من ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٢ بحوالى ٢٥ فى المائة ومن ثم فان صافى النمو خلال الفترة ١٩١٣ - ١٩٥٢ كان ٥ فى المائة فقط . ونتيجة لظروف الركود التى صاحبت اعقاب الحرب الكورية فان الدخل الفردى بقى عند مستواه تقريبا خلال الفترة من ١٩٥٣ - ١٩٥٥ . اما خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٥ فقد كان معدل النمو السنوى للدخل القومى الحقيقى حوالى ٦ فى المائة وهو ما يعنى معدله سنويا نمو الدخل الفردى حوالى ٣,٨٪ سنويا . وهذا يعنى ان الزيادة فى مستوى دخل الفرد خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦٥ يبلغ عشرة اضعاف الزيادة التى حدثت خلال الفترة ١٩١٣ - ١٩٥٥ الا ان ظروف حرب ١٩٦٧ وما اعقبتها قد فرضت على الاقتصاد المصرى اعباء لا تتناسب مع موارده المتاحه كما خلقت اختلالات عديده فى بنيته الاقتصادى ادت الى تباطؤ معدل نمو الدخل القومى خاصه فى السنوات التى اعقبت حرب ١٩٦٧ مباشرة وهكذا كان معدل نمو الدخل القومى خلال الفتره من ١٩٦٧ حتى سنة ١٩٧٣ كان ٣,٥ فى المئه - ٤ فى المائه سنويا . وهو بالرغم من ذلك يفوق كثيرا معدلات النمو المحققه فى الفتره السابقة على الثورة - اضف الى هذا ان التراخى فى معدلات النمو انما كانت راجعة فى الاساس الى ثقل عوامل خارجية والى ضغوط واختناقات من ثقل هذه العوامل الخارجية .

.. وبناء على معدلات النمو المرتفعه التى تحققت خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية استطاع الاقتصاد المصرى ان يحقق تغيرات هيكليه واضحة فانخفضت النسبة للزراعة الى ٢٨ فى المائة من الناتج القومى و ارتفعت الاهميه بالنسبه للصناعة من ٨ الى ٢٠ فى المائه من الناتج القومى . وانخفض نصيب الزراعة من العمالة من ٧٠ الى ٥٠ فى المائه فى حين زاد نصيب الصناعة من ٨ الى ١٤ فى المائة من جملة العماله . ولم يقتصر الامر عندهذا الحد اذ ادت حركة التنمية والتصنيع الى تنويع صادراتنا القومية فانخفضت الاهمية النسبية للقطن الخام من ٨٠ فى المائة الى ٥٠ فى المائة فى حين زاد نصيب الصادرات الصناعية الى ما يقرب من ٣٠ فى المائة من جملة الصادرات . واستطاعت مصر خلال هذه السنوات ان

تصل بمعدل التراكم الراسمالي في المتوسط الى ١٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي وحتى في تلك السنوات التي اضطرب فيها الاقتصاد القومي تحت ظروف الانفاق الحربي وندرة النقد الاجنبي استطاعت مصر الحفاظ على حد ادنى قدره ١٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في صورة تراكم راسمالي « استثمارات ».

الا ان قياس الانجاز الاقتصادي لثورة يوليو لا يمكن ان يتأتى بالنظر الى معدلات النمو التي تحققت ومعدلات الاستثمارات التي نفذت . فهذه كلها مؤشرات كمية على مستوى كلي قد لا تعكس وراءها ما أضفته عملية التنمية من رفع لمستوى المعيشة لغالبية السكان . فالتنمية الحقيقية يجب ان تقاس بمقدار الفائدة والعائد على قطاعات الشعب العريضة من العمال والفلاحين واصحاب الدخول المحدودة والطبقات المتوسطة . بمعنى آخر لابد من دراسة الاثر التوزيعي لسياسة الانماء في عهد الثورة . الى اي مدى اتجه توزيع الدخل القومي نحو عدالة اكثر في التوزيع . الى اى مدى ادت سياسات الانماء التي تدعم مستوى المعيشة للفئات المنخفضة الدخل . الى اي مدى ادت سياسة الانماء الى خلق فرص متساوية للعمل والتعليم واكتساب الدخل .. الخ .

الزراعة

ولسوف نبدأ بدراسة الاثار التوزيعية سواء على مستوى القطاعات أو مستوى السياسات الاقتصادية . بالنسبة للزراعة ، ادت السياسات الزراعية وخاصة قوانين الاصلاح الزراعي وتحديد الايجارات وسياسة الاسعار وسياسات الانتاج الى اعادة لتوزيع الدخل الزراعي لصالح القوى العاملة الزراعية وصغار المستأجرين وصغار الملاك . فقد أدت قوانين الاصلاح الزراعي الثلاثة ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٩ الى اعادة تركيب الهيكل الزراعي . ففي سنة ١٩٦١ انخفض نصيب الحائزين لما يزيد على ١٠٠ فدان الى ١ر في المائة من عدد الحائزين وانخفضت المساحة الزراعية تحت حيازتهم الى ١٤ في المائة من جملة الارض الزراعية حيث كانت هذه الفئة تمثل ٣ ر في المائة من جملة الحائزين وتستولى على ٣٠ في المائة من جملة الارض الزراعية سنة ١٩٥٢ . اما الفئات التي تحوز اقل من عشرة افدنة فقد ارتفع نصيبها من الارض الزراعية من ٢٣ في

المائة من المساحة المنزرعة الى ٣٧ في المائة من المساحة المنزرعة . ولقد تم توزيع الاراضى الزائدة عن حد الملكية فى الفدادين الثلاثة على الفلاحين المعدمين « صغار المستأجرين » . وقد بلغ مساحة الاراضى المستولى عليها طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى والتى تم توزيعها حتى سنة ١٩٧٠ حوالى ٨١٧ الف فدان وبلغت عدد العائلات الريفية المستفيدة حوالى ٣٤٢ الف عائلة .

ولم يقف الاثر الرريعى لقوانين الاصلاح الزراعى عند حدود وضع حد أعلى للملكية واعادة توزيع الفائض عن الحدود العليا . ذلك ان احد الاثار الهامة هو وضع حد أعلى للايجارات الزراعية بسبعة امثال ضريبة الارض . ذلك ان ندرة الارض والاحتكار فى ملكية الارض ادت بملاك الارض الى فرض ايجارات تمليكية على صغار المستأجرين . ولقد ترتب على تحديد حد أعلى للايجارات الزراعية تحول ما مقداره ٦٠ مليون جنيه من دخول كبار الملاك الى صغار المستأجرين .

ولم يقف الامر عند هذا الحد . ذلك انه في الفترة السابقه على يوليو سنة ١٩٥٢ كانت المؤسسات المتخصصة في الائتمان الزراعى تقدم خدماتها الى كبار الملاك فقط وكان الملجأ الوحيد للائتمان لصغار المزارعين والمستأجرين هو الوسيط المالى فى القريه بفائدة ربوية عالية ولقد وسعت الدولة فى نظام الجمعيات التعاونية — لتقديم الائتمان الزراعى السهل للمزارعين وتقديم الخدمات الزراعية للمزارعين بتكلفة بسيطه — وبالتالى قضت على فئة الوسطاء الماليين وبالتالى زاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من ١٧٠٠ — جمعية عدد اعضائها ٥٠٠ الف عضو سنة ١٩٥٢ الى ٥٠٠٠ جمعيه سنة ١٩٧٢ يبلغ عدد اعضائها ٢٠٠ مليون عضو ويبلغ رسمالها ٨ ملايين جنيه وقد بلغ قيمه مستلزمات الانتاج التى قدمتها الجمعيات التعاونية للمزراعين سنة ١٩٧٢ حوالى ٢ ملايين جنيه تقاوى منتقاة، ٥ ملايين جنيه اسمدة ، ٣ ملايين جنيه مبيدات حشرية . واذا كان الائتمان الزراعى من خلال الجمعيات التعاونية يستفيد منه كافة الحائزين والملاك الا ان تصور وضع صغار الملاك والحائزين سنة ١٩٥٢ يؤدى الى تصور ان المستفيد الاساسى من الائتمان الزراعى من خلال الجمعيات التعاونية هم صغار الملاك . اذ بلغ عدد المدينين سنة ١٩٦٦ من صغار الحائزين « اقل من خمسة افدنة » ٨٠ فى

المائة من من عدد المدينين فى حين ان المدينين للجمعيات من الحائزين لاكثر من ٢٥ فدانا لا يزيدون عن ١٢٪ من جملة المدينين وبلغت جملة الديون للفئة الاولى ١٩ مليون جنيه حتى سنة ١٩٦٦ فى حين بلغت جملة الدين للفئة الثانية ٦ ملايين جنيه حتى سنة ١٩٦٦ .

ومن هذا التوزيع لعدد المدينين للجمعيات التعاونية يمكن تصور الاثار التوزيعية الهامة للسياسات السعرية التى اتبعتها الدولة اذ كانت الاسعار التى نقدم بها مستلزمات الانتاج الزراعى من تقاوى وأسمدة ومبيدات اسعار تقل عن المستوى العالمى «سعر الاستيراد» وقد تحملت الدولة الفرق عن طريق اعانات الدعم . كذلك لم تقف الاثار التوزيعية عند هذا الحد اذ ادت سياسة التسويق التعاونى للقطن الى آثار توزيعيه هامة .

ذلك ان سياسة التسويق التعاونى للقطن نصت على فئة طبقة الوسطاء التجاريين لمحصول القطن وبالتالى فان دخولهم اعيد توزيعها بين المزارعين والدولة . كذلك أدت هذه السياسة الى منع الملاك من استيفاء ايجاراتهم عن طريق شراء محصول القطن بأقل من سعر السوق السائد .

ولم يقف عند هذا الحد إذ فرضت الدولة حدا ادنى للاجور ولقد ترتب على كل هذه السياسات السابقة فى نطاق القطاع الزراعى الى اعادته لتوزيع الدخل الزراعى . فقفز نصيب الاجور من الدخل الزراعى من ١٧ فى المائة سنة ١٩٥٢ الى ٣١ فى المائة سنه ١٩٦٧ . كذلك قفز نصيب صغير الملاك« أقل من عشرة افدنة » من ٤١ فى المائة من الدخل الزراعى الى ٢٨ فى المائة من الدخل الزراعى سنه ١٩٦٦ فى حين قفز نصيب الفلاحين المعدمين من ٥ فى المائه من الدخل الزراعى الى ١٠ فى المائة من الدخل الزراعى . ليس غريبا اذن ان يحقق الانتاج الزراعى معدلا للنمو منذ سنة ١٩٥٥ حتى سنة ١٩٧٥ قدره ٣ فى المائة سنويا بالمقارنة بمعدل سنوى قدره ١,٥ فى المائة قبل سنة ١٩٥٢ .

٢ ـ الصناعة

إلا أن السياسات التوزيعية لم تقف عند حدود القطاع الزراعى بل امتدت للقطاعات الاخرى ففى قطاع الصناعة حقق الانتاج

الصناعي منذ سنة ١٩٥٥ معدلا سنويا للنمو ٨,٥ في المائة حتى سنة ١٩٦٥. وقد تباطأ معدل النمو منذ سنة ١٩٦٧ نتيجة لندرة موارد النقد الاجنبي ولارتفاع استخدامات المجهود الحربي، بينما زادت الاستثمارات في الصناعة . ومع ذلك فقد ظل معدل النمو عند مستوى ٤,٥ في المائة وعاد للارتفاع منذ بداية السبعينات . ولقد تركزت سياسة التصنيع نحو خدمة احتياجات الطبقات الوسط في الحضر . حقيقة ان حركة التصنيع كانت مدفوعة الطلب بمعنى أن توجيهها الاساسي كان لاشباع حاجات الطلب الاستهلاكي . ويتضح ذلك من التركيز السلعي للناتج الصناعي منذ سنة ١٩٦٥ كان ٦٤ في المائه من القيمة المضافة الصناعيــــة وتتولد في قطاع الصناعات الاستهلاكية . وحقيقة أيضا أن جزءا هاما من الصناعات قد وجه نحو الحاجات الإساسية الا أن الجزء الهام قد وجه نحو إشباع متطلبات الطبقة الوسطى في المدن خاصة من السلع المعمرة التي كانت السياسة السعرية السائدة تضعها في يد المواطن اما بسعر التكلفة أو أحيانا فان هناك دعم لهذه السلع . الا أن السياسات التوزيعية في نطاق القطاع الصناعي لم تقف عند هذا الحد ذلك ان سياسة العمالة كانت احد الوسائل الاساسية لتدعيم اتجاه عدالة توزيع الدخل القومي . وهكذا زاد مستوى التشغيل على المستوى القومي من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٧٥ من ٧ ملايين الى ١١ مليونا استوعب القطاع الصناعي حوالي ٢٥ في المائة من هذه الزيادة في القوى العاملة . اضف الى هذا تحديد الحد الادني للاجور وربط الاجور بمستويات الأسعار وتكاليف المعيشة . وهكذا ارتفع نصيب الاجر في الدخل الصناعي الى ٥٣ في المائة من مستوى ٣٠ في المائة ولقد نصت أيضا علاقات الملكية سنة ١٩٦١ ، سنة ١٩٦٣ بقوانين التأمين التي نقلت الملكية من يد كبار الرأسمالية الى يد الدولة . واستخدم فائض القطاع العام من ذلك الوقت في تدعيم سياسات التنمية في تدعيم سياسة الدولة الاولى وخاصة تمويل الخدمات الاخرى للمواطنين .

وفي مجال الخدمات الاخرى سوف ينصب اهتمامنا على المظاهر التوزيعية للسياسات الاقتصادية في مجال الخدمات وسوف يصب اهتمامنا اساسا على سياسات الاسكان وسياسات التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى بصورة خاصة الخدمات الصحية .

ولقد تمثلت الآثار التوزيعية لسياسات الاسكان في مظهرين اساسيين : أولا : قوانين الايجارات وتنظيم عمليات الاسكان منذ سنة ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ . اذ ترتب على تخفيض ايجارات المباني بما يقدر بحوالي ٥٠ في المائة من الايجار الى تحويلات داخليه من ملاك العقارات المبنية الى سكان هذه المباني ولقد كان المستفيد الاساسي من هذه القوانين كما كان اعادة توزيع الدخل في صالح الطبقه الوسطى في المدن ولقد ترتب على هذه القوانين تحرير جزء هام من دخول هذه الفئات الى اغراض استهلاكيه اخرى ورفع مستوى المعيشة .

الا ان سياسات الاسكان لم تقتصر فقط على تحديد الايجارات اذ تدخلت الدوله عن طريق سياساتها الاستثماريه ببناء الوحدات السكنيه لاصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة وقد قومت هذه الوحدات السكنيه باسعار « ايجارات » في أغلب الاحيان تقوم الدولة بتدعيمها من الميزانيه العامه للدوله وقد بلغ المتوسط السنوى لبناء الوحدات السكنيه من المستوى الاقتصادى خلال الستينات والسبعينات حوالى ١٢٠ الف وحدة في حين بلغ المتوسط السنوى للوحدات السكنيه من المستوى المتوسط حوالى ٧ الاف وحده سكنيه خلال الستينات .

اما عن سياسات التعليم والآثار التوزيعية لها فاشارة الى تطور الانفاق العام على التعليم قد لا يعني الكثير وبالتالي فان المؤشرات الرقميه قد تكون اكثر دلالة - فلقد ترتب على سياسه مجانيه التعليم في جميع مراحل التعليم وتحديد متوسط المجموع ارساء لمبدأ تكافؤ الفرص . اضف الى هذا الزياده المستمرة في الانفاق الاستثماري الجاري على التعليم من ٤٠ مليون سنه ١٩٦٠-١٩٦١ الى ١٤٠ مليونا سنه ١٩٧٠ وقد زاد عدد الفصول في المدارس الابتدائيه ٣٧ الف فصل سنه ١٩٥٢ الى ٨٨ الف فصل زاد عدد المستوعبين في هذا المستوى التعليمي من ١٥٤ الفا الى ١٧٤ الفا . وقد زادت نسبة استيعاب من هم في سن التعليم الاجبرى من « ٦ - ١٢ » سنة من ٤٠ في المائه الى ٨٨ في المائة - اما بالنسبه للتعليم الثانوى فقد زاد عدد الفصول في التعليم العام والفني من ٥ الاف فصل سنة ١٩٥٢ الى ١١٦ الف فصل سنة ١٩٧٠ وزاد عدد المستوعبين في هذا المستوى التعليمي من ٢١٥ الفا سنة ١٩٥٢ الى

٥٧ الف سنة ١٩٧٠ . اما عن التعليم الجامعى فقد زاد عدد من تضمهم الجامعات والمعاهد العليا من ٣٩ الفا سنة ١٩٥٢ الى ١٧٧ الف سنة ١٩٧٠ وزاد العدد السنوى لخريجى الجامعات من ٥ آلاف سنة ١٩٥٢ الى ٥٠ الفا سنة ١٩٧٠ . واذا كان هذا التوسع فى التعليم قد صاحبه اقرار لمبدأ تكافؤ الفرص فى كافة المراحل التعليمية فمن الممكن تصور الاثر التوزيعى لسياسة الانفاق على التعليم خاصة اذا علمنا أن هذا الانفاق يمول اساسا عن طريق الايرادات السيادية « الضرائب » ولقد دعمت سياسة التوسع فى التعليم بسياسات أخرى ذات آثار توزيعية هامة هى التزام الدولة بتعيين الخريجين للجامعات والمدارس الفنية المتوسطة . اذ تنطوى هذه السياسة على آثار توزيعية هامة متمثلة فى زيادة فرص التشغيل والعمالة ومن ثم زيادة الاجور ونصيبها فى الناتج القومى .

الا أن الامر لم يقف عند حدود الخدمة التعليمية كجزء من الدخل ولكن امتد الامر الى الخدمات الصحية التى لم تكن فى متناول اغلبية المواطنين من ذوى الدخل المحدود . فقد ارتفع الانفاق على الصحة من ١٠ ملايين سنة ١٩٥٢ الى ٧٧ مليونا سنة ١٩٧٠ فعلى سبيل المثال زادت المستشفيات العامة والمركزية التى تخدم فى المدن ٩٠ وحدة تضم ٦ آلاف سرير الى ١٧٥ وحدة تضم ١٧ الف سرير وزاد عدد الوحدات الصحية باشكالها المختلفة فى الريف من ٢٨٩ وحدة تضم ١٨٠٠ سرير الى ١٨٠٠ وحدة تضم ٨٤٠٠ سرير ـ كما قفزت عدد وحدات الامراض المتوطنة من ٤٣٨ وحدة تضم الفى سرير الى ٢٠٠٠ وحدة تضم ١٠ آلاف سرير . وقد وصلت عدد الوحدات التى تقدم خدماتها العلاجية الخارجية فى الريف الى ٣٠ وحدة فى حين أن عدد قرى مصر قد وصل الى ٤٠٠٠ قرية .

وحقيقة الامر أن المستفيد الاساسى من خدمات العلاج المجانية سواء فى الريف او المدن هم الفقراء اصحاب الدخول المحدودة الذين تشملهم برامج الرعاية الصحية ومن هنا يمكن أن يتصور أن التوسع فى الخدمات الصحية انما يمثل اضافة واضحة للدخول الحقيقية لاصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة .

ولقد قامت الدولة عن طريق سياستها السعرية بتدعيم دخول الفئات محدودة الدخل . فالمستفيد الاساسى من اعانات المواد

الغذائية التى بلغت ٦٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ هم أصحاب الدخول المنخفضة اذ تبين ميزانية الاسرة لعام ٧٤ ـ ٧٥ أن فئات الدخل من ٥٠ ـ ٢٥٠، من ٣٥٠ ـ ٤٥٠ جنيها سنويا هى الفئات التى تعتمد سعراتها الحرارية اليومية على الغذاء من الحبوب والغلال وبالتالى فان سياسات دعم السلع الغذائية التى تقوم بها الدولة تمثل اعانة لحوالى ٢٥ فى المائة من الانفاق الاستهلاكى لهذه الفئات من الدخل خاصة فى المناطق الحضرية . ذلك ان الاستهلاك من الحبوب والغلال لاصحاب الدخول المرتفعة ينخفض الى ١٢ فى المائة من جملة الانفاق على الاستهلاك وبالتالى فان سياسات دعم السلع الغذائية التى حملت لها ميزانية انما تمثل اضافة أساسية لاصحاب الدخول المنخفضة .

ان التنمية الاقتصادية لا تقاس بمعدلات نمو مؤشرات كلية كالدخل القومى والاستهلاك والاستثمار ولكن التنمية تقاس بمقدار انعكاسها على نمط ترزيع الدخل القومى ومستوى المعيشة الغالبة من السكان . ولقد كانت السياسة الاقتصادية بصفة أساسية سواء سياسة التشغيل أو الاجور أو الاصلاح الزراعى أو السياسات التعليمية والصحية والخدمات بصورة عامة كذلك سياسات الاسعار نحو تدعيم الدخول الحقيقية لاصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة . هذه السياسات التوزيعية التى انعكست آثارها على الفئات الشعبية لم يكن من الممكن أن تتم فى الوقت الذى تتحمل فيه أعباء الدفاع الحربى الا بوجود القطاع العام القائد لعملية التنمية ■

الفصل الخامس

الثورة على النطاق الدولى

[١] معارك التحرر الوطنى

على امتداد نحو ربع قرن خاضت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ومن بعدها ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١ - معارك ضارية وناجحة ضد نظام السيطرة العالمى وفى مواجهة هيمنة القوى العظمى . وتقف اليوم علامات الطريق الذى قطعته تلك الثورة شاهدا على ما حققته من انجازات من أجل تحرير الانسان من مختلف صنوف القهر والعدوان .

وابتداء من معركة تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر من قيود التبعية وتخليصها من الوقوع فى شبكة الاحلاف العسكرية وتحريرها من براثن الشركات والاحتكارات الاجنبية ، ونضالها المتواصل لدفع حركة القومية العربية ودعم سياسة عدم الانحياز وتحرير أفريقيا من نير الاستعمار وانتهاء بحرب أكتوبر المجيدة ، الا وجميعها تقدم برهانا ساطعا على استمرار العطاء الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو رغم كل الصعاب والعثرات التى صادفتها على الطريق .

ويخطىء من يظن أن تاريخ الثورات الكبرى يجرى تقييمه أو تقويمه من واقع بعض النتائج والاثار سلبا وايجابا ، وانما التقييم الحقيقى ينبع من قياس مدى التفاعل الحقيقى للثورة مع حركة التاريخ .

ومصداقا لذلك فان اى فهم موضوعى لمسيرة ثورة ٢٣ يوليو فى علاقاتها الدولية يجب ان يتم من خلال فهم طبيعة معارك التحرر الوطنى التى خاضها النظام الثورى الجديد داخليا وخارجيا . وذلك بمتابعة حركته على عدة محاور وابعاد لعل فى مقدمتها البعد المحلى « اى تحقيق استقلال مصر وتحريرها من التبعية » . والبعد الاقليمى « اى حركة القومية العربية » والبعد الدولى « ويتكون من عدة عناصر يهمنا منها سياسة عدم الانحياز وتحرير افريقيا » . وهذان البعدان الاخيران قد سبق مناقشتهما .

تحرير مصر من التبعية

كان الهدف الرئيسى لحركة الضباط الاحرار هو استخلاص استقلال البلاد من الاحتلال البريطانى كنقطة انطلاق لتقوم مصر الثورة بدورها الذى املاه عليها زمانها « الخمسينات والستينات من النصف الثانى من القرن العشرين » ومكانها « قلب العوالم : العربى ، والافرو آسيوى ، والثالث » وطبيعة أهدافها كحركة تحرر وطنى .

ان سفر الثورة فى هذا الباب يعج بالصفحات الناصعة ، يكفى أن نقلب بعضها تحت عناوين : اجلاء الاحتلال البريطانى ، ومناهضة الاحلاف العربية ، وكسر احتكار السلاح ، وتأميم قناة السويس ، ومصير الاقتصاد المصرى .

اجلاء الاحتلال البريطانى :

فبعد اكثر من سبعين عاما من النضال المتواصل للشعب المصرى ضد الاحتلال البريطانى نجحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، بفعل ديناميكيتها وبفضل استثمارها للمناخ والظروف المحيطة حينذاك . فى ازاحة وصمة الاحتلال الاجنبى عن جبين الوطن .

وقد يحلو للبعض أن يقارن بين هذا الانجاز وبين ما اسفرت عنه هزيمة ١٩٦٧ من احتلال اسرائيلى زاعما أن الثورة ذهبت بالاحتلال البريطانى وجاءت فى النهاية بالاحتلال الصهيونى . وهذه المغالطة المكشوفة تنسى أن عدوان يونية لم يكن نتيجة للمسيرة الثورية - وان أسهمت بعض بؤر الفساد والتحلل الداخلى فى تسهيل مهمته - وانما كان ضربة موجهة لاجهاض انجازات الثورة الاجتماعية وقطع الطريق عليها من أن تؤدى رسالتها فى اطلاق القوى الحقيقية للشعب المصرى والامة العربية من عقالها .

مناهضة الاحلاف الاجنبية :

ثم كانت سياسة مقاومة الارتباط بالنفوذ الاجنبى الطاغى فى بحر الصراعات الدولية والممثل فى الاحلاف والتكتلات العسكرية خطوة مكملة لتدشين الاستقلال الوليد . وصارت هذه السياسة تقليدا ثابتا حتى اليوم فى السياسة الخارجية المصرية بغرض مقاومة آثار الاستقطاب على الساحة الدولية وفى مواجهة اقامة أى علاقة خاصة تربط مصر بعجلة أى من القوى العظمى .

كسر احتكار السلاح :

وجاء كسر احتكار السلاح تأكيدا لتحرير الارادة الوطنية من قيود التحكم وظلت هذه الاستراتيجية تحمل طابع الاستمرار في السياسة الدولية لمصر حتى يومنا هذا وان عبرت عن نفسها في قرارات تكتيكية تمثلت في التحرر من الاعتماد على الغرب لاستيراد السلاح والذى كان بمثابة أحد أدوات السيطرة على اقطار العالم الثالث ، ثم تمثلت أيضا في تنويع مصادر السلاح بل وتصنيع السلاح تمهيدا للخروج من دائرة نفوذ العملاقين السوفيتي والامريكي

تأميم قناة السويس :

وكم كان الترابط قويا بين حركة الشعب المصرى في الداخل والخارج ، بهدف تحقيق الرخاء والازدهار والتقدم ، فادى الاعراض الغربي عن تمويل مشروع السد العالي الى تأميم قناة السويس الامر الذى حرك مؤامرة العدوان الثلاثي .

وهكذا كانت معارك التحرر الوطني التى خاضها الشعب المصرى تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تعبيرا عن مرحلة الفتوة والشباب ، وبلغت مرحلة الصمود هذه ذراها عقب انتصار السويس حتى انعقاد المؤتمر الاول لدول عدم الانحياز عام ١٩٦١ بيد أن الوهن والشيخوخة سرعان ما دبا في أوصالها بفعل صراعات مراكز القوى على السلطة . وحينذاك انتهزت القوى المعادية وعلى رأسها اسرائيل الفرصة المناسبة « عام ١٩٦٧ » لتجدد ضربتها وتشن عدوانها ورغم قوة الضربة وعمق آثارها فان مصر في النهاية « أكتوبر ١٩٧٣ » خرجت منها قوية تأكيدا للحكمة القائلة « الضربة التى لا تقتلنى تقوينى » .

تمصير الاقتصاد الوطنى :

منذ عام ١٩٥٧ جاء تمصير اقتصاد البلاد بتحريره من براثن الاحتكارات الاجنبية بنوكا وشركات كخطوة ضرورية لاستكمال الاستقلال الحقيقى عن السيطرة الخارجية . كما كان في ذات الوقت ردا على العدوان الثلاثي وتقوية لمركز مصر في الصراع العربي الاسرائيلى الذى اخذ في الاحتدام .

ولما أفصحت الرأسمالية المحلية عن عجزها عن اغتنام الفرصة التاريخية التى أتاحتها أمامها عمليات التمصير ، لم تجد الثورة مفرا من ان تأخذ الدولة في عام ١٩٦١ زمام المبادرة لتحقيق التنمية الاقتصادية بقرارات التأميم الاشتراكية .

. وهكذا كانت هذه السلسلة المتوالية من الافعال وردود الافعال تعبيرا عن العلاقة الجدلية بين الاستعمار والتحرر ، والتبعية والاستقلال والرضوخ والمقاومة . اى انها لم تكن تخطيطا ارادتيا بصورة كان يمكن معها تحاشيها أو تلافى بعضها ، وانما كان حتمية يمليها منطق التناقض التاريخى بين الحركة الرامية لتحرير الانسان من الاستغلال والسيطرة وبين القوى المتشبثة باوضاع نبذها تطور الحضارة البشرية .

. جملة القول ان معارك التحرير الوطنى التى خاضتها مصر منذ ٢٣ يوليو تقطع بان السلوك المصرى الذى شهدناه على الساحتين العربية والدولية ابان تلك الفترة سواء فى عهد جمال عبد الناصر أو تحت قيادة أنور السادات انما جاء تعبيرا عن التفاعل العضوى بين الاستمرار والتغير فى السياسة الخارجية لمصر .

. وعوامل الاستمرار هذه تتمثل فى الموقع الاستراتيجى بلغة الجغرافيا السياسية ، وحجم السكان وارتباطاتهم التاريخية بالمنطقة العربية ، وتوفر الموارد الاقتصادية ومدى استثمارها . أما المتغيرات الجارية فتتمثل فى مشاكل التطور الاجتماعى ومستلزماته ، ودرجة النمو الاقتصادى ومتطلباته ، وهوية النظام السياسى وتطلعاته ، فضلا عن تنامى الموارد العربية وتغير الموازين الدولية .

. ومن هذا المزيج المركب كان على القيادة السياسية ان تصيغ افضل معادلة للسلوك الخارجى تتلاءم مع الطموح الوطنى وتتواءم مع الواقع الدولى .

. مما سبق نستطيع القول ان التتبع الصحيح لمسيرة ٢٣ يوليو بكل ما حققته من مكاسب وانجازات وكل ما لقيته من هزائم وضربات يؤكد بأن هذه المسيرة كانت تعبيرا طبيعيا عن المرحلة التاريخية التى ولدت فيها وقدر لها أن تعيش وتناضل فى اطارها .

. ونحن اليوم حين نتأمل وجه ثورة ٢٣ يوليو لا يجب أن تروعنا بعض الندبات أو التجاعيد التى قد تكسو بعض ملامحه ، فما هى الا آثار معارك وبطولات كانت عظيمة فى حينها وما زالت بفضل ما تركته من نتائج لصالح حركة التحرر الوطنى على امتداد القارات الثلاث . لقد كان ذلك قدرها وحركتها فى مواجهة التحديات ويكفيها ان استجابتها كانت فى مستوى التحدى .

[٢] حركة القومية العربية

لا شك أن لثورة يوليو دورا مؤثرا فى نشر الفكر القومى العربى وتحويله الى حركة سياسية قوية . ويمكن فهم هذا الدور من خلال الكشف عن المواقف التى اتخذتها الثورة من القضايا العربية المصيرية سواء فيما طرحته من افكار او فيما اتبعته من اساليب وأدوات للتعبير عن هذه المواقف .

والحقيقة أن مصر حظت بمكانة خاصة فى الوطن العربى أهلتها للاضطلاع بدور بارز فى الحركة القومية العربية وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ ـ قدرات مصر البشرية والاقتصادية واحتفاظها بوحدة وطنية قوية تسمح بقيام ثورة وطنية لها الاستمرار والقدرة على الاشعاع والانتشار ونقل الدعوة الى بقية الوطن العربى .

٢ ـ ان حركة التنوير العربية التى بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر انطلقت من ارضها ، وقد شارك فيها المفكرون المصريون جنبا الى جنب مع المفكرين العرب الاخرين من شتى انحاء الوطن العربى مشرقه ومغربه ، وكانت مصر مركزا لزعماء الفكرة العربيه . ويلاحظ انه قد تلازمت دعوة المصريين للخلاص من الاستعمار الانجليزى مع دعوتهم لتخليص الشرق والمغرب العربى من الاستعمار الفرنسى .

٣ ـ ان الحركة الوطنية المصرية والثورات التى خاضتها جعلت الحركة الوطنية المخنوقة فى بقية البلاد العربية تنظر الى مصر بالامل والرجاء وقادرة على تمييز الوضع المصرى عن بقية البلاد العربية بصفته وضعا تزاول فيه القوى الوطنية دورا مهما واساسيا وأقرب الى تمثيل الجماهير والاستقلال الوطنى من بقية الانظمة والاوضاع الاخرى .

هذه العوامل خلقت مناخا ملائما لقيام ثورة يوليو باحتلال مركز الصدارة فى قيادة الاحداث العربية ، ومن ثم لم يكن غريبا أن تؤكد الثورة انتماءها العربى بالاشارة الى ذلك فى فلسفة الثورة وان تعتبر الدائرة الاولى لتحركها الخارجى هو الدائرة العربية ، ثم بالنص على ان مصر جزء لا يتجزأ من الامة العربية فى دستور ١٩٥٦ .

اساليب وأدوات الثورة فى النطاق العربى

انطلاقا من محورية الدور العربى لمصر اتخذت الثورة عددا من المواقف المحددة أبرزت ثقل وأهمية هذا الدور وذلك فى ثلاث قضايا هى التحرر والاستقلال السياسى ، والقضية الفلسطينية ، وبناء المؤسسات والاشكال التنظيمية التى تجسد العمل العربى المشترك .

اولا : بالنسبة لقضية التحرر والاستقلال الوطنى كان هناك عدد من الوسائل :

١ - دعم الارادة الوطنية الذاتية وبدات الثورة بضرب المثل بنفسها فتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ كان علامة على رفض بقاء القواعد العسكرية كمظهر من مظاهر التبعية السياسية ، وتوقيع صفقة الاسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ كان يعنى رفض الثورة لمظاهر السيطرة الاجنبية فيما يتعلق باهم عناصر القوة وهو السلاح ورغم أن الصفقة لم تغير كثيرا فى الصورة العسكرية أو فى ميزان القوى فى الشرق الاوسط نظرا لكثافة التسليح الامريكى والغربى لاسرائيل الا انها كانت تعنى بالدرجة الاولى كسر الحلقة الاولى والاساسية فى سلسلة الاستعمار الغربى التى كانت تذل وتربط البلاد العربية كلها تقريبا . وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كان يعنى ان الصراع مع الاستعمار لا يقتصر على مجرد الاعلان او الحصول على الاستقلال السياسى وانما يفرض السيطرة الوطنية على عناصر الثروة القومية .

وكان تدعيم الارادة المصرية نقطة ارتكاز لانطلاق الثورة على المستوى العربى وقد انعكس ذلك أولا فى تشجيع حركات التحرر الوطنى العربية حيث خرجت من الاسكندرية أول شحنة أسلحة الى الجزائر قبل بدء ثورتها فى عام ١٩٥٤ واستمرت المؤازرة المصرية لثورة الجزائر الى أن حصلت على استقلالها عام ١٩٦٢ ووقفت الثورة الى جانب كفاح

شعب تونس ضد الاحتلال الفرنسي أيضا وساندت فيما بعد ثورة الجنوب العربي ، وهكذا بعد أن كان عدد الدول العربية المستقلة وقت قيام الثورة هو ست دول فقط هي العراق وسوريا والاردن ولبنان والسعودية حصلت بقية الدول العربية الان على استقلالها وأصبح عددها ٢٢ دولة .

٢ ـ مقاومة الاحلاف واشكال التبعية السياسية الخارجية ، فبعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ نشط المعسكر الغربي في اقامة الاحلاف العسكرية ومنها حلف بغداد وذلك لاعاقة وتطويق الاثار التحررية التي احدثتها الثورة في الدول العربية التي كانت لا تزال تحت قبضة الاستعمار او الحماية الاجنبية ، وقد ردت الثورة على قيام حلف بغداد بميثاق الضمان الجماعي الذي عقد في اطار الجامعة العربية ، ثم بمواثيق دفاع ثنائية مع سوريا والسعودية عام ١٩٥٥ ، ومع السعودية واليمن عام ١٩٥٦ . وكان منطق الثورة في رفض هذه الاشكال أن العرب قادرون من خلال اقامة جبهات فيما بينهم على الدفاع عن أراضيهم لا أن تأتي قوة خارجية لتقوم بهذا الدور .

٣ ـ مؤازرة الدول العربية في دعم استقلالها السياسي والدفاع عنه ، فعندما تعرضت لبنان لغزو خارجي وقت نزول القوات الامريكية بها والقوات البريطانية في الاردن عام ١٩٥٨ وذلك بهدف ضرب ثورة العراق ، استطاعت مصر أن تجمع الارادة العربية حول رفض هذا التدخل والوقوف الى جانب العراق ، وعندما طلبت المغرب مساندة مصرية عام ١٩٦١ لتتمكن من اجلاء القوات الاجنبية عنها وتصفية القواعد الامريكية رحبت مصر بذلك وايدت مطلبها .

ثانيا : الموقف من القضية الفلسطينية وهو موقف شديد الصلة بالقضية الاولى السالف الاشارة اليها وذلك أن القضية الفلسطينية تعد جانبا رئيسيا من الصراع بين الدول العربية وقوى الاستعمار منذ نهاية الحرب العالمية الاولى بصفة أساسية وذلك عندما اتفقت الدول الاوروبية الكبرى وهي تقتسم تركة « الامبراطورية العثمانية » «الرجل المريض» على ان تعهد لبريطانيا في الانتداب على فلسطين . بمعنى آخر ولدت المشكلة الفلسطينية في اقسى الظروف وامرها التي مر بها وطننا العربي ، ظروف التجزئة والاحتلال المباشر أو غير المباشر ، واقامة الكيانات المصطنعة

والانظمة العربية الهزيلة وبالتالى فان انتقال الدول العربية من هذه الاوضاع السيئة الى مرحلة التحرر الوطنى كان لابد وان يمر ببوابة المشكلة الفلسطينية ، وكانت حرب ١٩٤٨ مناسبة بالغة الدلالة للكشف عن أبعاد هذه العلاقة ومعها جاءت خبرة ثورة يوليو الاولى بالقضية ، من ناحية كانت فرصة لالتقاء المقاتلين من رجال ثورة يوليو ومن بقية الاقطار العربية لاكتساب الوعي القومي ، ومن ناحية أخرى كشفت عن اهتراء وضعف الانظمة العربية آنذاك والواقع المزرى للجيوش العربية الذى مكن للهزيمة . ومن ناحية ثالثة تكشف لقيادة الثورة أن الصراع مع الاستعمار لا ينفصل عن الصراع مع الصهيونية وأن الاحتلال الصهيونى لفلسطين لا ينفصل عن المخطط الاستعمارى الاشمل فى المنطقة .

.. لقد دعت الثورة فى سنواتها الاولى الى انشاء قوة فدائية فلسطينية وكان ذلك وراء الهجوم الاسرائيلى على القوات المصرية فى مذبحة بقطاع غزة عام ١٩٥٥ ، ولعل هذه الحادثة من العوامل الهامة المباشرة فى دفع الثورة الى عقد صفقة السلاح التشيكية عام ١٩٥٥ ، وتكتسب الحادثة أهميتها أيضا من أنها جاءت فى غمرة المناقشة الكبرى حول الدفاع عن الشرق الاوسط ..

من ناحية أخرى كانت القضية الفلسطينية محور عمل مؤتمر القمة العربى عام ١٩٦٤ والذى كانت مصر وراء الدعوة لعقده ، وفى هذا المؤتمر جاء طرح القضية بشكل يحولها الى عمل عسكرى وسياسى قوى ويبرز هوية الشعب الفلسطينى ، وقد ترجم ذلك فى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية . وقد حدث ذلك وسط مناخ دولى وعربى مختلف عما كان عليه عام ١٩٤٨ أسهمت ثورة يوليو فى خلقه عبر ما سبق ذلك من سنوات حيث تم استبدال الاستقلال الشكلى للدول العربية باستقلال حقيقى عن طريق تصفية القواعد العسكرية الاستعمارية والاقتصادية كما برز دور العرب فى حركة التضامن الافروآسيوى عام ١٩٥٥ ، وعام ١٩٥٨ وفى حركة عدم الانحياز عام ١٩٦٢ ، ومؤتمر القمة الافريقى عام ١٩٦٣ واستمر تأييد الثورة للقضية الفلسطينية فى الامم المتحدة سواء فيما يتعلق باصدار القرارات التى تدين العدوان الاسرائيلى أو التى تؤكد هوية الشعب الفلسطينى وحق تقرير مصيره . وفوق هذا وذاك فان اضطلاع مصر بدور كبير فى مهمة تحرير الارض العربية المحتلة وعودة الحقوق

الفلسطينية والذى أكدنه من خلال الدخول فى ثلاث حروب اعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، ورصد ميزانية تسليح ضخمة يعد من المؤشرات القوية على ثقل القضية الفلسطينية الكبير فى اهتمامات الثورة العربية وفى اطار دعم الاستقلال الوطنى .

ثالثا : موقف الثورة من الاشكال التنظيمية التى تجسد العمل الوحدوى . وقد اتجهت الثورة الى ملء الفراغ السياسى العربى فى هذا المجال والذى نشا بعد الحرب العالمية الاولى بسبب ضعف الاحزاب السياسية القديمة العربية ووتوقف الدعوة الى الوحدة عند نطاق اقليمى بعينه وعند المستوى الفكرى فقط . فالاحزاب السياسية القليلة التى شهدتها البلاد العربية سواء فى سوريا او العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى كانت تنتمى فى الواقع الى بنية المجتمع القديم وسيطرت عليها افكار تقليدية اعجزتها عن القدرة على الارتفاع الى مستوى الاحداث الزاحفة الى الحياة العربية . فالحزب السورى القومى ركز فكرة الوحدة فى حدود سوريا الكبرى فقط ، وحزب البعث ذاته رغم دوره الفكرى والسياسى الواضح ترك القيادة لمصر عام ١٩٥٨ اقرارا منه بأن قيادة الثورة اقدر على ملء الفراغ .

من ناحية أخرى اكدت الثورة منذ قيامها على عناصر الانتماء الرمزى العربية مثل التاريخ العربى المشترك ووحدة اللغه والعادات وهو أمر ضرورى فى قيام أى حركة قومية . ومن ناحية ثالثة عملت الثورة على اضفاء المضمون الاجتماعى للوحدة بمعنى اخر ان تجعلها ترجمة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةالمشتركة للجماهير العربية . ومن ناحية رابعة ابرزت الثورة أهمية ان تكون العملية الوحدوية عملية اجتماعية دائمة بين ابناء المجتمع العربى ولا تقف عند كونها اشكالا دستورية بين الانظمة السياسية .

من الواضح على ضوء ما سبق ان مواقف الثورة من القضايا الثلاث التحرر السياسى والقضية الفلسطينية والوحدة مواقف متشابكة ومتصلة الحلقات ، وهذا يعنى أن الثورة اضفت على الحركة القومية العربية طابع الشمول والتفاعل الدائم مع الواقع العربى .

[٣] سياسة عدم الانحياز

اذا كان يمكن القول انه قبل ثورة ٢٣ يوليو لم تكن هناك مجموعة عالمية لعدم الانحياز ، فلا يعنى ذلك أن العكس كان صحيحا بصورة اوتوماتيكية ، فقد كانت هناك سياسة الحياد الهندية ، وعدم الانحياز اليوغوسلافية ، والاستقلال الاندونيسية ، لكنها كانت سياسات متفرقة لا يجمعها كيان تنظيمى . ولقد جاءت أهمية ثورة ٢٣ يوليو من أنها ملأت ، بالموقف غير المنحاز الذى اتخذته مصر فى سياستها الخارجية ، وبمكانتها العربية والافريقية ، الفجوة الجغرافية الواسعة التى كانت تفصل بين بلدان عدم الانحياز فى المسافة بين نيودلهى وبلجراد ، تلك الفجوة التى اكملت ، بالمساحة الجغرافية للعالم العربى ، حلقات سلسلة بلدان عدم الانحياز التى امتدت عبر الموقع الجغرافى من جاكرتا الى نيودلهى الى القاهرة فبلجراد .

وقد بدأت مصر الثورة ممارستها اللامنحازة . بتأكيد ذاتها غير المنحازة اولا ، ثم العمل لجذب العالم العربى ، الى دائرة عدم الانحياز ثم خروج مصر العربية اللامنحازة الى الساحة العالمية . فبعد أن نجحت حكومة الثورة فى تسوية قضية السودان بابرام اتفاقية ١٩٥٣ مع بريطانيا ، وفى توقيع اتفاقية الجلاء معها أيضا سنة ١٩٥٤ ، بدأت تتجه بكل حيويتها لتأكيد ذاتها اللامنحازة . وبعقد صفقة الاسلحة التشيكوسلوفاكية ، كسرت مصر تبعيتها للغرب فى اخطر حلقاته . وفتحت مرحلة جديدة فى التاريخ السياسى ـ العسكرى للمنطقة العربية وكان ذلك اعادة للتوازن السياسى فى تلك المنطقة والذى كان مختلا فيها بسبب السيطرة العربية الشاملة على المنطقة العربية وخاصة بعد أن كان الغرب قد منع روسيا لمدة قرنين من دخول البحر الابيض المتوسط ، وبعد أن كانت الدول العربية قد امتنعت عن انشاء علاقات مع الاتحاد السوفيتى بعد

الحرب العالمية الثانية . وقد ساعد تمصير المنشآت الاقتصادية البريطانية والفرنسية فى مصر بعد حرب ١٩٥٦ ، على تأكيد استقلال مصر الاقتصادى ، ودعم سياستها غير المنحازة .

ولا يحتاج الى مزيد تأكيد ، ان ثورة يوليو لعبت دورا هاما فى مجال العمل لجذب العالم العربى الى دائرة عدم الانحياز ، وذلك فى أول معركة سياسية بارزة خاضتها فى جامعة الدول العربية عام ١٩٥٥ دفاعا عن هذا المبدأ بين الذين يرون أن مقتضيات الامن فى الوطن العربى تتطلب الانحياز الى المعسكر الغربى بشكل أو بآخر ، وبين الذين - وعلى رأسهم مصر - يرون أن الاستقلال والتقدم الحقيقى للوطن العربى يتطلب اتباع سياسة مستقلة غير منحازة ، وبلغ الخلاف ذروته عند قيام حلف بغداد المرتبط بحلف الاطلنطى . الا أن قيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ، وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق ، سجلت انتصارا كبيرا لانصار عدم الانحياز العربى ، الذين أخذت مجموعتهم تتسع .

وبدأ خروج مصر العربية اللامنحازة الى الساحة العالمية ، بالتقائها مع سياسة الحياد الهندية الذى كان من مظاهره عقد معاهدة الصداقة الهندية المصرية فى أبريل ١٩٥٥ ، ثم التقاء عبد الناصر مع نهرو وسوكارنو فى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ الذى وضع اسس مجموعة عدم الانحياز فى العالم الافرو آسيوى واخيرا التقاء عبد الناصر ، وتيتو ، ونهرو فى بريونى فى يوليو ١٩٥٦ ، الذى كان اول مظهر تنظيمى لتشكل مجموعة عدم الانحياز .

ولقد كان ذلك التشكيل للمجموعة اللامنحازة ، فى ظروف الحرب الباردة والصراع الحاد بين الكتلتين الشرقية والغربية ، واذا اتخذت هذه المجموعة سياسة الامتناع عن الاشتراك فى الاحلاف والتنظيمات العسكرية وعدم الانحياز لاحد أطراف الحرب الباردة فى الصراع بينهما والتعامل والتعاون مع كلا المعسكرين ، والاسهام فى ايجاد حلول للمشاكل والازمات الدولية مع دعم نضال الشعوب ضد الاستعمار ، ودعم الامم المتحدة فى اجراءاتها لصالح الشعوب . وفى كلمة ، فلقد كان خطر دول عدم الانحياز فى تلك الفترة هو خطر مكافحة التسلط الاستعمارى والعمل على تخفيف حدة التوتر الدولى .

الا ان عدم الانحياز لم يعن فى راى ثورة يوليو حينذاك ، اتخاذ موقف الوسط الدائم بين الكتلتين المتصارعتين ، لان تلك الفترة شهدت لمصر مواقف حياد ايجابى تتفق مع مصالح الشعب الاقتصادية والسياسية وفى سبيل تحرره من التبعية ، بغض النظر عن اغتصابها لكتلة او لاخرى . وفى تلك الفترة ايضا ، عارضت مصر على لسان الرئيس عبد الناصر فى مؤتمر بلجراد « سنة ١٩٦١ » وغيره ... انشاء منظمة دولية للدول الحيادية ، اى تكتل دولى جديد .

وليس ثمة شك أن مجموعة دول عدم الانحياز قد تأثرت بعد ذلك باختفاء معظم قياداتها التاريخية : عبـد الناصر ، ونهرو ، وسوكارنو ، ونكروما . فالهند انشغلت بمشاكلها الداخلية ، وبالمواجهة مع باكستان ، واندونيسيا اتخذت موقف التباعد والانعزال ولم تلعب دورا فعالا ، ويوغوسلافيا تنتمى الى اوربا ودورها محدود فى العالم النامى الثالث ، ومشاكل مصر والامة العربية وخاصة بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ ، صرفتها نسبيا عن القيام بدور فعال فى حركة عدم الانحياز ، كما وأن المنافسات بينها على الدور القيادى الذى تحاول كل منها ان تلعبه داخل الحركة وضعف تماسك دور المجموعة العربية بعد ان كانت فى طليعة الحركة فى الستينات ، وعلى وجه العموم ، عانت حركة عدم الانحياز من ازمة فعالية ، نابعة من ازمة الاستقرار الداخلى .

الا ان التطورات الاخيره فى مجموعه عدم الانحياز ، تتطلب بعد كل شيء زيادة فعالية الدور الذى تضطلع به مصر داخل المجموعة . ذلك أن ـ التزايد العددى فى قائمة الدول غير المنحازة لم يصحبه تصاعد مماثل فى فعالية الحركة ، كما وأن الوحدة داخل أسرة عدم الانحياز ما زالت أضعف من النمل الذى يسود العلاقات داخل كل من الكتلتين الشرقية والغربية ، برغم القدر الملموس من التنوع والتعدد وتفكك الرابطة المركزية فى هاتين الكتلتين عن ذى قبل ، كذلك فقد عولجت كثير من المشاكل والخلافات التى ظهرت بين بلدان عدم الانحياز خارج اطار المجموعة ، وكان لذلك كظاهرة سلبية ، انعكاسه على فعالية الحركة وهيبتها ، لذلك التزمت الحركة فى تصديها للقضايا ، اسلوب اصدار القرارات دون ايجاد القنوات التى تضمن وضعها موضع التنفيذ .

لقد عملت مصر فى الفترة الاخيرة ، باعتبارها من قادة المجموعة العربية ، والمجموعة الافريقية ، على تحديد معالم استراتيجية جديدة لمجموعة عدم الانحياز تتلاءم مع التطورات الدولية الجديدة ، تتمثل كما أوضح الرئيس السادات فى مؤتمر القمة الاخير لمجموعة عدم الانحياز فى كولومبو « ١٩٧٦ » فى ضرورة أن تعلن دول المجموعة رأيا جماعيا واضحا وقويا فى جميع القضايا الدولية الهامة ، وأن تتخذ ازاءها خطوات عسكرية وسياسية واقتصادية عملية تجسد الاراده الجماعيه الموحدة للمجموعة ، حتى تصبح قوة فاعلة حقا فى الحلبة الدولية ، وحتى لا يجرؤ أحد على الاستخفاف بقراراتها وبالمصالح المشروعة لشعوبها ودولها .

وقدم الرئيس السادات ازمة الشرق الاوسط كنموذج مكثف للتحديات التى تواجه دول عدم الانحياز موضحا انه اذا لم تتخذ هذه الدول خطوات عسكرية وسياسية عملية ، سيفسر هذا الموقف من جانب الاعداء على أنه تصريح لهم بالاستمرار فى احتلال اراضى الغير ، دون الاضطرار الى دفع الثمن .

وعلى هذا النحو ، تطالب مصر ببلورة موقف جديد لمجموعة عدم الانحياز يميل الى اكساب جهودها طابعا تكتليا عمليا منظما فى مواجهة الاخطار المحدقة وهكذا نجد أنه بينما كانت مصر ترفض تكوين كتلة دولية جديدة ايام الحرب الباردة وابان الصراع الحاد بين الكتلتين العالميتين ، فانها تسعى الان لاكساب مجموعة عدم الانحياز ، طابع التكفل الاكثر فعالية ، والمعتمد على قوة عسكرية وسياسية تنفيذية فاعلة ، فى عصر تسير فيه العلاقات بين الكتلتين العالميتين نحو الانفراج و « الوفاق » وتفكك الرابطة المركزية .

[٤] الثـــورة فى أفريقيـا

تتمثل صعوبة دراسة السياسة الخارجية لثورة ٢٣ يوليو فى افريقيا فى انها ليست بصفة عامة نتاجا لسياسة سابقة سواء فى صورة عملية استمرار أو عملية تغير . كما انه لا توجد وثائق اساسية لتفسير عملية اتخاذ القرار السياسى فى ثورة ٢٣ تجاه أفريقيا . غير انه يمكن القول بان سياسة الثورة الخارجية عامة وبالنسبة لافريقيا خاصة يمكن ان تفهم فى ضوء مفهوم « الدور » ؟ والدور الذى قامت به ثورة ٢٣ يوليو فى افريقيا يمكن التعرف عليه فى ضوء ثلاثة اعتبارات .

أولها : ان مصر وان كانت دولة متوسطة على المستوى الدولى الا انها تعتبر دولة كبرى على المستوى الاقليمى « العربى ـ الافريقى » وذلك لوضعها الجيوبولتيكى ولمصادر القوى الاخرى .

ثانيها تلك العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية سواء من ناحية عملية اتخاذ القرار السياسى وتأثره فى المقام الاول بالظروف الداخلية ذلك عكس الكثير من القرارات السياسية التى خضعت لتأثير قوى الضغط الخارجية ، أو من ناحية ان السياسة الخارجية انعكاس لمسار السياسة الداخلية وتعبير كيفى عن القضايا الاجتماعية المطروحة فى الساحة الداخلية ومدى تبنى السلطـنة لها .

ثالثها : ان مصر ثورة ٢٣ يوليو فى حركتها تجاه افريقيا اكتسبت قوتها المعنوية الدافعة من تلك المكانة التى تحققت لها فى أرجاء العالم العربى . وعلى ذلك سيتم تناول « دور » ثورة ٢٣ يوليو فى أفريقيا من ثلاثة جوانب ١ ـ التصور ٢ ـ الحركة ٣ ـ الانجاز

١ ـ التصور :

أن تصور ثورة ٢٣ يوليو لدورها فى أفريقيا محصلة لتفاعل عناصر عدة أهمها :

اولا : الامن المصرى والامن القومى العربى ، ويظهر ذلك جليا فى تلك الدوائر الثلاث الواردة فى فلسفة الثورة ، حيث وان كانت لا تعتبر اجمالا دوائر امن بالمعنى الدقيق ، فانها على الاقل تعبر عن مجالات اهتمام للثورة فضلا عن مجال التحرك المصرى الفعال ، أما بالنسبة للدائرة الثانية وهى الدائرة الافريقية فقد اكتسبت أهميتها بالنسبة للامن الوطنى المصرى والامن القومى العربى من وجود عاملين « ١ » الصراع مع اسرائيل « ٢ » الوضع التاريخى والجيوبولتيكى لسودان ووادى النيل .

ثانيا : العيادة بمعنى المسئوليه ، فثورة ٢٣ يوليو تتحرك فى ظل مفهوم المسئوليه التاريخية والاستراتيجية تجاه افريقيا ويرجع ذلك الى عاملين الوضع الجيوبولتيكى لمصر ، والاحساس بمدى المسئولية تجاه افريقيا

ثالثا : وحدة المصير ووحدة القارة . ويوضح ذلك مسعه الثورة بقولها « اننا لا نستطيع بحال من الاحوال ، حتى ولو أردنا ـ أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق افريقيا .. لسبب هام ، هو اننا فى افريقيا » ويرجع ذلك الى عاملين : الوعى باسباب تخلف القارة وتجزئتها ، والوعى بالصراع الدولى الذى من مظاهره الصراع بين التحرر والاستعمار .

رابعا : الدور الحضارى لمصر ، وايضا توضح فلسفة الثورة بقولها « اننا لن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة فى نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء » ويرجع ذلك الى الدور التاريخى لمصر فى تحديث السودان واعالى النيل والرغبة فى نفى ذلك التصور الذى تركه الغرب ، تاريخيا فى الذهنية الافريقيه ، كتجار رقيق وعبيد .

خامسا : موقع مصر والقاره ضمن حركة التحرير العالمى ، فيقول قائد الثورة ، اننا لندرك ان القوى المعادية لحرية الشعوب لن تستطيع ايقاف ساعة التاريخ ولن تستطيع اعادة عقاربها الى الوراء .. ومع ذلك فاننا لا نستطيع أن نعتمد على حركة التاريخ

وحدها ، وانما لابد من تدعيمها بنضال مشترك عميق ومتسع ، كل ذلك في اطار العداء للولايات المتحدة الامريكية باعتبارها على رأس القوى الامبريالية واسرائيل كأداة امبريالية .

ان تحرك ثورة ٢٣ يوليو من منظور تحقيق هدفين استراتيجي الواقع داخليا وخارجيا ؟ وما هي العناصر التي ساهمت في وجود علاقة فعالة مع افريقيا ؟ واخيرا وليس آخرا ، كيف تم التعبير الحركي عن ذلك ؟

٢ ـ الحركة :

كان تحرك ثورة ٢٣ يوليو من منظور تحقيق هدفين استراتيجيين : اولهما ، مناصرة حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الغربي وكان لذلك الهدف وجه آخر ، وهو محاربة اسرائيل والاستعمار الجديد في افريقيا ، ثانيهما الحفاظ على الحدود الافريقية وهي تلك الحدود التي رسمت في مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، وهذا ايضا كان له وجهه الاخر في السعي للمحافظة على الاستقرار في البلدان الافريقية .

وبالنسبة **للقضايا السياسية للحركة** ، فيمكن تقسيمها الى ثلاث مستويات متشابكة داخل نسق من المصالح ، وهذه القضايا لا تختلف في الطبيعة ولكن الى أي مدى حاولت الثورة حماية مصالحها الاستراتيجية بالمستوى الاول ، فجيبوبوليتيكا تعتبر المناطق الاقرب لمصر في قمة هذا النسق فكان موضوعه ضمان الاستقلال المشترك لمصادر مياه النيل وحماية مصالحها الاخرى الاستراتيجية والاقتصادية بالسودان هذا أدى الى اعتبار قضايا مثل عدم الاستقرار في الكونغو أو المشكلة الروديسية ، ذات تأثير على المصالح المصرية ، المستوى الثاني : وكان موضوعه افريقيا للافريقيين ، وهذا أدى الى الاهتمام بقضايا الصراع الدولي في افريقيا والى اعتبار قضايا مثل الشخصية الافريقيـــة والإرادة الافريقية والوحدة الافريقية ، قضايا حيوية .

المستوى الثالث : ويتمثل موضوعه في العداء للامبريالية وهذا أدى الى الاهتمام بقضايا الحياد الايجابي واتخاذ موقف في الصراع الدولي بين الاشتراكية والراسمالية ، وتمثل التعبير عن ذلك المستوى بعد يونيو ٦٧ في محاربة اسرائيل في أفريقيا .

اما بشأن الادوات المستخدمة في الحركة : فالثورة قد استخدمت عدة أدوات مختلفة لتحقيق ما تسعى اليه منها : -

١ - **الدبلوماسية** : كانت الثورة تقيم علاقاتها الدبلوماسيه مع اي دولة افريقية تحصل على الاستقلال سواء أكانت رجعية او تقدميه ، فالجمهورية العربية المتحدة استطاعت حتى سنة ١٩٦٩ أن يكون لها ٨١ بعثة في الدول الافريقية كما قامت برعاية مصالح اللبنانيين في اديس ابابا في المدة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٦ وكذلك مصالح الرعايا العراقيين في سنة ١٩٦٥ ، وبالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فمصر عضو في لجنة مساعدة حركات التحرر الوطني ، كما استضافت القاهرة مؤتمر القمة الافريقي الثاني في الفترة من ١٤ - ١٧ يوليو ١٩٦٤ ، كذلك وقفت الثورة وراء حركات التحرير في هذه القارة ، بفتح مكاتب لهذه الحركات في القاهرة .

٢ - **الثقافة** : وجهت الثورة اهتماما خاصا لميدان التعاون الثقافي مع الدول الافريقية ولم يقتصر الامر على دور الازهر فبالاضافة الى البعثات الازهرية الموفدة الى اغلب الدول الاسلامية، فان لجمهوريه مصر العربية بعثات تعليمية في كل من سيراليون وتوجو وتنزانيا ومالي ونيجيريا وغانا وغينيا وزائير وموريتانيا والنيجر ، ويضاف الى ذلك ، تلك العلاقات الوطيدة التي تربط كنيسه الاسكندرية الارثوذكية برعاياها الافارقة في كل من اثيوبيا والسودان وجنوب افريقيا وغيرها ، وكما قد خصص عدد كبير من المنح للطلبة الوافدين الافارقة في ج ٠م ٠ع ٠

٣ - **الاعلام والدعاية** : قامت الثورة بانشاء مكاتب ونواد ومراكز ثقافية في افريقيا ، كما توجد في مصلحة الاستعلامات ادارة للشئون الافريقية ، كما عملت الثورة على انشاء اذاعات موجهة لافريقيا ، فبعد أن كان عدد ساعات الارسال بتسع لغات افريقية حوالي ٨ وثلاثة ارباع ساعة أسبوعيا » عام ١٩٦٢ بالاضافة الى الانجليزية والفرنسية والعربية ، الا انه قد زادت في سنة ١٩٦٥ الي نحو ١٨ ساعة وثلاثة ارباع ساعة يوميا ، منها ٧ ساعات موجهة الى شرق ووسط وجنوب افريقيا باللغات الامهرية ، وانشيء عام ١٩٥٥ والسواحلية عام ١٩٥٤ والبنجالا عام ١٩٦١ وكذلك البنانجا عام ١٩٦١ والصومالية عام ١٩٥٧ والانجليزية عام ١٩٦١ وكذلك - ٤ ونصف ساعة موجهة الى غرب افريقيا بلغة الهاوسا عام ١٩٥٩ ،

والفولانية عام ١٩٦١ وباللغة الانجليزية عام ١٩٥٩ ، هذا الى جانب ركن السودان الذى يصل متوسط عدد ساعاته الى ٥ ساعات يوميا

٤ ـ **المعونات والمساعدات الفنية** : ان برنامج الثورة للمساعدات الفنية : يهدف الى تقليص نفوذ اسرائيل ومقاومة تغلغل الاقتصاد الغربى فى المنطقة ، وهو يتضمن تدريب الفنيين وتزويد البلدان الافريقية بالمدربين والاطباء والخبراء المدنيين ففى ١٩٦٦ ، كان لمصر الثورة خبراء فنيون فى زائير والكونغو والجزائر وسيراليون وفولتا العليا وزمبيا والسنغال وليبريا وافريقيا الوسطى والكمرون وغانا وتنزانيا ومالى وغينيا والجابون واوغندا وتونس وموريتانيا وكينيا ومالاوى والمغرب واثيوبيا وبوروندى وساحل العاج وبنين وتشاد والنيجر ومدغشقر ونيجيريا والصومال وفى عام ١٩٦٧ عقدت مصر ٢٠ معاهدة تجارية مع دول افريقيا جنوب الصحراء كما أقامت مصانع فى كينيا وتنزانيا وأوغندا وزودتها بالفنيين والاداريين . كما حصلت نيجيريا على قرض يبلغ ٣ ملايين استرلينى وكذلك حصلت زائير على مليون ونصف جنيه استرلينى .. **اما بالنسبة لمجالات الحركة فعلى المستوى غير النظامى** كانت الثوره تشجع الانقلاب ضد النظم المحافظة القائمة والتى تتعامل بكثافة مع الغرب ، وأما على المستوى النظامى فكان طريق الثوره هو طريق المسالمة والحلول الوسط .

٣ ـ الانجاز :

لقد حققت الثورة اهدافا سياسية عدة من تحركها ، فعلى مستوى استقلال البلدان الافريقية كانت مصر دائما تشارك بالتصويت فى الامم المتحدة الى جانب استقلال البلدان الافريقية ، كما لعب عبد الناصر دورا اساسيا فى التعاون من أجل تصفية التركة الاستعمارية وقد نبه الى ضرورة الاستقلال الاقتصادى . كان لذلك كله أثره فى موقف الدول الافريقية تجاه عدوان اسرائيل فى ٥ يونيو ١٩٦٧. ويظهر هذا الامر واضحا بتحليل اصوات الدول الافريقية فى الاقتراع بالجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها المعقودة فى ١٧ يونيو ٦٧ من مشروع دول عدم الانحياز الذى يحقق إدانة العدوان وبين مشروع دول امريكا اللاتينية المضاد الذى وراءه الولايات المتحدة الامريكية « أنظر الجدول « ١ » » وهناك ملاحظات أخرى

منها أن دول مؤتمر القمة الافريقى المحدود المنعقد بالقاهرة فى شهر مايو ٦٧، جبهوتقه جميعا برفض المشروع الامريكى والموافقة على مشروع دول عدم الانحياز . أما بالنسبة لموقفها تجاه أحداث اكتوبر نجد أن ٢٩ دولة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل « أنظر الجدول « ٢ » .

وفى النهاية .. الحركة مستمرة ويصبح التساؤل عن شكل المستقبل فى اطار المتغيرات الدولية وايجابيات وسلبيات الحركة المصرية أمرا ضروريا ■

الجدول « ١ »

مشروع دول عدم الانحياز

	موافقة	رفض	امتناع
دول ناطقة بالعربيــــــة	٦	—	—
« « بالفرنسيــــــة	٩	٢	٧
« « بالانجليزيــــة	٥	٦	٣
المجمـــوع	٢٠	٨	١٠

الجدول « ٢ »

مشروع دول أمريكا اللاتينية

	موافقة	رفض	امتناع
دول ناطقة بالعربيــــة	—	٦	—
« « بالفرنسيــــة	٩	٦	٢
« « بالانجليزيــــة	٨	٤	٣
المجمـــوع	١٧	١٦	٥

الجدول رقم (٢) .

موقف الدول الافريقية تجاه اسرائيل .

(١) الدول الافريقية التى لم تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل اطلاقا هى :

١ـ الدول العربية الافريقية
٢ـ الدول الافريقية التى استقلت حديثا وهى :

غينيا بيساو ـ موزامبيق ـ جزر الرأس الاخضر ـ ساتومى وبرنسيب
جزر الكومور ـ انجولا ـ جزر سيشل ـ جيبوتى .

الدول الافريقية التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل تضامنا مع

الدول العربية :

الدولة	تاريخ قطع العلاقات او تجميدها
١ ـ غينيا	٥ يونيو ١٩٦٧
٢ ـ اوغندا	٣٠ مارس ١٩٧٢
٣ ـ تشاد	٢٨ نوفمبر ١٩٧٢
٤ ـ الكونغو الشعبية	٣١ ديسمبر ١٩٧٢
٥ ـ النيجر	٤ يناير ١٩٧٣
٦ ـ مالى	٥ يناير ١٩٧٣
٧ ـ بوروندى	١٦ مايو ١٩٧٣
٨ ـ توجو	٢١ سبتمبر ١٩٧٣
٩ ـ زائير	٤ اكتوبر ١٩٧٣
١٠ ـ بنين (داهومى)	٩ اكتوبر ١٩٧٣
١١ ـ راوندا	"
١٢ ـ فولتا العليا	١٠ اكتوبر ١٩٧٣
١٣ ـ الكاميرون	١٣ اكتوبر ١٩٧٣
١٤ ـ غينيا الاستوائية	١٥ اكتوبر ١٩٧٣
١٥ ـ تنزانيا	١٩ اكتوبر ١٩٧٣
١٦ ـ مالاجاش	٢٠ اكتوبر ١٩٧٣

١٧- افريقيا الوسطى	٢١ اكتوبر ١٩٧٣
١٨- اثيوبيا	٢٣ اكتوبر ١٩٧٣
١٩- نيجيريا	٢٥ اكتوبر ١٩٧٣
٢٠- جامبيا	٢٦ اكتوبر ١٩٧٣
٢١- زامبيا	٢٦ اكتوبر ١٩٧٣
٢٢- غانا	٢٨ اكتوبر ١٩٧٣
٢٣- السنغال	٢٨ اكتوبر ١٩٧٣
٢٤- جابون	٢٩ اكتوبر ١٩٧٣
٢٥- سيراليون	٢٩ اكتوبر ١٩٧٣
٢٦- كينيا	١ نوفمبر ١٩٧٣
٢٧- ليبريا	٢ نوفمبر ١٩٧٣
٢٨- ساحل العاج	٨ نوفمبر ١٩٧٣
٢٩- بتسوانا	١٣ نوفمبر ١٩٧٣
٣٠- موريشيس	يوليو ١٩٧٦

(٢) الدول الافريقية التي لم تقطع علاقاتها مع اسرائيل وهي :

١- مالاوي
٢- ليسوتو
٣- سوازيلاند

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

ـ تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تاليف : د. قدرى حفنى (١٩٧١)

ـ محاضر الكنيست الاسرائيلى ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ـ الكتاب الاول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت . . . . (١٩٧١)

ـ محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ ـ الكتاب الاول ـ جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) . . . . (١٩٧١)

ـ نمو الاقتصاد الاسرائيلى تاليف : عثمان محمد عثمان . . . . . . (١٩٧٢)

ـ العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، النشاة والتطور) المجلد الاول ، تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٢)

ـ نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تاليف د. عبدالوهاب المسيرى (١٩٧٣)

ـ وثائق عبد الناصر (الكتاب الاول : ينـاير ١٩٦٧ ـ ديسـمبر ١٩٦٨ ، الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ ـ سبتمبر ١٩٧٠) . . . . (١٩٧٣)

ـ الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى) تاليف : السيد يسين (١٩٧٤)

ـ التوسع الاسرائيلى (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى) اعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان ـ تقديم : د. على الدين هلال . . . . (١٩٧٤)

ـ العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) ـ المجلد الثانى ، تاليف : مجموعة من خبراء المركز . . . . (١٩٧٤)

ـ حرب اكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) ـ بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة . . . . (١٩٧٤)
ازمة الطاقة فى الولايات المتحدة الامريكية تاليف : د. مصطفى خليل . . (١٩٧٥)

ـ تاريخ الوزارات المصريه ، ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣) تاليف : د. يونان لبيب رزق . . (١٩٧٥)

ـ « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تاليف : د. عبد الوهاب المسيرى . . (١٩٧٥)

ـ مصر وامريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصريه الامريكية ـ وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لامريكا) تاليف : مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد . (١٩٧٦)

ـ استراتيجيه اسرائيل بعد حرب اكتوبر ، تاليف : اللواء مصطفى الجمل . . (١٩٧٦)

ـ الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين . . . . . (١٩٧٦)

ـ الانتخابات الامريكية وازمة الشرق الاوسط ـ بقلم د. سعد الدين ابراهيم . (١٩٧٦)

ـ الصهيونية والعنصرية ـ اعداد : احمد يوسف القرعى . . . . (١٩٧٧)

ـ قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية ـ د. السيد عليوه . . . . (١٩٧٧)

ـ التضامن العربى الافريقى ـ نبيه الاصفهانى . . . . (١٩٧٧)

ـ مؤتمر جنيف واحتمالات السلام ـ د. محمد ربيع . . . . (١٩٧٧)

ـ الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ـ د. يونان لبيب رزق . . . . (١٩٧٧)

ـ البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية ـ د. اسماعيل صبرى مقلد . . . (١٩٧٧)

ـ الثورة الادارية ـ د. نزيه نصيف الايوبى . . . . (١٩٧٧)

الكتاب :

ان مرور ربع قرن على ثورة يوليو ١٩٥٢ مناسبة تدعو لتأمل انجازات الثورة فى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن خلال مناقشة واسعة المدى شارك فيها خبراء وباحثو مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، استقر الرأى على ضرورة الاعتماد على منهجين أساسيين بصدد التخطيط لسلسلة من الدراسات تصدر عن المركز فى هذه المناسبة .

والمنهج الاول هو المنهج التاريخى الذى يحاول النظر لتطور المجتمع المصرى نظرة تاريخية ممتدة الى ما قبل ١٩٥٢ ومستمرة فى الوقت الراهن.

والمنهج الثانى هو منهج المؤشرات الاجتماعية وهو يركز فى المقام الاول على الرصد الكمى والكيفى للتغيرات البنائية والوظيفية التى تمت فعلا على صعيد المجتمع بمستوياته الكلية والجزئية .

وكل ذلك ينبغى أن يتم فى اطار نقدى ، لا يحاول تبرير السلبيات . وانما يحددها ويحلل اسبابها ، ولا يتجاهل الايجابيات البارزة التى يحاول انكارها أعداء التقدم والحرية .

وهذا الكتاب ثمرة عمل جماعى لفريق من باحثى المركز ، قدموا مجموعة من الدراسات الاستطلاعية تحاول فى حدود الزمن الذى خصص لها ، والمساحة التى اتيحت أمامها ، أن تستكشف الطريق وتتناول بموضوعية هذه الثورة بكل ما أحدثته من تغييرات جوهرية فى بنية المجتمع المصرى ، وبما ترتب عليها من آثار واسعة المدى على المستوى الاقليمى والدولى .

تأليف :

السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتي[illegible] محيى الدين ، د. السيد عليوه الخبيران بالمركز ، مجـ[illegible] المركز : خيرى عزيز ، الفت أغا ، أمل الشاذلى ، ابراهيم [illegible] الغزالى حرب ، عبد المنعم سعيد ، عبد الحميد صفوت [illegible] محمد ، جهاد عوده .

الثمن ١٥ قرشا